الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

الملف الصحفي

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (٢٤٠)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	١٣
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٢٠
حقوق الإنسان في العالم	٧٨

حقوق الإنسان تخاطب الداخلية لسرعة إنهاء جنسية هيلة

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٠٥/٠٣ هـ ١٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100417/Con20100417344869.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

أبلغ «عكاظ» أمس، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح بن محمد الخثلان، أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية للشؤون الأمنية في تاريخ ١٤٣١/٤/٢٠هـ لإنهاء إجراءات إضافة هيلة أحمد ضيف الله آل حران النجراني بصفة عاجلة في السجل المدني لوالدها السعودي، وبما يمكنها من كفالة زوجها وأبنائها، مشيرا إلى اتخاذهم كافة الإجراءات التي تنهي القضية بحصولها على الجنسية السعودية، استنادا إلى الأوراق الرسمية التي تدعم قضيتها وتنهي معاناتها بشكل تام.

وبين الدكتور الخثلان، أن الجمعية كلفت الباحثة القانونية عبيدة الشبل من جمعية حقوق الإنسان بمتابعة القضية بشكل مستمر، منذ رصدها من قبل الجمعية من خلال ما نشر في صحيفة عكاظ. ويضيف: «سنواصل متابعة القضية مع الداخلية حتى نهايتها».

تقرير: "حقوق الإنسان" تطالب بإلغاء نظام الكفالة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٠١ هـ ١٥ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100415/Con20100415344467.htm

نواف عافت ــ الرياض

طالب تقرير حديث أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بإلغاء نظام الكفالة «لوجود الكثير من العيوب فيه».

ورصد التقرير مخالفات وتعقيدات إدارية وتنظيمية في النظام منها، عدم فعالية أحكام الكفالة، انتشار ظاهرة العمالة السائبة، انتشار جرائم العمالة الوافدة، امتناع العمالة الماهرة والفنية عن المجيء إلى المملكة، عدم تحرير سوق العمل، عدم فعالية الإجراءات الرقابية، وتشويه سمعة المملكة.

وأشار التقرير إلى أن الجمعية تلقت أكثر من ١٤٠٠ قضية خلال السنوات الأربع الماضية، ١٢ في المائة منها تتمحور حول قضايا عمالية (نقل كفالة، عنف نفسي، فصل تعسفي، حقوق مادية، اعتراض على قرار، منع سفر عمال إلى بلادهم، ودفع رسوم تجديد الإقامة، وغيرها من القضايا العمالية).

ولفت تقرير الجمعية إلى أن المديرية العامة للجوازات لم تلتزم بقرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء عبارة الكفيل والكفالة وإلزام العامل بموافقة الكفيل على كثير من التعاملات الشخصية وطالبت بمنع احتجاز جواز العامل وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل لأسرته وإلغاء التصريح بأداء الحج وكذلك إلغاء الموافقة على الزواج.

وانتهى التقرير إلى مطالبة الجمعية بإنشاء جهاز حكومي يتولى شؤون العمالة الوافدة وينظم وكالة وزارة العمل للشؤون العمالية.

لجنة لمتابعة حقوق المعوقين في "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٠١ هـ ١٥ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100415/PrinCon20100415344657.htm

عبدالله المقاطي ـ ظلم

أوصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور مازن خياط عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى، لمتابعة حقوق المعوقين ودراسة مشكلاتهم وذلك خلال اللقاء التشاوري الأول لأعضاء الجمعية الذي عقد في الرياض أخيرا.

ومن بين التوصيات أيضا، عقد اللقاء التشاوري لأعضاء الجمعية في الرياض كل شهرين والتنسيق لاستضافة مسؤول من أحد الأجهزة الحكومية لمناقشة ما يواجهه جهازه من صعوبات ومعوقات ولتعزيز أواصر العلاقة وحل المشاكل العالقة، وتقرر كذلك تكليف الدكتور عبدالرحمن الهيجان بمتابعة وضع بعض الخطط الإدارية للجمعية، وحث الأعضاء على المشاركة في البرامج واللجان والتأكيد على دور الإعلام في نشر الثقافة الحقوقية وزيادة المطبوعات التي تساهم في رفع الوعي الحقوقي.

وهنأ خلال اللقاء رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني الأعضاء الجدد على انضمامهم للجمعية، متمنيا لهم التوفيق والتفاعل والمشاركة في أنشطة الجمعية والإسهام في تطويرها ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وشرح لهم ما تقوم به الجمعية من جهد في حل ما يرد إليها من القضايا.

وطالب رئيس الجمعية الحضور بالشفافية والصراحة في الطرح والتواصل مع وسائل الإعلام، بما يخدم قضايا حقوق الإنسان، كما تحدث نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان عن أهمية تقييم الوضع الحالي، بعد ذلك تم فتح المجال للأعضاء للتعريف بأنفسهم وطرح مالديهم من آراء ومقترحات تخدم مسيرة الجمعية.

وحضر اللقاء كل من الدكتور عبد الجليل السيف، الدكتور محمد الفاضل، الدكتور صالح الشريدة، الدكتور عبد الرحمن العناد، الدكتور عبد الخالق عبد الحي، الدكتور حمود البدر، الفريق متقاعد عبد العزيز هنيدي، المستشار خالد الفاخري، الدكتور إبراهيم السليمان، سعد البداح، الدكتور مازن فؤاد الخياط، الدكتور عبد الرحمن هيجان والمستشار حمد بن خنين.

شهدتها جامعة الملك سعود

حلقة نقاش الحماية القانونية من الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ٠٣ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧١٥
http://www.al-jazirah.com/20100417/ln19d.htm

»الجزيرة» - نايف الفضلي

تحت رعاية معالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله العثمان نظم نادي القانون بجامعة الملك سعود حلقة نقاش بعنوان (الحماية القانونية من الأخطاء الطبية)، وقد شارك في الحلقة فضيلة الشيخ الدكتور قيس بن محمد آل الشيخ مبارك عضو هيئة كبار العلماء وسعادة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان وفضيلة الشيخ الدكتور هاني بن عبدالله الجبير القاضي بالمحكمة العامة بمكة المكرمة وسعادة الأستاذ أحمد بن إبراهيم المحيميد المحامي والمستشار القانوني .

وقد بدأ الشيخ قيس حلقة النقاش بتقديم الورقة الأولى بعنوان (المسؤولية الطبية) وتحدث عن أهمية الطب وذكر حكم الطب من الناحية الشرعية، ثم عرج بالحديث عن القواعد العشر التي لا تخرج عنها الأخطاء الطبية .

ثم قدم الشيخ الدكتور هاني الجبير الورقة الثالثة وهي (معيار الخطأ الطبي) وذكر أن العمد لا يدخل تحت مصطلح الخطأ الطبي والخطأ يأتي ضد العمد ولا تنظر القضية في الهيئة الطبية الشرعية إلا إذا كان خطأ طبياً وليس خطأ عمدياً، وذكر أن المصطلح القانوني والمتعارف عليه يدخل الخطأ العمدي، وذكر بأنه لا يحاكم الشخص إلا لمخالفة واجب .

ثم تحدث الأستاذ أحمد المحيميد في ورقته التي كانت بعنوان (ثقافة الشكوى الطبية) عن حق الشكوى وبأنها كحق التقاضي ولابد لتقديم الشكوى وجود مصلحة وكذلك اكتمال الشروط الشكلية والموضوعية .

بعد ذلك تم فتح المجال لمداخلات الحضور وطرح الأسئلة وكانت من أبرز المداخلات لسعادة عميد كلية الأنظمة والعلوم السياسية الدكتور رزق بن مقبول الريس الذي انتقد طريقة طرح بعض المشاركين وتسليطهم الضوء على الجانب الواقعي مع إغفال تقديم الحلول والتوصيات، وكذلك مداخلة المحامي حسام بن صلاح الحجيلان الذي ذكر بعض النقاط المتعلقة بالأخطاء الطبية، وفي نهاية الحلقة تم تقديم الدروع التذكارية للمشاركين .

ويؤكد المتحدث الرسمي باسم نادي القانون الطالب مهند اليوسف أن حلقة النقاش تعد أحد النشاطات التي يقيمها نادي القانون والتي تعنى بتسليط الضوء على المواضيع القانونية رافعاً شعار (نحو مجتمع واع بحقوقه وواجباته).

الجزيرة
Al-JAZIRAH

جمعية حقوق الإنسان عقدت اللقاء التشاوري الأول لأعضائها

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة ٠٢ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧١٤
http://www.al-jazirah.com/20100416/ln4.htm

الجزيرة - سعود الشيباني

عقد في مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأول اللقاء التشاوري الأول لأعضاء الجمعية في مدينة الرياض، وبدئ الاجتماع بكلمه ترحيبية من رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مهنئا الأعضاء الجدد على انضمامهم للجمعية ومتمنيا لهم التوفيق والتفاعل والمشاركة في أنشطة الجمعية والإسهام في تطويرها ونشر ثقافة حقوق الإنسان وشرح ما تقوم به الجمعية من جهد في حل ما يرد إليها من القضايا، كما طالب رئيس الجمعية بالشفافية والصراحة في الطرح والتواصل مع وسائل الإعلام بما يخدم قضايا حقوق الإنسان، كما تحدث نائب رئيس الجمعية د. صالح الخثلان عن أهمية تقييم الوضع الحالي بعد ذلك تم فتح المجال للأعضاء للتعريف بأنفسهم وطرح مالديهم من أراء ومقترحات تخدم مسيرة الجمعية، وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات أبرزها عقد اللقاء التشاوري لأعضاء الجمعية بمدينة الرياض كل شهرين على أن يتم التنسيق لاستضافة مسؤول من أحد الأجهزة الحكومية ليتم مناقشة ما يواجهه جهازه من صعوبات ومعوقات في تقديمه الخدمات للمواطنين وذلك لتعزيز أواصر العلاقة وحل المشاكل العالقة .

وتشكيل لجنة برئاسة الدكتور مازن خياط، عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى لمتابعة حقوق المعاقين ودراسة المشكلات التي تعتريهم، وتكليف الدكتور عبد الرحمن الهيجان بمتابعة وضع بعض الخطط الإدارية للجمعية والتأكيد على مشاركة الأعضاء قي البرامج واللجان والتأكيد على دور الإعلام في نشر الثقافة الحقوقية وزيادة المطبوعات التي تساهم في رفع الوعي الحقوقي .

تشكيل لجنة لمتابعة حقوق المعاقين

حقوق الإنسان توصي باستضافة أحد مسؤولي الأجهزة الحكومية كل شهرين

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٤٣١-٠٥-٠١هـ الموافق ٢٠١٠-٠٤-١٥م العدد ١٣٤٥٣ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13453&P=1&G=2

جانب من الاجتماع

جعفر الصفار - الدمام

خرج اللقاء التشاوري الأول لأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي عقد في الرياض أمس بعدد من التوصيات كان من أبرزها، عقد اللقاء التشاوري لأعضاء الجمعية بمدينة الرياض كل شهرين على أن يتم التنسيق لاستضافة مسؤول من أحد الأجهزة الحكومية ليتم مناقشة ما يواجهه جهازه من صعوبات ومعوقات في تقديمه الخدمات للمواطنين وذلك لتعزيز أواصر العلاقة وحل المشاكل المتوقفة كما أوصى اللقاء بتشكيل لجنة برئاسة عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى الدكتور مازن خياط لمتابعة حقوق المعاقين ودراسة المشكلات التي تواجههم وتكليف الدكتور عبدالرحمن الهيجان بمتابعة وضع بعض الخطط الإدارية للجمعية مع التأكيد على مشاركة الأعضاء في البرامج واللجان والتأكيد على دور الإعلام في نشر الثقافة الحقوقية وزيادة المطبوعات التي تساهم في رفع الوعي الحقوقي.

وطالب رئيس الجمعية الدكتور مفلح ربيعان القحطاني بالشفافية والصراحة في الطرح والتواصل مع وسائل الإعلام بما يخدم قضايا حقوق الإنسان. مؤكدا على التفاعل والمشاركة في أنشطة الجمعية والإسهام في تطويرها ونشر ثقافة حقوق الإنسان وشرح ما تقوم به الجمعية من جهد في حل ما يرد إليها من القضايا. وألقى نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان كلمة أشار خلالها الى أهمية تقييم الوضع الحالي، بعد ذلك تم فتح المجال للأعضاء للتعريف بأنفسهم وطرح ما لديهم من آراء ومقترحات تخدم مسيرة الجمعية.

" حقوق الإنسان"تدعو للتواصل و "الشفافية"مع وسائل الإعلام"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، ١٦ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/240628

ياسمين يوسف - الدمام

دعا رئيس جمعية حقوق الانسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني اعضاء الجمعية الى نشر ثقافة حقوق الإنسان وشرح ما تقوم به الجمعية من جهد في حل ما يرد إليها من القضايا . وطالب بالشفافية والصراحة في الطرح والتواصل مع وسائل الإعلام بما يخدم قضايا حقوق الإنسان . جاء ذلك في كلمته خلال اللقاء التشاوري الأول لأعضاء الجمعية في مدينة الرياض.

وتحدث نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان عن أهمية تقييم الوضع الحالي بعد ذلك تم فتح المجال للأعضاء للتعريف بأنفسهم وطرح مالديهم من آراء ومقترحات تخدم مسيرة الجمعية حيث خرج الاجتماع بعدد من التوصيات أبرزها عقد اللقاء التشاوري لأعضاء الجمعية بمدينة الرياض كل شهرين على أن يتم التنسيق لاستضافة مسؤول من أحد الأجهزة الحكومية ليتم مناقشة ما يواجهه جهازه من صعوبات ومعوقات في تقديمه الخدمات للمواطنين وذلك لتعزيز أواصر العلاقة وحل المشاكل العالقة ، وتشكيل لجنة برئاسة الدكتور مازن خياط ، عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى لمتابعة حقوق المعاقين ودراسة المشكلات التي تعتريهم ، وتكليف الدكتور عبدالرحمن الهيجان بمتابعة وضع بعض الخطط الإدارية للجمعية ،والتأكيد على مشاركة الأعضاء قي البرامج واللجان والتأكيد على دور الإعلام في نشر الثقافة الحقوقية وزيادة المطبوعات التي تساهم في رفع الوعي الحقوقي.

وفي الختام شكر رئيس الجمعية الحضور على إجابتهم الدعوة وقد حضر الاجتماع أعضاء الجمعية التالية أسماؤهم : الدكتور عبد الجليل السيف ، الدكتور محمد الفاضل ،الدكتور صالح الشريدة ، الدكتور عبد الرحمن العناد ،الدكتور عبد الخالق عبد الحي ،الدكتور حمود البدر ، الفريق متقاعد عبد العزيز هنيدي، المستشار خالد الفاخري الدكتور إبراهيم السليمان ،الأستاذ سعد البداح، الدكتور مازن فؤاد الخياط ،الدكتور عبد الرحمن هيجان ،المستشار حمد بن خنين.

قضايا عدم النفقة أمام حقوق الإنسان

المصدر: جريدة شمس العدد ١٥٥٩ / ٢٠١٠-٠٤-١٩
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=94891

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية تلقت العديد من القضايا المتعلقة بسبب عدم قيام الولي بالنفقة إما على أبنائه أو زوجته أو من يلزمه النفقة عليهم شرعا. وقال إن الحاجة تدعو إلى إيجاد قانون أو نظام ينظم "الأحوال الشخصية" بشكل عام مثل المسألة بعد الطلاق، النفقة، رؤية الأبناء، الحضانة، زيارة أحد الوالدين للطرف الآخر، مكان الزيارة، مشيرا إلى أن كل هذه الأمور الآن لا تحكمها قواعد، وبالتالي فيها الكثير من الاجتهادات والإشكالات في الواقع العملي.

ابن خنين عضواً في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٤- ٢٠١٠
.html٥١٨٣٩٧/article٢١/٠٤/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

الرياض - «الرياض»

أقر المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في اجتماعه الثالث عشر في دورته الثانية منح المستشار الشرعي والباحث الإعلامي الشيخ حمد بن عبدالله خنين عضوية الجمعية .

وبعث الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خطاباً للشيخ الخنين مهنئاً له ومتمنياً أن يكون في عضويته دعماً لأنشطة الجمعية بما يضمن تحقيق أهدافها ورسالتها الإنسانية النبيلة ومتطلعاً لمزيد من التفاعل والمشاركة في أنشطة الجمعية كافة، وأعرب الشيخ ابن خنين عن عظيم شكره في الثقة التي أولاها إياه مجلس الجمعية التنفيذي، كما شكر رئيس الجمعية والمشرف على الشؤون المالية والإدارية، وأكد أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها مطلب مهم وفقاً للنظام الأساسي للحكم المستمد من الكتاب والسنّة والأنظمة المرعية والاتفاقات والمواثيق الدولية والوقوف ضد الظلم في شتى صوره في ظل الدعم والمؤازرة من لدن حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، سائلاً الله تعالى أن أكون عضواً فاعلاً في حقوق الإنسان ونشر الثقافة الحقوقية، وأن يوفقنا في كل ما من شأنه رفعة الوطن والمواطن.

المدير التنفيذي لمركز الأمان الأسري في الحرس الوطني لـ عكاظ:

١٥ جهة حكومية وأهلية ستتحرك لمساندة الأطفال المعنفين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٤٣١/٠٥/٠٧ هـ ٢١ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100421/Con20100421345658.htm

كشفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري في رئاسة الحرس الوطني الدكتورة مها المنيف عن قرب تأسيس خط مساندة الطفل المعنف بمشاركة ١٥ جهة حكومية وأهلية. وأرجعت الدكتورة المنيف تزايد حالات التبليغ عن العنف إلى ارتفاع الوعي الحقوقي لدى المجتمع. ورأت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري في حوار مع «عكاظ» أن ازدياد العنف في المجتمع ناتج عن ضغوط اقتصادية، اجتماعية ونفسية. وطالبت الدكتورة المنيف الجهات الحقوقية بممارسة الضغط على المؤسسات الحكومية لوضع أنظمة وقوانين والسعي إلى تطبيقها فعليا.

إلى تفاصيل الحوار:

• ما آخر مستجدات العمل على التصدي للعنف في المجتمع من قبلكم؟

ـ بالإضافة إلى ما يقدمه برنامج الأمان الأسري من خدمات لضحايا العنف عبر استقبال البلاغات والتعامل معها من قبل فريق من تخصصات متعددة ومن ثم يتم تحويلها إلى الجهات الحكومية المتخصصة حسب احتياج الحالة، لدينا الكثير من المشاريع الوطنية منها إنشاء مراكز حماية الطفل التي بلغ عددها حتى الآن ٣٨ مركزا في جميع مناطق المملكة، موجودة في القطاعات الصحية المختلفة وذلك بعد مراجعة مطابقتها للمواصفات المعتمدة من قبل مجلس الخدمات الصحية، وهذا الفريق مكون وبحد أدنى من استشاري أطفال ويكون رئيسا للفريق، أخصائي اجتماعي، استشاري أو أخصائي نفسي؛ ويتمثل دور هذه المراكز في تقييم حالات العنف ضد الأطفال وتوفير خدمات التدخل بالتعاون مع لجان الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى تسجيل حالات العنف في السجل الوطني لحالات إساءة معاملة الأطفال ومركز مستشفى الملك فيصل ومركز الأبحاث، والعمل جارٍ على تأسيس خط مساندة الطفل بمشاركة ١٥ جهة حكومية وأهلية من الجهات المعنية برعاية الطفولة في المملكة، الذي خصص لمساندة ودعم الأطفال دون سن الـ١٨ ممن يتعرضون لسوء المعاملة والإهمال من قبل أسرهم أو في محيطهم أو من قبل المتعاملين معهم.

• رغم وجود مؤسسات ومراكز وجهات مسؤولة عن حماية الطفل، إلا أننا نرى تزايدا في حالات العنف، ما أسباب ذلك برأيك؟

ـ هذا صحيح، ولكن هل الازدياد في العنف الموجه للأطفال حقيقي، أم أن المؤسسات الحكومية بدأت في التحرك والتركيز على القضية فكان سببا في ازدياد نسبة التبليغ، وبالتالي كان الازدياد في الأعداد مقارنة بالسنوات السابقة، وفي اعتقادي أن المؤسسات الحقوقية عملت بشكل جبار من ناحية رفع مستوى الوعي الحقوقي لدى الأفراد، وهذا بدوره كان سببا لازدياد إدراك المجتمع بأهمية التبليغ عن حالات العنف ضد الأطفال، هذا أولا. ثانيا؛ إن تسليط الضوء على القضية إعلاميا له الأثر الكبير في تحرك الكثير من المؤسسات الحكومية والأهلية وتحسين خدماتها مما أدى إلى ارتفاع نسبة التبليغ ووجود بعض الإحصائيات في الجانب الآخر، وأسباب تفشي العنف بصفة عامة بدأت في الازدياد في المجتمع؛ إما بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية أو النفسية وحتى ظهور عوامل إجرامية من تعاطي مخدرات وإرهاب وغيرها لم تكن موجودة في السابق، وهذا التغيير في المجتمع أدى إلى ارتفاع حقيقي في معدل حالات العنف.

• ما الوسائل التي يجب أن تتبع لتقليل حالات العنف في المجتمع؟

ـ التصدي للعنف بشكل عام يمكن التعامل معه على عدة مستويات، فعلى المستوى الأول أو الرئيس يكون العمل على تغيير ثقافة المجتمع من ناحية حقوق المرأة والطفل، كذلك ثقافة التأديب السائدة وثقافة الملكية وحق التصرف المطلق بالأبناء، كل هذه التغييرات تحتاج للوقت والجهد؛ لأنها عادات انتشرت ومن الصعب تغيير ثقافة سائدة في المجتمع، فعلى سبيل المثال مفهوم (ضرب الأطفال من باب التأديب) فنحن جميعا كمهنيين وباحثين، نتفق على أنها وسيلة غير فعاله وتعتبر سببا أساسا في تولد دائرة العنف، ولكن يصعب تغيير هذا المفهوم لدى العامة.

والمستوى الثاني هو وجود أنظمة وقوانين رادعة للمعنفين تحمي حقوق ضحايا العنف، وهنا يجب على الجهات الحقوقية الضغط على المؤسسات الحكومية لوضع أنظمة وقوانين والسعي إلى تطبيقها فعليا.
أما بالنسبة للمستوى الثالث فهو الاستفادة من الجهات الإعلامية بجميع أوجهها، حتى تصل برامج التوعية إلى فئة كبيرة في المجتمع، بالإضافة إلى دعم وحماية المستضعفين من الأسر.

• الإحصاء الدقيق عن حالات العنف المرتكبة غائب، لماذا برأيك؟

ــ الإحصائيات الموجودة لا تشكل قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها، لذلك نحن نعد دراسات وأبحاثا بهدف إيجاد إحصائية سنوية، وقد بدأنا في مراكز حماية الطفل والسجل الوطني، وسيكون السجل الوطني قاعدة بيانات لحالات العنف ضد الأطفال الواردة إلى القطاع الصحي وذلك من خلال استلام الحالات في جميع المستشفيات في مناطق المملكة، كما أننا نعمل على توحيد الجهود بين برنامج الأمان الأسري ووزارة الشؤون الاجتماعية وجميع الجهات المعنية لمتابعة حالات العنف؛ بهدف إيجاد إحصائية واضحة ومشتركة تخدم القضية وتساعد على الحد من انتشارها.

• هناك إشكالية في مسألة التبليغ من نساء وقع عليهن عنف أثناء علاجهن في المستشفيات، كيف تتعاملون مع الوضع ودفع المرأة نحو التبليغ؟

ـ وزارة الصحة أصدرت قرارا بإلزامية التبليغ عن حالات العنف ضد الأطفال، لذا فإن جميع القطاعات تحرص على توثيق الحالات وتقديم تقارير عنها، ومن ناحية العنف ضد المرأة، فإن بعض السيدات يرفضن تقديم شكوى ضد المعتدي أو إصدار تقرير طبي، وعليه فإن قرار إصدار تقرير طبي يصف الحالة متوقف على طلب السيدة المعنفة، ويبقى دورنا بعد ذلك توجيهها وإعطاءها النصح حتى تتمكن من الحصول على حقها في الأمان.

• كيف نعلم الطفل المعنف ثقافة الإبلاغ في حال تعرضه لذلك؟

ـ ستكون هناك حملة مكثفة على جميع الصعد للعمل على التوعية بأهمية التبليغ عن حالات العنف الموجهة للأطفال بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان، سيتزامن ذلك مع إطلاق خط نجدة الطفل بصورته النهائية.

• هل خصصتم أرقام اتصال لتلقي بلاغات لنجدة الأطفال؟

ـ نعم هناك أرقام هواتف لنجدة الطفل وجهود مشتركة بيننا وبين ١٥ هيئة وجهة حكومة تهتم بقضايا الطفل؛ أهمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم،الأمن العام، وزارة الصحة والهيئات الحقوقية الأخرى، وسوف يتم إطلاق خط نجدة الطفل في شهر نوفمبر لهذا العام، وسيكون الرقم ١١٦١١١ وسوف تفعل هذه الخدمة وترد على المتصل فورا.

جمعية حقوق الإنسان تزور سجن الملز

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٤- ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/2010/04/21/article518576.html

الرياض – فاطمة الغامدي

زار وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض سجن الملز امس، وقد كان في استقبال الوفد الزائر مدير السجن وعدد من منسوبيه، وبعد قيام الوفد بتبادل وجهات النظر مع إدارة السجن والاستماع لملاحظاتهم، قام الوفد بجولة تفقدية داخل عنابر السجن والالتقاء بالسجناء والاستماع إلى شكاويهم، وتدوين بعض الملاحظات، وسوف يعد تقرير بما تم رصده يتضمن الجوانب السلبية والايجابية تمهيداً لمخاطبة الجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر .

وقد شارك في هذه الزيارة كل من الدكتور عبدالخالق آل عبدالحي رئيس لجنة الرصد والمتابعة، والدكتور مازن خياط عضو الجمعية، والمستشار إبراهيم السليمان عضو الجمعية، إضافة إلى الباحث القانوني بالجمعية الأستاذ احمد السعيد .

وتأتي هذه الزيارة ضمن خطة الجمعية لزيارة السجون والاطلاع على أوضاع السجناء فيها.

وفد من حقوق الإنسان يتفقد سجن الملز ويستمع لشكاوى النزلاء

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢١ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/241895

ياسمين يوسف - الدمام

قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة الرياض بزيارة إلى سجن الملز التقى خلالها مدير السجن وعددا من منسوبيه حيث تبادل أعضاء الوفد وجهات النظر مع إدارة السجن واستمعوا إلى ملاحظاتهم. وتجول الوفد داخل عنابر السجن والتقى النزلاء واستمع إلى شكاويهم وتظلماتهم وملاحظاتهم، وسوف يعد تقريرا بما تم رصده.

جامعة الإمام: نحقق في القضية ولا تحيز لأي طرف

٢٧ مدرساً يستنجدون بحقوق الإنسان ضد إدارة معهد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٠١ هـ ١٥ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٤
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100415/Con20100415344467.htm

عبد الكريم المربع ـ مكة المكرمة

استنجد ٢٧ معلما في معهد علمي تابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومقره في منطقة مكة المكرمة، بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة الرقابة والتحقيق في المنطقة، لرفع ما أسموه ظلم إدارة المعهد وتهديدها لهم بإنهاء وظائفهم ــ بحسب الدعوى التي تقدموا بها لفرعي الهيئتين.

وتضمنت دعوى المدرسين أكثر من ١٧ مأخذا على إدارة المعهد الحالية واستمرارها في ممارسة الضغوط التي حولت مسار العملية التربوية إلى مهاترات شخصية وتصفية حسابات بين الإدارة وأفراد منسوبي التدريس في المعهد.

واشتملت الدعوى على طلب التدخل السريع للوقوف على ملابسات مشاكلهم مع إدارة المعهد والتحقيق في ممارساتها التي تركزت على «الابتزاز والترهيب الوظيفي والخصومات من مرتباتنا، وبالنقل التأديبي».

وقال المعلمون: «إدارة المعهد مارست على بعضنا ضغوطات كثيرة منها التحقيق المكثف أو طلب الإجابة على ورقة غير نظامية لا تمت للعمل التعليمي بأي صله، فضلا عن أن الكثير منا يعانون من خطابات لفت النظر المتكررة اليومية دون أي مبرر».

وخلص المعلمون إلى أنهم تحملوا كل شيء إلا أن تعمل إدارة المعهد على هز صورتهم أمام الطلاب عبر التحضير للمعلمين في الطابور الصباحي أمام الطلاب، «فهذا ما لم نستطع تحمله».

من جانبه، أكد لـ «عكاظ» مدير فرع هيئة حقوق الإنسان في مكة المكرمة إبراهيم اللحياني أن هيئته تسلمت القضية وشرعت في دراستها، وهي بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد التثبت من الشكوى.

فيما اعترف المستشار الإعلامي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمشرف العام على الإدارة العامة للإعلام الجامعي فهد المحارب بوجود دعوى رفعها أعضاء هيئة التدريس في المعهد، وأنها قيد الدراسة والتحقيق للتثبت من صحتها.

وأفاد أن وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للمعاهد باشر شخصيا ملف القضية والتقى بأعضاء التدريس وإدارة المعهد لاحتواء الموقف ومعالجة المشكلات داخل أسرة الجامعة، التي ستتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة بما يضمن تطبيق الأنظمة واللوائح على أي شخص مهما كان.

على خلفية سكب مادة كيميائية على العينين والفم

معنّفة أنوار أمام القضاء بتهمة التعذيب

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٤٣١/٠٥/٠٢ هـ ١٦ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100416/Con20100416344675.htm

سالم السبيعي ـ الأحساء

حددت المحكمة الجزئية في الأحساء جلسة في الـ ١٨ من الشهر الحالي موعدا للنظر في قضية امرأة متهمة بإيذاء ابنة زوجها بعد أن رفضت أم الطفلة التنازل عن مقاضاة المرأة المتهمة بتعذيب أنوار ذات السبعة أشهر عبر سكب مادة تنظيف كيميائية على عينيها وفمها. وترى والدة أنوار أن المرأة ألحقت أضرارا جسيمة بابنتها نومت على إثرها في مستشفى الأطفال في الأحساء قرابة ١٤ يوما. وتستند والدة أنوار في مواصلة دعواها عبر شقيقها حسين الناصر الذي يتابع القضية على ما تعانيه الطفلة من آثار دفعت إلى تغطية إحدى عينيها لمدة ست ساعات في اليوم، بالإضافة إلى لبس نظارة طبية حسب نصيحة الطبيب المشرف على حالتها ومشكلات صحية أثناء شرب الحليب. وأوضح خال أنوار أن والد الطفلة تنازل عن القضية في حينه لدى الشرطة بينما تمسك هو وشقيقته بعدم التنازل عن القضية، مفيدا أن أنوار تراجع بشكل أسبوعي المستشفى التخصصي في الظهران المحالة إليه نتيجة تدخل هيئة حقوق الإنسان التي تتابع القضية لدى الجهات المختصة. وكان الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية العميد يوسف القحطاني قد أوضح لـ «عكاظ» في وقت سابق، أن مركز شرطة الجفر في الأحساء قد تلقى إخبارية من المستشفى تفيد بإحضار طفلة عمرها ستة أشهر بواسطة والدتها (سعودية الجنسية) لتعرضها لسكب مادة تبييض الملابس من قبل ضرتها على وجهها بسبب حدوث سوء تفاهم بين الزوجتين. وأبان العميد القحطاني في حينه أنه تم اتخاذ اللازم وجرى إيقاف المدعى عليها وهي سعودية في مؤسسة رعاية الفتيات لإكمال اللازم بحكم الاختصاص.

تأجيل قضية الخطأ الطبي فى جدة لمدة أسبوعين

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٤٣١-٠٥-٠١هـ الموافق ٢٠١٠-٠٤-١٥م العدد ١٣٤٥٣ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13453&P=1&G=2

نهار الشمري - جدة

قررت الهيئة الشرعية في صحة جدة مساء امس الاول تأجيل قضية الدكتور الجهني الذي راح ضحية الخطأ الطبي داخل احد المستشفيات الخاصة في جدة لمدة اسبوعين بسبب ظهور ثلاثة أطباء متخصصين في التخدير يعملون بدون ترخيص من الصحة وتبين أن احدهما يعمل في مهنة التخدير في مدة تزيد عن سنتين دون صدور ترخيص في تخدير المرضى.

وأكد الشيخ عبدالرحمن العجيري رئيس الهيئة الشرعية والصحية في صحة جدة عدم تطابق اقوال طبيبة التخدير حيث قامت الهيئة مؤخرا بالتحقيق معها وذلك في اول جلسات القضية موضحا ان الاجراء الذي ستتبعه الهيئة بحق اطباء التخدير الذين قاموا بتخدير الطبيب الجهني تصل إلى السجن ٦ اشهر أو الحكم بالغرامة المالية.

ونفى العجيري عدم وجود المدعي العام من قبل وزارة الصحة في الجلسات كما افاد انه كان متواجدا طوال الجلسات الماضية مبينا في الوقت نفسه أنه في حال انتهاء القضية بالحق الخاص فلا نية لاقامة حق عام مؤكدا ان الهيئة استعانت بخبراء تخدير من جامعة الملك عبدالعزيز للرد على اقوال طاقم التخدير في محاضر التحقيق.

من جهته ذكر الدكتور عمر الخولي مستشار هيئة حقوق الانسان في منطقة مكة المكرمة أن تدخل الهيئة في القضية جاء بعد تصعيد والدة الطبيب القضية الينا. والقضية في الوقت الراهن تدخل في مراحلها الاخيرة واثناء اجتماعنا في الجلسة لوحظ غياب المدعي العام الذي يمثل وزارة الصحة ولابد من حضوره في القضية لصحة الجلسة.

وكشف الخولي أن الهيئة بصدد رفع خطاب إلى الجهات المختصة لتعديل انظمة الأخطاء الطبية التي لوحظ انتشارها خلال الآونة الاخيرة كما ان الهيئة الشرعية مهمتها اقامة الحد وهيئة حقوق الانسان مهمتها الاستقصاء والتحقق وسترفع الهيئة خلال اليومين القادمين توصيات هامة تتعلق بالقضية والأخطاء الطبية بشكل عام .

المفوضة السامية لحقوق الإنسان تبدأ زيارة للمملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٤ جماد الأولى ١٤٣١هـ - ١٨ ابريل ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٧٣
http://www.alriyadh.com/2010/04/18/article517369.html

د.العيبان مستقبلاً المفوضة السامية «الرياض«

الرياض-نايف آل زاحم

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمطار الملك خالد الدولي بالرياض أمس المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافانيثم بيلاي والوفد المرافق لها ، وقد رحب بالضيفة وقال ان هذه الزيارة ستكون فرصة للمفوضة السامية للاطلاع على المنجزات التي حققتها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله-وحكومته الرشيدة خاصة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان ،التي كفلتها الشريعة الإسلامية الغراء ، ومايبذله -حفظه الله- من جهود لإحلال السلام العادل والتعايش بين الشعوب والحوار ونبذ العنصرية بكل أشكالها .

وأكد أن هذه الزيارة تعبر عن مستوى العلاقة الوطيدة مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ، وهي فرصة لمزيد من التعاون بين المملكة العربية السعودية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في شتى المجالات، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون الفني والتدريب وفي مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان .

من جانبها أبدت المفوضة السامية سعادتها بزيارة المملكة ولقائها مع المسؤولين في المملكة والتي تسعى من خلالها لبحث تطورات حقوق الإنسان على كافة المستويات .

حضر الاستقبال نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد آل حسين وعدد من المسؤولين في الهيئة.

مفوّضة الأمم المتحدة تثمّن جهود المملكة في تعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/٠٥ هـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100419/Con20100419345401.htm

واس ـ الرياض

أثنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على جهود المملكة وخادم الحرمين الشريفين في تعزيز حقوق الإنسان، وما تبذله من دعم من خلال المساعدات الإنسانية التي شملت جميع الدول المحتاجة.

جاء ذلك لدى استقبال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في الرياض أمس مفوضة الأمم المتحدة نافانيثم بيلاي، والوفد المرافق لها.وجرى خلال الاستقبال بحث سبل التعاون المشترك بين المملكة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خصوصا في ما يتعلق بالتدريب على نشر ثقافة حقوق الإنسان.

واستعرض الدكتور العيبان جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الأصعدة كافة المحلية والإقليمية والدولية، مشيدا بالدور الذي تضطلع به المفوضية في محاربة العنصرية والتطرف والتمييز العنصري.

اختصاصيون: إبرة مشل العضلات سبب وفاة الجهني

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٠٦ هـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100420/Con20100420345441.htm

حسين هزازي ـ جدة

أرجع اختصاصيون في اللجنة الشرعية الطبية؛ يمثلون مستشفى الملك عبد العزيز، مستشفى الملك فيصل التخصصي، ومستشفى الملك فهد العام في جدة، السبب الحقيقي في وفاة الدكتور طارق الجهني، الذي قضى في خطأ طبي في أحد المستشفيات الخاصة في جدة أخيرا، إلى استخدام إبرة مشل العضلات طويلة الأجل أثناء التخدير تمهيدا لإجراء العملية.

وأكدت لـ«عكاظ» شقيقة أرملة الطبيب الجهني الدكتورة نادية بندقجي، استشارية جراحة التجميل في جامعة الملك عبد العزيز، أن مختصين من مستشفيات حكومية عدة، باشروا جلسات الهيئة الطبية للتحقيق في أسباب الوفاة، أوضحوا أن إبرة مشلة للعضلات طويلة المدى هي سبب الوفاة، وكان يفترض أن تستخدم إبرة قصيرة المدى، حسب الحالة الجسمانية قبل العملية.

وبينت بندقجي أن الجلسة الأخيرة للهيئة الطبية رصدت مخالفات أخرى على طبيبة التخدير، وعلى سياسة المستشفى عموما، في توزع طبيبات التخدير على الغرف، وما يحتاجه كل مريض من طاقم طبي، وبما يعد مخالفة صريحة للمهنية، إضافة إلى أن الطبيبة باشرت العملية دون مساعدة من استشاريي العملية، وخلصت بندقجي إلى أن أخطاء طبيبة التخدير تراكمية، بدءا من إدخال أنبوب التخدير، وانتهاء بالإنقاذ الخاطئ للحالة الحرجة.

وفي ذات السياق، نفى رئيس اللجنة الطبية الشرعية في صحة جدة عبد الرحمن العجيري، والمعني بالتحقيق في قضية الطبيب الجهني، اتهام المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، الذي سجل غياب المدعي العام من وزارة الصحة عن الجلسة الرابعة والجلسات السابقة على حد قوله، وهو ما اعتبره حينها من قوانين التحقيق المهمة.

وتوقع العجيري عقوبات تطال المستشفى والأطباء الثلاثة غير المرخص لهم بمزاولة المهنة، وتصل إلى السجن والغرامة أو كليهما.

من جانبه، أكد المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، حضور المدعي العام الجلسات، إلا أنه لم يكن له أي تأثير، ولم يطالب بتفعيل النظام في ما يتعلق بالمخالفات المنصوصة. وأوضح الخولي أن الجلسة الرابعة كشفت عدم حصول ثلاثة أطباء من الطاقم المشارك في العملية على رخصة مزاولة المهنة، وطالب بضرورة إعادة النظر في قضايا الإهمال الطبي في المستشفيات وعقوباتها، مبينا أن حضور هيئة حقوق الإنسان للجلسات فقط لمراقبة سير التحقيقات في القضية، ومن ثم رفع المرئيات والمقترحات.
إلى ذلك، أوضح مدير إدارة الإعلام والتوعية الصحية في صحة جدة عبد الرحمن الصحفي، أن مهمة المدعي العام الأساسية، تنحصر في حضور جميع الجلسات الشرعية للمطالبة بالحق العام، مشيرا إلى أن عددا من القضايا سجلت تنازل عن الحق الخاص، وأحكاما في الحق العام. مؤكدا حضور المدعي العام جلسات الهيئة الطبية المتعلقة بقضية وفاة الطبيب الجهني.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المحاسب المتهم بالجنون يحمّل صحة جدة تعثر صدور الحكم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٤٣١/٠٥/٠٧ هـ ٢١ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٣٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100421/PrinCon20100421345814.htm

حمل محاسب مستشفى الأمل المتهم بالجنون وليد الملا الشؤون الصحية في جدة مسؤولية تعطيل قضيته المنظورة في الهيئة الطبية الصحية حاليا، مهددا باللجوء إلى هيئة حقوق الإنسان وديوان المظالم لإنصافه.
وبين الملا لـ «عكاظ» أن قضيته ضد إدارة مستشفى الأمل أكملت اليوم (أمس) أربعة أشهر دون صدور القرار النهائي للهيئة الطبية رغم اكتمال أوراق القضية إثر تزود اللجنة بتقارير عن أدائه الوظيفي في جهات العمل السابقة، وخضوعه للاختبارات الطبية المؤكدة لرجاحة وسلامة عقله.
وقال المحاسب المتهم بالجنون إن مماطلة الهيئة الطبية ومحاولة إطالة أمد القضية زاد من معاناته ـ ويا أسرته ـ، مضيفا «وكأنه لا يكفيهم إلصاق تهمة جائرة بي، حتى تأتي اللجنة لتستكمل مسلسل المعاناة».
واستغرب الملا عدم الفصل في قضيته لأن إجراءات إصدار قرارات الفصل في النزاعات المندرجة تحت نطاق اختصاصات الهيئة لا يستغرق أكثر من أسبوع ــ حسب قوله، معتقدا أن ضغوطا تمارس على الهيئة من قبل بعض المسؤولين في الشؤون الصحية في جدة في محاولة يائسة لإطالة أمد الفصل في القضية حتى تغيب عن أنظار الرأي العام الذي تعاطف مع قضيته، وبات يطالب بإنصافه.
وأضاف «إذا كانت الهيئة لا تواجه أي ضغوط، ولديها تقارير تثبت سلامة قواي العقلية، فإنني أسألهم بالله لماذا كل هذه الفترة دون اتخاذ قرار، وهل يشعرون أن قرارهم سيحرج إدارة المستشفى، وإذا كان الأمر كذلك فهل من الإنصاف المجاملة على حساب تهمة أضرتني وأساءت لأسرتي».
وأكد الملا عزمه على رفع شكوى رسمية إلى ديوان المظالم في جدة، وأخرى إلى هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، للتدخل في قضيته وإنصافه بعد تقاعس اللجنة في حل قضيته.
وأشار إلى أنه تقدم بعريضتي شكوى إلى وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة سابقا، لفتح تحقيق في قضيته وطلب إنصافه، بيد أن اللجنة المكونة للتحقيق اكتفت بردود خصومي ـ إدارة المستشفى ـ عوضا عن أخذ أقوال كافة الأطراف بشكل يدعو للإحباط.
وأعد محاسب مستشفى الأمل أعضاء الهيئة الطبية الشرعية بمن يحيون على هرم برج عاجي الذي لا يستطيع أحد الوصول إليه، موضحا أنه حاول عدة مرات الوصول إلى الهيئة المعنية بالتحقيق في قضيته «إلا أنني فشلت في مقابلتهم، ولم أجد غير الوعود والتسويف، وعند الاستفسار عن قضيتي يؤكدون أنها سرية»..
من جهته، قال رئيس لجنة الهيئة الطبية الموكلة بالتحقيق في قضية محاسب مستشفى الأمل الدكتور عدنان الألفي أن التأجيل يأتي من أجل التحقق من حيثيات القضية وإصدار الحكم بشكل نهائي ودقيق بما يصب في المصلحة العامة.
وأوضح الألفي أن كثرة التأجيل الذي تعيشه القضية رغم إعلان التوصل إلى الحكم عدة مرات، يعود إلى انتظار اللجنة بريد معاملات القضية الحامل لتقارير أدائه الوظيفي في جهات عمل لصالح المحاسب سابقا.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

انتهاء أزمة الأسرة في مستشفيات مكة خلال عام

المصدر: جريدة المدينة السبت، ١٧ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/240693

سلطان الدليوي - مكة

كشفت تقارير لصحة مكة ان أزمة الأسرة في مستشفيات العاصمة المقدسة ستتلاشى خلال عام بعد التشغيل المرتقب لمدينة الملك عبد الله الطبية، وإنشاء مستشفى جديد في مخططات الشرائع بطاقة ٣٠٠ سرير على مساحة تصل إلى ربع مليون متر مربع . وكشف التقرير عن إنشاء مستشفى للأمراض النفسية في حي العمرة بمكة المكرمة، بسعة ٣٠٠ سرير في العام المقبل واستكمال مستشفى الجموم ومستشفى أجياد العام فضلا عن إعادة ترميم بعض المستشفيات ومنها مستشفى الملك عبد العزيز الذي يعد من اقدم المستشفيات بمكة ومستشفى الملك فيصل . الجدير بالذكر ان وزارة الصحة بدأت خطة لضمان اعلى كفاءة تشغيلية للاسرة من خلال التوسع في جراحات اليوم الواحد.

١٧ألف وحدة سكنية بمساحات مختلفة لهيئة الإسكان بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ٠٣ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧١٥
http://www.al-jazirah.com/20100417/ln50d.htm

المدينة المنورة - مروان قصاص

من المتوقع أن يصل عدد الأراضي التي تمَّ تخصيصها من أمانة المدينة المنورة لهيئة الإسكان إلى سبعة عشر ألف وحدة سكنية وسيتم بناؤها على مساحة تقدر بـ ٨ ملايين و٧٨٧ ألف متر مربع في ٤ مواقع مختلفة، كما سيتم تخصيص ما مقداره ٣٣ % من المساحة للخدمات والبنية التحتية لهذه الوحدات السكنية وبناء المدارس والمساجد.

هذا وسوف تسهم هذه الوحدات في حل مشكلة الإسكان في منطقة المدينة وستكون مساحة كل وحدة ما بين ٣٥٠ إلى ٥٠٠ متر تقريباً، ومسطح بناء حوالي ٢٢٢م.

من جهة أخرى قال مصدر في أمانة المدينة المنورة إن الأراضي التي تم تخصيصها تقع في كل من العوينة والمليليح والصويدرة وأبيار الماشي، حيث تم تخصيص مساحة قدرها مليونان و٧٠٠ ألف متر في العوينة، ومليونان و٦٢٤ ألف متر في المليليح، ومليونان في آبيار الماشي، ومليونان و٢٤ ألف متر في الصويدرة.

رئيس لجنة التكافل الاجتماعي لـ "عكاظ":

نحول دون دخول الجانحين دور الحماية

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٠٥/٠٣ هـ ١٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100417/Con20100417344869.htm

عبد الله الداني ـ جدة

أكد «عكاظ» رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية أن اللجنة لا تستجيب لطلب الجانحين من الفتيات والشبان، وكذلك أولياء أمورهم إذا رغبوا إيداعهم دور الحماية.

وأفصح الشمري أن اللجنة تحول دون إدخال الجانحين من الفتيات والشبان دور الحماية؛ لأن دخولهم هذا المكان يمثل جرس إنذار خطير في التأثير على أحوالهم مستقبلا، مطالبا بعدم إطالة مدة بقاء الفتاة أو الشاب في هذه الدور وقتا طويلا.

وبين الشمري أن اللجنة التي يرأسها تسعى قدر الإمكان لإصلاح الجانحين قبل دخولهم إلى هذه الدور؛ لأنه «بمجرد خروج الفتاة أو الشاب إلى أي مكان خارج بيته، يمثل خطرا عليهم، إضافة إلى صعوبة تهيئة الدار بما قد اعتادت عليه الفتاة أو الشاب عند أهاليهم».

وطالب رئيس لجنة التكافل الأسري بضرورة تأهيل من يقوم على هذه المؤسسات بشكل شامل، وذلك بإعطائهم دورات تكسبهم طرق التعامل المثلى مع النزلاء؛ لأنهم سيواجهون فئة تحتاج إلى عناية خاصة.

وعن حوادث الشغب التي حصلت سابقا في دور الرعاية، قال الشمري «لا أبرئ ساحة المستفيدين أو القائمين على الدور، فقد يكون مثيرو الشغب من المستفيدين مصابين باكتئاب أو مرض نفسي، فلا ينبغي تصديقهم في كل ما يقولونه».

ولام رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية مؤسسات دور الرعاية لعدم تأهيل النزلاء وربطهم بالمجتمع بتنظيم دورات تأهيلية لهم أثناء إقامتهم في الدار.وأبان أن توظيف من تخرجوا من هذه الدور فيها خطأ ملاحظ ومعلوم، إلا أن نسبتهم قليلة.

هروب فتاة من مثيرات الشغب بمكة

المصدر: جريدة الوطن السبت ٣ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٧ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٧ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3487&id=144776&groupID=0

تبحث الجهات الأمنية بالعاصمة المقدسة عن فتاة من نزيلات دار رعاية الفتيات، اللاتي نقلن إلى دار المسنات عقب أحداث الشغب التي شهدتها الدار مؤخرا، حيث هربت من الدار خلال رحلة ترفيهية نفذتها دار المسنات لنزيلاتها. وأكد الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة الرائد عبدالمحسن الميمان أن الشرطة تلقت بلاغا عن هروب الفتاة وعمّم عنها، وجار البحث عنها.

٣ برامج تدريبية لقضاة المظالم

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٠٥/٠٣ هـ ١٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100417/Con20100417344872.htm

عبد الله الداني ـ جدة

ينفذ ديوان المظالم اليوم ثلاثة برامج تدريبية. وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام في الديوان الدكتور أحمد بن عبد العزيز الصقية، أن البرنامج الأول سيكون تحت عنوان «التخطيط الاستراتيجي وبطاقة الأداء المتوازن» بمشاركة ٢٥ قاضيا في الخبر، فيما يأتي الثاني تحت عنوان «التميز في خدمة العملاء»، أما الثالث فيكون تحت عنوان «تحمل الضغوط» في الطائف بمشاركة ٥٠ موظفا.

وبين أن البرنامج الأول يهدف إلى تزويد القضاة بالمهارات الأساسية لنظام تقويم وتحسين الأداء والإلمام بأساليب المنظمات التي تتبع تقويم الأداء والتعرف على الطريقة السليمة للتحضير والإعداد لتقويم الأداء. أما البرنامجان الثاني والثالث فيهدفان إلى تزويد الموظفين بمفاهيم إدارة الخدمة وتمكينهم من الإلمام بالمفاتيح العشرة لإدارة الخدمة المتميزة والاستثنائية.

وأفاد أن البرامج التدريبية تسعى إلى منح المشاركين فيها القدرة على الإلمام بالمهارات الأساسية لبناء بيئة عمل صحية وتنمية العمل الجماعي، ومهارات وضع استراتيجية الخدمة ووضع تصاميم خطة العمل المستقبلية وآلية تنفيذها، إضافة إلى إكسابهم مجموعة من المعارف والمهارات ليصبحوا قادرين على التعامل مع ضغوط العمل وإدارتها بأساليب علمية فعالة.

وبين أن خطة تدريب الديوان تتكون من ٤٠ مجموعة شاملة لمنسوبي الديوان من قضاة وموظفين، وتتضمن كل مجموعة من ٢٥ شخصا، بحيث تحصل مجموعة أصحاب الفضيلة القضاة وكذا المجموعة الإشرافية على أربعة برامج تدريبية، أما باقي المجموعات فتحصل على برنامجين تدريبيين خلال العام الواحد.

غياب التخطيط الاستراتيجي البيئة التنظيمية من أبرز مشاكل القطاع العقاري..مختص:

نسبة امتلاك السعوديين للسكن الأقل في العالم

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة ٠٢ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧١٤
http://www.al-jazirah.com/20100416/ec11d.htm

الجزيرة - الرياض:

أكد عضو اللجنة العقارية بغرفة الرياض أن نسبة امتلاك المواطنين السعوديين للعقار (المسكن) تعد الأقل في العالم، وحتى بين دول العالم الثالث، وقال الدكتور عبدالله المغلوث: إن تعدد المرجعيات وغياب التخطيط الاستراتيجي وتطوير البيئة التنظيمية والقانونية أبرز المشاكل التي تواجه القطاع العقاري بالمملكة، وأوضح: أن القطاع العقاري بالمملكة يفتقد إلى التنظيمات والتشريعات والآليات القانونية التي يمكن أن تحمي جميع الأطراف فضلا عن ضعف آليات التمويل والاستثمار العقاري، وعدم توافر المساكن بالحجم والنسبة المطلوبة لجميع المواطنين إضافة إلى تطوير أنظمة التخطيط والبناء، وأضاف الدكتور المغلوث: إن الصناعة العقارية قادرة على توظيف اكثر من ٣٠٠ ألف شاب سعودي اذا وجدت الاحترافية في الممارسة العقارية وتنظيمها والارتقاء بمعايير ممارسة المهنة في المملكة. وأبان المغلوث أن إدارة الأملاك هي جزء من ممارسة مهنة العقار وهى واحدة من مجالات القطاع العقاري الرئيسة، وتحتفظ باستقلاليتها العلمية والعملية، وتتمتع بدراسة متخصصة ومتنوعة تختلف بحسب نوعية العقارات السكنية والتجارية والصناعية، وبعدد الوحدات المطلوب إداراتها، وبالتالي لها هيكلية علمية مستقلة تشمل الأقسام الرئيسية التالية (الإداري والقانوني والدعاية والإعلان وأعمال الصيانة)، ودعا عضو اللجنة العقارية إلى إيجاد شركات متخصصة في إدارة الأملاك تؤمن خدمة احترافية لملاك وزبائن العقارات خاصة، وان المملكة في طريقها لأن تتوسع في بناء الأبراج والمجمعات السكنية والتجارية ولا بد من أن يرادفها إدارات متخصصة في إدارة تلك العقارات.

وفد المملكة عرض للعالم أفضل الممارسات في مجال معاملة السجناء ..

الأنصاري:

الموقوفون الأمنيون يتمتعون بكامل حقوقهم

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٠٥/٠٣ هـ ١٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100417/Con20100417344870.htm

معتوق الشريف ـ جدة

أبلغ رئيس وفد المملكة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي في وزارة الداخلية الدكتور عبد الله بن فخري الأنصاري، المشاركين في المؤتمر أن الموقوفين في المملكة في قضايا الإرهاب يخضعون لبرامج تأهيلية أثمرت عن نتائج إيجابية.

وقال الأنصاري خلال عرض تجربة المملكة مع الأشخاص الموقوفين في قضايا الإرهاب بعنوان (أنظمة وممارسات المملكة فيما يتصل بالأشخاص الموقوفين في قضايا الإرهاب، والبرامج الإصلاحية التي تقدم لهم): إن تجربة المملكة فيما يتصل بإعادة تأهيل الأشخاص الموقوفين في قضايا الإرهاب بشكل خاص أتت بنتائج إيجابية كبيرة. وأضاف «أن المملكة أولت اهتماما كبيرا للجانب الإنساني خلال اتخاذها لإجراءاتها وتدابيرها في مجال مكافحة الإرهاب، لما لذلك من أثر نفسي كبير على الأشخاص الموقوفين في قضايا إرهابية، وتفاعلهم الإيجابي مع المعالجة الفكرية التي تتم من خلال لجنة المناصحة وبرنامج الرعاية اللذين تنفذهما وزارة الداخلية»، مبينا أن وزارة الداخلية في المملكة أنفقت على المسجونين لديها في قضايا إرهابية وأسرهم ما يفوق ٤٠٠ مليون ريال على مدار السنوات الماضية. وقال «إن نسبة ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين شاركوا في هذه البرامج تخلوا عن آرائهم المنحرفة».

وأكد الدكتور الأنصاري أن جميع الموقوفين في المملكة سواء في قضايا إرهابية أو خلافها يتمتعون بالضمانات القانونية التي تكفلها الأنظمة العدلية في المملكة والتي تتفق مع المعايير الدولية، مشيرا إلى أن التشريعات في المملكة تحرم ممارسة التعذيب بجميع أشكاله وتعاقب مرتكبيه، وتتخذ إجراءات التأديب ضد الموظفين المدنيين والعسكريين الذين يباشرون أي عدوان على مسجونين أو موقوفين، وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع العقوبات الجزائية عليهم في الأحوال التي يكون الاعتداء فيها جريمة.

وخاطب المشاركين «إن الدولة أناطت مهمة الإشراف على السجون ودور التوقيف إلى جهة مستقلة، وهذا ما هو متبع في المملكة حيث تتولى هيئة مستقلة (هيئة التحقيق والادعاء العام) التحقيق في الجرائم وإقامة الادعاء فيها، والإشراف على دور التوقيف والسجون».

واستعرض الأنصاري الخطوات والإجراءات التي تتبعها المملكة في هذا الخصوص ومنها؛ ترتيب مقابلات فردية وجماعية وبشكل شبه يومي بين صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وبين ذوي الموقوفين، وذلك للإجابة على تساؤلاتهم والاستماع إلى مشكلاتهم وتلمس احتياجاتهم، وإنشاء مكتب في وزارة الداخلية (مكتب التنسيق) تحت رئاسة دكتور متخصص في علم النفس، ويعاونه أكثر من ١٨ موظفا متخصصا في العلاقات العامة، علم النفس، أصول الدين، والثقافة الإسلامية، يعملون في متابعة حالات الموقوفين وأسرهم وإعلامهم بأسباب إيقاف أبنائهم، ومكان إيقافهم، والعلاج الطبي لأسرة الموقوف في داخل المملكة وخارجها، وحل مشكلات الموقوفين وذويهم، والمطلق سراحهم من تزويج، توظيف، إكمال التعليم، ومتابعة الحالات الخاصة وعلاجها من قبل الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين، لتحقيق إعادة التوافق النفسي والاجتماعي للموقوفين والمطلق سراحهم لئلا يعودوا إلى الخطأ مرة أخرى، والسماح لذوي الموقوفين بزيارتهم عند الضرورة (في غير وقت الزيارة المحددة)، وإمكانية نقل الموقوف من مكان توقيفه إلى أقرب

مكان توقيف لذويه حسب طلبهم تسهيلا لهم عند الزيارة، وتقديم مساعدات مالية مختلفة تصرف لذوي الموقوف لإعانتهم ماديا بما يضمن لهم كرم العيش وعدم العوز.

وقال الأنصاري لدى إلقائه ورقة المملكة «إن الدولة راعت النواحي الإنسانية للموقوف شخصيا، من حيث عدم الفصل من العمل أو قطع الدراسة بسبب إيقافه، والسماح للموقوف بالخروج في ظروف وفاة أحد الأقارب أو لحضور زواج أحد أفراد عائلته أو أقاربه ومشاركتهم أفراحهم، أو لإتمام زواجه مع التكفل بالمهر والمصاريف المختلفة، والسماح للمتزوج بزيارة زوجته له وعدم حرمانه من الحقوق الزوجية الخاصة، وتسديد ديون الموقوف المالية بعد حصرها ومتابعتها».

وحول المعتقلين العائدين من جوانتانامو، قال الأنصاري «تقدم الدولة لهم راتبا شهريا منتظما لتأمين وضعهم المعيشي والحياتي، ومتابعة عملية استقرارهم وتوافقهم الاجتماعي من خلال تقديم المساعدات المالية، أو العلاج لهم ولذويهم في المكان المناسب، أو توفير السكن، أو وسيلة مواصلات، أو الوظيفة، بالإضافة إلى دفع جميع تكاليف الزواج ومصاريفه، والتواصل المستمر مع المطلق سراحهم وتلبية احتياجاتهم النفسية والمعنوية وحل مشاكلهم الاجتماعية والإجابة على أي تساؤلات يحملونها».

وبين الأنصاري أن المملكة أنشأت خمسة مراكز إيقاف حديثة تم بناؤها في خمس مناطق متفرقة من المملكة وفق أحدث المواصفات العالمية، بلغت قيمة إنشائها أكثر من ١,٧ مليار ريال سعودي، توفر فيها متطلبات السلامة والراحة وأماكن الترفية والمكتبة وساحات خاصة بالتشميس والرياضة، ووسائل الاتصال مع المشرفين عليهم. وأفاد أنه في كل مركز من هذه المراكز مستشفى طبي حديث يحتوي على أحدث المعدات الطبية، ومقر لاستقبال ذوي الموقوفين، وعمل الترتيبات المطلوبة، مثل؛ تأمين تذاكر السفر والإقامة للقادمين من مناطق المملكة المختلفة من غير القادرين على تحمل تكاليف السفر لزيارة الموقوفين، كما يتم إبلاغ قنصليات الرعايا الأجانب المعتقلين أو سفاراتهم -دائما- بإيقاف مواطنيها والسماح لها بالاتصال بهم وترتيب الزيارات المتكررة لهم. وقال «تم تجهيز كل مركز من مراكز التوقيف بما يزيد على ١٥٠٠ كاميرا لرصد المعاملة التي يتلقاها الموقوفون من المشرفين عليهم».

تحرك في الشورى لإصدار تنظيم يحد من الشكاوى الكيدية

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٠٥/٠٣ هـ ١٧ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٦
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100417/Con20100417344868.htm

حازم المطيري - الرياض

يبحث مجلس الشورى إمكانية فرض عقوبات ضد مقدمي الشكاوى الكيدية. وأبلغ «عكاظ» مصدر مطلع أن المجلس سيطلب من وزارة العدل معالجة الشكاوى الكيدية التي ترفع ضد المواطنين وتؤدي بدورها إلى تكدس الكثير من القضايا وزيادة أعباء القضاة، على أن تتم المعالجة وفق القواعد النظامية والشرعية مع اقتراح عقوبات وفق تنظيم يعلن بعد اعتماده.

ويأتي تحرك الشورى بعد تزايد الشكاوى الكيدية ضد بعض الموظفين دون سند قانوني. وهنا أكدت المصادر أنه يجري دراسة نظام يقضي بفرض رسوم على أصحاب القضايا الكيدية التي ترفع ضد مواطنين، بشكل قانوني وشرعي، وأن من شأن النظام -بحسب المصدر- الحد من الشكاوى الكيدية التي ترد إلى المحاكم.

وبحسب المصدر، فإن النظام يحتاج إلى تشريع، لكنه يجب أن يطبق بشكل جزئي قبل تعميمه على جميع المحاكم. من جهته، أكد عضو مجلس الشورى سليمان بن عبد الله الماجد أن النظام لا يستطيع أن يثبت أن جميع القضايا التي ترفع في المحاكم كيدية «لأن فيها شيئا من الحق».

"الشورى" يناقش تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري .. الأحد

تقرير حكومي يكشف نقص الأطباء بالمستشفيات وتجاوزات فى توزيع مديرات المدارس

تحصيل ١١٠ ملايين ريال مستحقة لخزينة الدولة العام قبل الماضي

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٤٣١-٠٥-٠١هـ الموافق ٢٠١٠-٠٤-١٥م العدد ١٣٤٥٣ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13453&P=1&G=2

محمد الخالدي – الرياض

اسفرت عمليات ديوان المراقبة العامة عن المطالبة بتحصيل مبالغ مستحقة لخزينة الدولة بلغت "١١٠،٧٦" مليون ريال خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ ، واوضح تقرير يناقشه مجلس الشورى الأسبوع المقبل ، ان ما حصل من تلك المبالغ خلال عام اعداد التقرير لا يتعدى ٣،٣٥ مليون ريال. كما تم خلال نفس العام تحصيل ١٦٨ مليون ريال نتيجة ملاحظات سبق للديوان اثارتها في اعوام مالية سابقة ، وكشف التقرير عن نقص الكوادر الطبية والفنية مقارنه بالمعايير التي وضعتها وزارة الصحة في عدد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الاولية فضلا على عدم تجهيز سيارات الاسعاف بعدد من المستشفيات وعدم تخلص بعض المنشآت الصحية من النفايات الطبية طبقا لما ورد في اللائحة التنفيذية للنظام الموحد لادارة النفايات الطبية في الحاويات المخصصة لها .مخاطر جسيمة ونبه الديوان الى المخاطر الصحية والبيئية الجسيمة المترتبة على مثل هذه الممارسات والقصور في المتابعة والاشراف ، كما لاحظ الديوان قلة عدد المرشدات الطلابيات ، وعدم كفاءة توزيع المديرات والمساعدات على المدارس الحكومية، ووجود معلمات يشغلن وظائف تعليمية مكلفات بأعمال إدارية مختلفة عن طبيعة عملهن كمعلمات ويتقاضين رواتب مشمولة بالكادر التعليمي ، كما لاحظ الديوان التأخر في انجاز عدد من المشروعات المدرسية التي انتهت عقودها او قاربت على الانتهاء وذلك في بعض ادارات التربية والتعليم التي قيم الديوان أداءها مما أدى لتحمل تكاليف أجور الدور المستأجرة وتأخر الاستفادة من المدارس .

خطط ومشاريع

ولاحظ الديوان وجود عدد من العقارات التابعة لبعض البلديات بدون ايجار منذ فترات طويلة وعدم تفعيل دور بعض البلديات في المراقبة وكتابة الاسعار على السلع التجارية ، اضافة لضعف الرقابة على المحلات ، كما لاحظ الديوان تقصير عدد من المقاولين في صيانة ونظافة الجوامع والمساجد ، اقترح الديوان مساءلة الاجهزة الحكومية عند مناقشة تقاريرها السنوية عما تم انجازه من خططها ومشاريعها المعتمدة وما تم اتخاذه حيال ملاحظات الديوان على ادائها، وتفعيل مبدأ المساءلة وتطبيقه بحزم في اطار خطة الاصلاح الشامل اضافة الى ترسيخ مفهوم الانضباط المالي والاداري في الاجهزة الحكومية من خلال توفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام .

التقاعد العسكري

وفى سياق متصل يستمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة عشرة يوم الأحد المقبل إلى وجهة نظر اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة مقترح تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري بموجب المادة ٢٣ من نظام المجلس بعد أن أنهى مناقشته للتعديلات المقترحة في جلسة ماضية.

لائحة المسؤوليات

كما يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع لائحة المسؤوليات والغرامات الخاصة بمنع التدخين داخل المطارات، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية

والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية.

إفشاء الوثائق

ويستكمل المجلس مناقشته تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع نظام عقوبات إفشاء الوثائق السرية ، ويناقش تقريراً للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام العمل التطوعي بموجب المادة ٢٣ من نظام المجلس.

اتصالات وتقنية

وفي جلسة المجلس العادية السابعة عشرة يوم الاثنين المقبل يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء والمشروعات التابعة لها للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ ، ووجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ وكذلك لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، ويناقش تقريراً للجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ وتقريراً للجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ

"العمل" تنظر دعوى "موظفة" تتهم "مستثمراً أجنبياً" بفصلها "تعسفياً"

المصدر: جريدة الحياة السبت، ١٧ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/131446

جدة - منى المنجومي

ينظر مكتب العمل في محافظة جدة حالياً في شكوى مواطنة (سعودية) تتهم شركة خاصة بفصلها تعسفياً، بعد أن كانت تشغل منصب «مسؤول تمويل».

وفيما رفض رئيس مجلس إدارة الشركة (تحتفظ «الحياة» باسمه) التعليق على قضية الفصل، مكتفياً بالقول لـ«الحياة»: «ليس لدينا أي تعليق حول هذا الموضوع»، شددت الموظفة «المفصولة» (تحتفظ «الحياة» باسمها) على أن الشركة فصلتها بحجة إغلاق مكتبها في جدة.

وقالت لـ «الحياة»: «بدأت العمل في الشركة منذ عام ٢٠٠٦، وكان الوضع فيها ممتازاً حتى دخول شريك أجنبي في شهر مارس من عام ٢٠٠٧، إذ بدأ نظام الشركة في التغير تدريجياً، خصوصاً في ما يتعلق بقوانين العمل والعمال في السعودية، إذ لم يرغب الشريك الأجنبي في التقيد بها».

وأضافت أن الشريك الأجنبي غير مواعيد العمل بما يتلاءم مع مصالحه ونظام الشركة الأجنبية، «فعلى سبيل المثال: عمد إلى إلغاء إجازة اليوم الوطني من دون دفع تعويض لدوام هذا اليوم، إضافة إلى طول فترة الدوام اليومية التي تمتد إلى زهاء الـ ١٢ساعة عمل يومياً، فضلاً عن إلغاء الإجازات الأسبوعية، وتحويرها إلى ما يناسب مواعيد الإجازة في دولهم». مشيرة إلى أن الشريك الأجنبي عمل على فصل عدد من الموظفين (السعوديين) الذين احتجوا على ممارساته، من دون أن يتقدم أي منهم بشكوى إلى مكتب العمل.

وحول قضيتها، قالت: «نقلت إلى مدينة الرياض في بداية الأمر، إذ خاطبني المدير التنفيذي للشركة «رسمياً»، مخطراً إياي بهذا العرض الذي ينص على العمل مدة ثلاثة أيام أسبوعياً في مقر الشركة في الرياض على أن أكتفي بأداء مهمات عملي من منزلي لمدة أربعة أيام أسبوعياً أيضاً، على أن توفر لي الشركة متطلبات العمل كافة».

وأضافت أن الشركة لم تعطها فرصة الرد، إذ سرعان ما أرسل إليها خطاب فصلها من العمل، الذي استند على قرار إغلاق مكتبها في جدة. ولفتت إلى أن القرار كان صدمة لها، خصوصاً أنها لم تبد رأيها في قرار نقلها إلى الرياض.

وأشارت الموظفة «الشاكية» إلى أن الشركة لم تعطها مكافأة نهاية الخدمة وراتب آخر شهر عملت فيه، ما دفعها إلى رفع قضية «فصل تعسفي» في مكتب العمل منذ تسعة أشهر، وقالت إن أساس قضيتها يتعلق بالفصل التعسفي من الشركة، إضافة إلى مشكلات تتعلق بالأنظمة والقوانين المتبعة فيها، خصوصاً بعد دخول الشريك الأجنبي.

في المقابل، قال المتحدث باسم وزارة العمل حطاب العنزي لـ «الحياة»: «إن مكاتب العمل التابعة للوزارة تستقبل القضايا العمالية كافة، إذ يتم استدعاء الطرف الثاني بهدف حل الموضوع بشكل ودي وفي حال تعسر الأمر بين الطرفين وعدم الوصول إلى التسوية بشكل ودي، تحال الشكاوى إلى هيئة الفصل في المنازعات والقضايا العمالية التابعة للوزارة».

وزاد: «وفي الهيئة يتم استدعاء الهيئة الابتدائية الطرفين كمرحلة أولى، وبعد بت القضية وإصدار الحكم يحق للطرفين استئناف الحكم في الهيئة العليا التي تدرس بدورها جميع معطيات القضية وبتها ويعد حكمها نهائياً واجب التنفيذ». مشيراً إلى أن طول فترة بت القضايا يختلف بحسب تعاون الطرفين من حيث حضور الجلسات وتقديم الإثباتات التي تدعم طرفهم في القضية، إذ إن بعض القضايا تأخذ وقتاً لحل النزاع وبتها بسبب مماطلة أحد الطرفين وعدم التزامه بحضور الجلسات في مواعيدها.

القريقري والغامدي في جدة والقرني لأبها والقاسم يدعم الرياض

مواجهة الأحكام المتعثرة .. دعم الرياض وجدة وأبها بقضاة تنفيذ

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ١٤٣١/٠٥/٠٢ هـ ١٦ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٥
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100416/Con20100416344688.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

تحرك المجلس الأعلى للقضاء لمعالجة الأحكام المتعثرة في بعض مناطق المملكة، عبر دعم دوائر التنفيذ في محاكم الرياض، جدة، وأبها بقضاة إضافيين.

وتبعا لذلك، أضاف المجلس كلا من علي القريقري ومحمد بن سالم الغامدي كقاضيين تنفيذيين في محكمة جدة، وأقر تعيين عبد الله القرني قاضيا تنفيذيا في محكمة أبها، فيما باشر عاصم القاسم عمله قاضيا تنفيذيا في محكمة الرياض.

ويتسق التوسع في تعيين قضاة تنفيذيين مع توجه المجلس الأعلى للقضاء نحو استكمال المنظومة القضائية في المحاكم، والتي تهدف أخيرا إلى تسريع الأحكام ومنع تعثرها، وذلك بإلزام الخصوم بتنفيذ ما يصدر من صكوك شرعية.

وأعلن المجلس الأعلى للقضاء تعيين أربعة قضاة تنفيذ جدد في محاكم جدة، الرياض، وأبها في خطوة لاستكمال تكوين دوائر تنفيذ الأحكام المتعثرة، وأوضح مصدر مطلع في حديث إلى «عكاظ»، أن محكمة جدة العامة أضيف لها قاضيان في دائرة التنفيذ، هما: علي القريقري ومحمد بن سالم الغامدي، عوضا عن قاضي تنفيذ يعمل منذ عامين. أما في أبها فعين عبد الله القرني، فيما باشر عاصم القاسم عمله في المحكمة العامة في الرياض.

وأفاد المصدر ذاته، أن نظام التنفيذ القضائي الذي يدرس حاليا في هيئة الخبراء في مجلس الوزراء بات في مراحله النهائية ويتوقع الانتهاء منه في العام الجاري، إذ أن مسودة النظام شهدت عدة تعديلات ووصلت مواد النظام إلى ٩٩ مادة تختص في تنفيذ الإحكام المدنية من حقوق مالية وتجارية وأسرية.وبين المصدر أن نظام التنفيذ يمنح قضاة التنفيذ إلزام الخصوم بالتجاوب قسرا للأحكام المعطلة والمتعثرة، مشيرا إلى أن قضايا الشيكات بدون رصيد والكمبيالات وعقود الإيجار سيكتسب الحكم فيها صفة التنفيذ الفوري، والإفصاح عن ذمم المدان عن طريق ربط قضاة التنفيذ بالجهات المشرفة على الأصول. وأشار المصدر ذاته إلى أن نظام التنفيذ يتيح استخدام القوة في تنفيذ أحكام التفريق بين الزوجين، أو حضانة الصغير وحفظه، بناء على أن قاضي التنفيذ يتمتع بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه، ويعاونه في ذلك من يكفي من عدد من مأموري التنفيذ ،ولفت المصدر إلى أنه يحق لقاضي التنفيذ الفصل في منازعات التنفيذ مهما كانت قيمتها وفقا لأحكام القضاء المستعجل، ويختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، وله الأمر بالاستعانة بالشرطة والقوة المختصة، الأمر بالمنع من السفر ورفعه، الحبس والإفراج، الإفصاح عن الأصول، والنظر في دعوى الإعسار.

إلى ذلك، أصدر رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد قرارا يقضي بتشكيل لجنة من عدد من القضاة والجهات الأخرى لإعداد معايير الاعتماد الوظيفي القضائي اعتمادا على نظام القضاء في شأن إصدار المجلس القواعد التي تبين طريقة اختيار القضاة وإجراءات وضوابط تفريغهم للدراسة. ووفق القرار (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) تشكل لجنة في المجلس الأعلى للقضاء لإعداد معايير للاعتماد الوظيفي القضائي تتكون من ممثلين من هيئة التدريس في المعهد العالي للقضاء، عضو من المجلس الأعلى للقضاء، رئيس التفتيش القضائي، قاضي من المحكمة العامة في الرياض، ممثل عن وزارة التعليم العالي، وآخر عن معهد الإدارة العامة.وأفاد مصدر مطلع أن اللجنة ستقدم توصياتها بعد ثلاث أشهر، إذ أنها استعانت بخبراء ومختصين، وعقدت ورش عمل وحلقات نقاش للتباحث في إعداد هذه المعايير.وفي شأن آخر، أقر المجلس الأعلى للقضاء الدراسة المعدة من إدارة التخطيط والتطوير في المجلس حول الخطة التدريبية السنوية لعام ١٤٣١هـ لـ ١٢٨٠ قاضيا وملازما قضائيا من محاكم الدرجة الأولى.

الملك يلتقي المفوضة السامية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٠٤ هـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100418/Con20100418345203.htm

واس ـ الرياض

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في قصره في الرياض البارحة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافانيثم بيلاي والوفد المرافق لها.

ورحب خادم الحرمين الشريفين خلال الاستقبال بمفوضة الأمم المتحدة في زيارتها للمملكة، فيما أعربت عن سرورها بزيارة المملكة، واعتزازها بلقاء خادم الحرمين الشريفين.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون التنفيذية، صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية عادل بن أحمد الجبير.

ندوة حقوق الإنسان .. تكرار لحد الملل

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٨ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3488&id=144857

محمد سليمان أبو زنيد ـ الرياض

ندوة حقوق الإنسان الأخيرة في جامعة الملك سعود، لم تأت بجديد، بل جاءت تكراراً لحد الملل من حقوق الإنسان في الإسلام.حقوق الطفل، حقوق المرأة، وكأننا أصبحنا ذاك المجتمع المثالي الخالي من أي انتهاكات للحقوق، خصوصاً في ظل نظام الكفالة الذي يجعل من إنسان يتحكم في مصير إنسان آخر!

أما زلنا نخجل من مواجهة الواقع؟

المملكة تصرف ملايين الدولارات سنوياً في حملات العلاقات العامة لتحسين صورتها في الغرب، مع أن حماية الحقوق أسهل بكثير من انتهاكها، وبدون أي تكلفة قد تتحملها الدولة.

من الطبيعي مقاومة التغيير من بيروقراطيين مصالحهم تقتضي إبقاء الحال كما كان عليه وعلى المتضرر اللجوء إلى القضاء الذي بدوره يحتاج إلى سنين طويلة لدراسة قضية ما. لا أنكر أن التغيير عملية بدأت ولكنها بطيئة، ومن الظلم مقارنة الوضع الحالي بالوضع الذي كان قائماً في التسعينات الميلادية، وأن تأتي حماية الحقوق متأخرة أفضل من أن لا تأتي أبدا.

أمر تاريخي: إنشاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

الملك عبدالله يدخل المملكة عصر الطاقة الذرية سلما واقتدارا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٠٤ هـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100418/Con20100418345022.htm

بناء قاعدة علمية تقنية في توليد الكهرباء والمياه المحلاة ذريا

تطوير الكفاءات العلمية الوطنية في الاختصاصات المختلفة هادي الفقيه

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمرا ملكيا تاريخيا بإنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وأتبعه بأمر تعيين لرئيس المدينة ونائبيه، لتكون المظلة الرسمية للنشاط النووي للبلاد.وحمل القرار الملكي رؤية وأهدافا ورسالة واضحة للمدينة التي ترتكز على قدرة المملكة وتمكنها، بمنهج سلمي يسهم في التنمية المستدامة للوطن باستخدام العلوم والبحوث والصناعات ذات الصلة بالطاقة الذرية والمتجددة.وسجل الملك عبد الله دخولا للمدينة إلى المجتمع السعودي بعنوان رئيس يؤكد على رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في المملكة، على أن ترعى وتدعم المؤسسة الجديدة نشاطات البحث والتطوير العلمي وتوطين التقنية في مجالات اختصاصاتها، وتحديد وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية داخل البلاد.

ووفقا لأهداف المؤسسة الحديثة فإنها ستدير ملفات مهمة أبرزها؛ تحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال الطاقة الذرية والمتجددة، من أجل بناء قاعدة علمية تقنية في مجال توليد الطاقة والمياه المحلاة، وفي المجالات الطبية، الصناعية، الزراعية، والتعدينية، والعمل على تطوير الكفاءات العلمية الوطنية في مجالات اختصاصاتها.

وجاء القرار التاريخي متضمنا نظاما واضحا، ومجلسا أعلى برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية نائبيه الأول والثاني، ووزراء ومسؤولين كبار في مجال التقنية والطاقة.

ويقود الجهاز التنفيذي للمدينة علماء وخبراء طاقة، يملكون خبرة علمية وبحثية واسعة وإدارية يصفها المراقبون بالمميزة، إذ شغلوا مواقع رسمية مهمة أسهموا في الارتقاء بها.

تعديلات نظام التقاعد العسكري وغرامات التدخين في المطارات على طاولة الشورى.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٤ جماد الأولى ١٤٣١هـ - ١٨ ابريل ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٧٣
http://www.alriyadh.com/2010/04/18/article517534.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

يصوت مجلس الشورى اليوم الأحد تجاه مقترح تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، حيث يتضمن التعديل إضافة مواد جديدة تضمن حساب المستحقات التقاعدية استنادا إلى صافي الراتب الشهري الذي يتقاضاه العسكري طيلة مدة خدمته العسكرية بكامل بدلاته، كما اشتمل المشروع تعديل سن التقاعد للأفراد من (٤٤) إلى (٤٨) واعتماد مدة الخدمة القصوى التي يسوى بموجبها استحقاق التقاعد لهم إلى (٣٠) سنة بدلا من المعمول به حالياً وهو (٣٥) وإضافة أربع سنوات للأفراد من جندي إلى رئيس رقباء.

ومن أبرز التعديلات النص على أن يكون حساب المعاش التقاعدي لرئيس الرقباء حال ترقيته إلى ضابط مستقلاً بحيث يحسب له معاشاً تقاعدياً عن فترة العمل كرئيس رقباء ومعاشاً آخر عن فترة الضابط.

ومن توصيات اللجنة الخاصة إحالة طلب منح الضباط الجامعيين (الأطباء، الصيادلة، المهندسين) خدمة إضافية لأغراض التقاعد أسوة بزملائهم خريجي الكليات العسكرية وتنظيم برنامج مقترح للادخار العام يمنح العسكري مكافأة نهاية خدمة مجزية، وإحالتها إلى اللجنة الأمنية لدراستها. ويصوت المجلس كذلك على مشروع لائحة المسؤوليات والغرامات الخاصة بمنع التدخين داخل المطارات، ويستهل مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع النظام السادس العمل التطوعي، ويكمل استكمال مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع النظام الخامس عقوبات إفشاء الوثائق السرية. ويستمع المجلس كذلك إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية.

مشاركة متوقعة للمرأة في الانتخابات المقبلة "الاستشارية"

تمحص "مسودة" نظام المجالس البلدية

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٤ جماد الأولى ١٤٣١هـ - ١٨ ابريل ٢٠١٠م - العدد ١٥٢٧٣
http://www.alriyadh.com/2010/04/18/article517503.html

الرياض - محمد الغنيم

تنظر لجنة استشارية عليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب وزير الشؤون البلدية والقروية قريباً في "مسودة" النظام النهائي للمجالس البلدية بعد أن أنهى خبراء ومختصون يمثلون عدة جهات وضع لمساتهم وآرائهم حول النظام عبر ورش عمل مكثفة عكفوا عليها طوال السنتين الماضية.

وعلمت "الرياض" أن اللجنة الاستشارية العليا ستقرر مدى الاحتياج إلى دورة جديدة من البحث في مسودة النظام أو خلاف ذلك حيث تحرص الشؤون البلدية على أن يكون النظام الجديد للمجالس البلدية المنتظر صدوره شاملاً ومكتملاً من جميع النواح ويراعي كل الملاحظات والرؤى المطروحة ويأخذ في الاعتبار كل ما وصل للوزارة من مقترحات والتي من بينها مشاركة المرأة في انتخابات الدورة المقبلة على الرغم من أنه لم يصدر بعد قرار رسمي بهذا الشأن.

وكان المشاركون في ورش العمل الأخيرة لمسودة النظام الجديد للمجالس البلدية قد طرحوا مسألة مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة كأحد المقترحات التي تلقتها الوزارة خلال عملها على مسودة النظام ولم يتخذ حيالها قرار نهائي إضافة إلى زيادة عدد أعضاء المجالس والاستقلال المالي والإداري وغيرها من مقترحات وينتظر أن تكون "مسودة" النظام بصيغتها النهائية أمام نظر اللجنة الاستشارية.

إساءة الاستخدام تتسبب في سرعة استهلاك ممتلكات الدولة وقصر أعمارها التشغيلية

تقرير "مراقبة الأداء" يكشف تجاوزات في قطاعات التعليم والصحة والبلديات

المصدر: جريدة الرياض الاحد ٤ جماد الأولى ١٤٣١هـ - ١٨ ابريل٢٠١٠م - العدد ١٥٢٧٣
http://www.alriyadh.com/2010/04/18/article517534.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أسفرت عمليات ديوان المراقبة العامة لمراقبة أداء عدد من مرافق الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والبلدية وعقود التشغيل والصيانة والنظافة، عن المطالبة بتحصيل مبالغ مستحقة للخزينة العامة للدولة جملتها نحو(١١٠،٧٦) ملايين ريال خلال عام واحد، وبلغ ما حُصل منها (٣،٣٥) ملايين ريال فقط، وتم خلال التقرير السنوي للديوان لعام (٢٧١٤٢٨) تحصيل (١٦٨) مليون ريال نتيجة ملاحظات سبق للديوان إثارتها في سنوات ماليه سابقة .وجاء في نتائج تقويم أداء القطاعات المشار إليها وحسب التقرير السنوي للديوان حصلت "الرياض" على نسخة منه وجود نقص في الكوادر الطبية والفنية، مقارنة بالمعايير التي وضعتها وزارة الصحة، في عدد من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية فضلاً عن عدم تجهيز عدد من سيارات الإسعاف في عدد من المستشفيات، وعدم تخلص بعض المنشآت الصحية من النفايات الطبية طبقاً لما ورد في اللائحة التنفيذية للنظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية، حيث تبين جمع النفايات الطبية مع العادية وعدم وضعها في الحاويات المخصصة لها، وعدم نقل النفايات الطبية الخطرة بشكل يومي .وقد نبه الديوان إلى المخاطر الصحية والبيئية والجسمية المترتبة على مثل هذه التصرفات والقصور في المتابعة والإشراف، وأكد على وجوب التقيد بالقواعد والمعايير التي وضعتها وزارة الصحة للتعامل مع هذه النفايات الخطرة ومحاسبة المقصرين في ذلك .وكشف الديوان عن قلة عدد المرشدات الطلابيات وعدم كفاءة توزيع المديرات والمساعدات على المدارس الحكومية، ووجود معلمات يشغلن وظائف تعليمية مكلفات بأعمال إدارية مختلفة عن طبيعة عملهن كمعلنات ويتقاضين رواتب مشمولة بالكادر التعليمي .ورصد تقرير الديوان تأخر إنجاز عدد من المشروعات المدرسية مما أدى إلى تحمل تكاليف أجور الدور المستأجرة وتأخر الاستفادة من هذه المدارس، كما كشف عن وجود عدد من العقارات لم تؤجر منذ فترات طويلة تابعة للبلديات، وعدم تفعيل دور بعض البلديات في المتابعة وكتابة السعر على السلع التجارية تفعيلاً لقرار مجلس الوزراء بشأن ذلك، وقيام بعض المستثمرين بتأجير عقارات بعض البلديات للغير وضعف الرقابة على المحلات التجارية . وأوضح التقرير ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لترميم وإنشاء الجوامع والمساجد وتقصير عدد من المقاولين في صيانة ونظافة الجوامع والمساجد، إضافة إلى ضعف الإشراف عليها وتأخر تحصيل مبالغ إيجار الأوقاف والتأخر في تأجير بعضها، وكشف التقرير عن ارتفاع نسبة العاملين غير السعوديين ببعض المؤسسات العامة والشركات .من ناحية أخرى شارك الديوان في عدد من القضايا المنظورة لدى ديوان المظالم وشرع في الدفاع في القضايا المرفوعة على بعض الجهات الحكومية تنفيذا لدوره في المحافظة على المال العام ويدع دفاع الوزارات والجهات الحكومية المعنية في تلك القضايا، وقد بلغ عدد القضايا التي شارك الديوان في مرافعتها أكثر من ١٨٠٠ قضية وحصل من خلال ٣٠٩ قضية جملة مبالغ وصلت إلى ٣،٢٥ مليار ريال .ولخص تقرير الديوان الآثار السلبية للملاحظات العامة في تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وانعدامها في بعض المحافظات والقرى والأحياء، وسرعة استهلاك ممتلكات الدولة وانقضاء أعمارها التشغيلية قبل أوانها بسبب إساءة الاستخدام وأيضاً تأخر حصول المواطنين على الخدمات الأساسية والقروض التنموية لفترات طويلة، وعدم تنفيذ كثير من المشاريع الحيوية في المواعيد المقررة أو تأجيل تنفيذها وتعطيل الاستفادة من بعض الإيرادات الذاتية في تطوير المرافق العامة وتحسين الخدمات.

"مدينة الملك فهد" تعزو تخليها عن موظف إلى عدم كفاءته... و"الصحة" "تكذبها" وتؤكد تميّزه

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ١٨ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/131729

الرياض - فيصل المخلفي

شهدت قضية الموظف الذي تخلت مدينة الملك فهد الطبية عن خدماته تطورات لافتة، ففي الوقت الذي أكدت فيه «المدينة» أن ماهر اللقمان الذي اتهم مسؤولاً فيها بفصله تعسفياً، غير مناسب للعمل الذي كان يقوم به، ولم يتجاوب مع لجنة التحقيق التي نظرت في شكواه، اعتبرت وزارة الصحة أن طي قيده كان «رد فعل وليس بسبب قصور في الأداء الوظيفي»، مشيرة إلى أن الموظف حاز خلال فترة عمله الكثير من شهادات الشكر والتقدير. فيما شدد اللقمان على أن لجنة التحقيق هي التي تهربت منه، مشيراً إلى أن مسؤولين في «المدينة» فصلوه من عمله لأنه رفض المساومة والسكوت عن أخطاء تحدث.

وقال مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام في مدينة الملك فهد الطبية إبراهيم السعيد في تعقيب على ما نشرته «الحياة» عن قضية الموظف أخيراً: «عدم تجديد عقد اللقمان كان بناء على عدم مناسبته لأداء مهام العمل، ولِمَا بدر منه من تجاوزات مثل عدم التقيّد بالسياسات والقرارات الإدارية، وتجاوز حدود اختصاصه، واستغلال وظيفته بما يتعارض مع المصلحة العامة، وهذه مخالفات تتنافى مع واجبات ومهام وظيفته كرجل أمن».

وأضاف أن اللقمان استدعي للتحقيق في المخالفات التي ارتكبها فامتنع عن الإجابة عن أسئلة المحقق، ثم تظلّم حينها للجنة حقوق الموظفين في مدينة الملك فهد الطبية وهي لجنة مستقلة، وطلبت منه استكمال التحقيق وإبداء ما لديه من اعتراضات وحجج حتى يتسنى لها الفصل في شكواه وفق النظام، ولكنه استمر في الرفض وعدم التجاوب.

لكن المشرف العام على الإدارة العامة لحقوق الموظفين في وزارة الصحة الدكتور فهد السديري كان له رأي آخر، إذ أكد أن اللقمان لم يقصّر في أداء عمله. وقال في خطاب وجّهه إلى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة قبل أكثر من ٦ أشهر: «إن اللقمان حاز خلال فترة عمله (في المدينة) كثيراً من شهادات الشكر والتقدير، كما لا توجد محاضر أو وقائع مثبتة عليه في الشكاوى أو الشبهات المقدمة ضده»، مؤكداً ضعف الإجراءات الإدارية المتخذة من إدارة المتابعة في مدينة الملك فهد الطبية في التحقيق والتحقق.

ولفت إلى أن «عملية طي قيده هي رد فعل وليس بسبب قصور في الأداء الوظيفي»، مشيراً إلى أن مدينة الملك فهد الطبية لم تتخذ الإجراءات النظامية المتبعة عادة: «كان يجب التدرج في العقوبة بما يتناسب مع درجة المخالفة قبل قرار الفصل، إذ لم يتبيّن للجنة توجيه أي إنذار أو حسم على الموظف».

وأوصى بإعادة ماهر اللقمان إلى عمله بمميزات العقد السابق ذاتها.

من جهته، شدد ماهر اللقمان على أن كلام مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام في مدينة الملك فهد الطبية إبراهيم السعيد غير صحيح، مؤكداً أن لجنة حقوق الموظفين في مدينة الملك فهد الطبية هي التي كانت تتهرب منه: «أخذوا كلامي واكتفوا بالصمت».

وتابع: «مسؤولون في المدينة ساوموني على السكوت عن تجاوزات وعندما رفضت أقالوني». وأضاف أنه حصل على ١٥ شهادة شكر خلال عام من عمله في «المدينة» متسائلاً: «كيف أحصل على هذا العدد الكبير من شهادات الشكر إذا كنتُ غير منضبط؟».

وطالب وزارة الصحة بالتحقيق في القضية من البداية، وتشكيل لجنة تحقيق محايدة تلزم قراراتها مدينة الملك فهد الطبية بإعادته إلى عمله، وتعويضه عن الفترة التي توقف خلالها، لافتاً إلى أن حاله المادية باتت سيئة جداً وأن عائلته مهددة بالطرد من المنزل إذا لم يدفع الإيجار.

بدء محاكمة ١٤ كاتب عدل وموظفا بتهمة استغلال النفوذ

تنتظر المدانين عقوبات الفصل من الخدمة والسجن والغرامة

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٨ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3488&id=144817&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

شهدت أروقة المحاكم الإدارية بديوان المظالم أمس، بداية محاكمة أكثر من ١٤ كاتب عدل وموظفا يعملون بكتابة العدل الأولى في جدة من قبل ثلاثة قضاة في الدائرة الجزائية، بتهمة التورط في قضية استغلال نفوذ. وجاءت المحاكمة على خلفية تورط ما يقارب من ١٤ إلى ١٦ كاتب عدل وموظفاً بينهم ٤ كتاب عدل ومن ١٠ ـ ١٢ موظفاً في قضية تزوير صكوك وهمية، أثناء إجراءات الإفراغ والتصديق لأرض تتبع لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في محافظة ثول. وتم على إثره كف يد كتاب العدل وبقية الموظفين قبل ٣ سنوات، منذ اكتشاف عملية التزوير وما تبعها من رشاوى.وكانت عملية التزوير تستهدف المطالبة بتعويض عن قيمة أرض زعم مواطنان امتلاكها برقم وتاريخ يتبعان لحجة استحكام صادرة من محكمة حبونا في منطقة نجران، لموضوع آخر لا علاقة له بأرض ثول.وأوضحت مصادر قضائية لـ"الوطن" – أن إجراءات المقاضاة ستتم من خلال فحص القضاة للإدانة من عدمها، ثم فحص التهمة، يأتي بعدها تقدير العقوبة، انتهاء بإصدار الحكم. وينتظر، المتهمين عقوبات بالفصل من الخدمة وسجن يصل إلى ٥ سنوات وغرامة تصل إلى ١٠٠ ألف ريال.شهدت أروقة المحاكم الإدارية بديوان المظالم أمس، بداية محاكمة ٤ كتّاب عدل ومن ١٠- ١٢ موظفا يعملون بكتابة العدل الأولى في جدة من قبل ثلاثة قضاة في الدائرة الجزائية، بتهمة التورط في قضية استغلال النفوذ.وجاءت المحاكمة على خلفية اتهامهم في قضية تزوير صكوك وهمية للمطالبة بأراض تتبع لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في محافظة ثول، حيث تم اكتشاف التزوير قبل ثلاث سنوات، على خلفية إفراغ كتّاب العدل صكوكاً لمواطنين زاعمين ملكيتهم لها، برقم وتاريخ حجة استحكام صادرة من محكمة حبونا، لموضوع آخر لا علاقة له بأراضي ثول.وأوضحت مصادر قضائية لـ"الوطن" أن إجراءات المقاضاة تتم من خلال فحص القضاة للإدانة من عدمها، ثم فحص التهمة، يأتي بعدها تقدير العقوبة، انتهاءاً بإصدار الحكم، فيما سبق ذلك رفع القضية أمام القضاء الإداري من قبل ممثلين ادعاء يتبعون لهيئة الرقابة والتحقيق.وفيما تنتظر المتهمين عقوبات بالفصل من الخدمة والسجن لمدة قد تصل إلى ٥ سنوات وغرامة تصل إلى ١٠٠ ألف ريال، أوضح المستشار القانوني والمحامي خالد الشهراني أنه طبقاً للمادة الخامسة من نظام التزوير فإن كل موظف ارتكب أثناء وظيفته عملية تزوير لصنع صك أو أي مخطوط لا أصل له أو محرف عن الأصل عن قصد أو بتوقيعه، إمضاء أو خاتماً أو بصمة إصبع مزورة أو أتلف صكاً رسمياً أو أوراقا لها قوة الثبوت سواء كان الإتلاف كلياً أو جزئياً، إلى آخر ذلك، تعد عقوبتها السجن من سنة إلى خمس سنوات، ويعد الفاعل والمشترك وكل من أسهم في تنفيذ الركن المادي للجريمة فاعلاً أصلياً.وأضاف أن عقوبة الرشوة – وفقاً للمادة الرابعة من نظام مكافحة الرشوة – تتمثل في أن كل موظف مخالف أخل بواجبات وظيفته سواء امتنع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة العامة، نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة، فهو يعد بهذه الحالة في حكم المرتشي ويعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز الـ٣ سنوات وغرامة لا تزيد عن ١٠٠ ألف ريال أو بإحدى العقوبتين. ووصف قضية التورط هذه "استغلالاً للنفوذ"، وقال إنه يتبع هذه العقوبات بعد ثبوت الجريمة مطالبة هيئة الرقابة والتحقيق بعزل الموظف العام عن وظيفته.في المقابل يشير الشهراني إلى أن ما تمنحه المادة ٤٥ من نظام تأديب الموظفين للموظف بأحقية طلبه محو العقوبة التأديبية بعد مضي ثلاث سنوات من صدور قرار معاقبته، إلا أنه يطالب بتشديد العقوبة في مثل هذه القضية على المدانين، مبرراً ذلك بأن العقوبات في النظام ضعيفة نسبياً، لاسيما أن هؤلاء الموظفين يعدون ممن ائتمنهم ولي الأمر على أداء أعمالهم الموكلة إليهم في الوقت الذي ضيعوا فيه الأمانة.إلى ذلك، لم تكن هذه المحاكمة الأولى التي تشهدها محاكم المملكة ضد كتّاب عدل تورطوا في قضايا تزوير وغيرها، حيث شهدت الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي محاكمة كاتب عدل في كتابة العدل الأولى بالرياض إثر تورطه في قضية تزوير صك عند إفراغه لإحدى الأراضي، عمل خلالها على زيادة مساحة الأرض بشكل مبالغ فيه، كما شهدت مدينتا جدة ومكة محاكمات أخرى لكتاب عدل تورطوا في قضايا تزوير .

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٠٤ هـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100418/Con20100418345052.htm

"حلم أخضر".. تدوين هموم الوطن

حسن الحارثي ـ جدة

حمل الإعلامي طراد الأسمري جملة من هموم المجتمع وقضاياه الجدلية، وأخذ يطوف بها في فضاءات الشبكة العنكبوتية، تارة يكتبها شعرا وأخرى نثرا ومقالا، مستغلا بعض مساحات حرية التنفس الكتابي، حتى وجد له موطئ قدم بين عوالم التدوين «البلوجرز»، وعبر صفحة أنشأها في العام ٢٠٠٨ تحت عنوان «حلم أخضر» وزودها بنحو ٥٠ موضوعا متعدد الأغراض، حصد أخيرا جائزة البوبز العالمية عن فئة «مراسلون بلا حدود» التي تنظمها مؤسسة دويتشه فيلة الألمانية، بعد أن حصل على أكبر عدد من الأصوات في استفتاء المتابعين من رواد الإنترنت.يحاول الأسمري من خلال كتاباته «التدوينية» ملامسة واقع المجتمع وهمومه، وأحيانا يخطب ود المسكوت عنه، يقول «عندما أتحدث بصدق فهذا يعني أن ما أقوله سيصل». يؤكد أن هموما كالبطالة والفقر عانى منها شخصيا في وقت من الأوقات، ففصله من عمله تعسفيا، كان سببا كافيا ليشعر بهموم العاطلين عن العمل، وربما أوجدت له هذه الفترة التي قضاها في المنزل دون عمل وامتدت لنحو عام، فرصة للتعبير عن نزقه بالكتابة ودعمها بالصور والرسومات. وبالنسبة له، كان تصريح أحد المسؤولين الذي قال فيه «الفقر محصور وليس منتشرا»، تصريحا غريباً، وهو ما جعله يطرق هذه المنطقة ويحاول تفكيكها بالصوت والصورة من خلال فيلمه القصير «راتبي ألف ريال». وهذا الفيلم تحديدا لاقى نجاحا جيدا وترجم إلى عدة لغات بينها الإنجليزية والفرنسية، ، وكتب الأسمري في مدونته تعليقا على هذه الواقعة «هذا لا يمثل لي فخرا ولا يعنيني في شيء، بقدر ما يعنيني أن تصل رسالة الفيلم إلى المعنيين بشأن المواطن السعودي محليا». بدأت علاقته بالتدوين منذ العام ٢٠٠٣ وكانت فاتحة مشاركاته قصيدة حملت عنوان «ملف أخضر»، يقول «هناك فكرة غير مكتملة لتلحين هذه القصيدة وغنائها». ثم أطلق مدونة «عاطل عن الأمل» لكنها كانت تميل إلى الكتابة الأدبية مارس فيها نوعا من جنونه مع فنون الكتابة. وفي لحظة ما، وصل الأسمري إلى قناعة بأن الرسالة الصادقة بأدواتها البسيطة هي الأقوى، مع إيمانه بتأثير التدوين في الحراك المجتمعي وخلق الرأي العام في الدول، وجد نفسه صديقا لمدونته الجديدة «حلم أخضر»، وفيها نثر همومه وهموم مجتمعه مع الفقر والبطالة، فحظيت المدونة بمتابعة كبيرة، وأصبح طراد الأسمري ومن خلال هذه الصفحة المجانية، واحدا من أشهر كتاب الأنترنت ومدونيه.«تحكمني الرقابة الذاتية ولا غيرها» يقول صاحب المدونة الفائزة بالجائزة الألمانية، ويضيف «لا أتاجر بقضايا الوطن وهمومه، ولكني أنقل صورة يصعب أحيانا نقلها عبر منابر إعلامية أخرى، ويبقى الاعتراف بالمشكلة أساس حلها». ولا يتوقف الأسمري عند طرح المشكلات ووضعها للفرجة، فهو يضع الحلول ايضا. ومن مبدأ «العقل أساس كل فعل والفكر أساس كل عمل» أطلق مجموعة من المبادرات التي تكفل -بحسب رأيه- محاصرة الفقر والبطالة ولو على نطاق ضيق، ومنها «المبادرة الوطنية للتكافل الفكري» التي دعا فيها إلى تكافل فكري يسبق التكافل الاجتماعي، فهو يعتقد جازما أن الفقر ليس مشكلة اقتصادية، وإنما هو خليط بين الاقتصادي والاجتماعي وربما الديني، وللدخول في تفاصيله نحن بحاجة إلى تكافل فكري منظم، وهناك أيضا مبادرة أخرى حملت شعار «وطن بلا فقر» خلص فيها إلى بعض الإجراءات والأدوات التي من شأنها محاربة الفقر بشكل علمي مدروس. طراد الأسمري الذي يعمل حاليا مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية في جدة، لا يعني له هذا الفوز بالجائزة بين ٩٢٤ مدونا من أنحاء العالم، سوى أمرين؛ الأول أن صوته وصل، والثاني أنه نجح في رهانه على التدوين وهو الذي دائما ما يردد «ثقافة البلوج صادقة التأثير في الرأي العام، وستعرفون ذلك». وبقيت سعادته في حجم التواصل والتهنئات التي تلقاها إثر إعلان فوزه بالجائزة، بالقدر الذي لم تخلقه الجائزة نفسها، «محبة الناس وتفاعلهم هو الفوز الحقيقي بالنسبة لي، والجائزة أعطتني دعما معنويا للمضي قدما وربما بجرأة أكبر، فشكرا لكل من حضر في وطن نتنفسه فنحضر».

رحلة ٤ أعوام بين السعودية والكويت

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٠٤ هـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100418/Con20100418345179.htm

خالد السويلمي ـ عرعر

أربعة أعوام خلت، ظل خلالها الشاب عادل سلطان العنزي (٢٤ عاما) يترقب بارقة أمل، في معاملة رفعها آنذاك إلى إدارة الأحوال المدنية في الحدود الشمالية، تحمل رياح الموافقة على منحه الجنسية السعودية، وفقا لهوية والده.

قصة عادل بدأت حيث انتهت العلاقة بين والده السعودي وأمه الكويتية بالطلاق عام ١٩٩١م، وحين قررت الأم مغادرة المملكة إلى بلدها، مصطحبة ابنها سلطان وشقيقته (٢٦ عاما)، وبات منذ ذاك التاريخ دون هوية، بعد أن تعذر عليه استخراج أي من الهويتين لمواصلة حياته التعليمية والاجتماعية حتى الصحية.

وبين العنزي أن والدته تضطر لاستخراج تأشيرة خاصة له من السفارة السعودية، عبر جواز سفر مؤقت تمنحه السلطات الكويتية لمدة شهر واحد، وفقا للمادة الـ١٧ من قانون الجنسية الكويتية.

وأردف سلطان أن مراجعاته إدارة الأحوال المدنية لم تنقطع، إلا أن جميعها باءت بالفشل، إذ يتعذر المسؤولون بعدم تسلمهم ردا من وكالة الأحوال المدنية في الرياض.

وفي حين رفضت إدارة الأحوال المدنية في منطقة الحدود الشمالية التعليق حول القضية، أكد لـ «عكاظ» المحامي القانوني محمد الطويرقي وجوب التأكد من ملاءمة صك زواج الوالدين للائحة المنظمة لزواج السعوديين من الجنسيات الأخرى.

وأضاف الطويرقي قائلا: «في حال لم يكن الزوج من المشمولين بقرار المنع الوارد في المادة الأولى من لائحة الزواج، الذي يتطلب موافقة المقام السامي على الزواج، فإنه يحق لوالد الشاب إضافة أبنائه تبعا لهويته، وفي حال وجود مخالفة للائحة، فإنه لا يحق للأبناء اكتساب جنسية والدهم، نظير ارتكابه مخالفة للنظام».

وزاد أنه في حال كان زواج الأب السعودي موافقا للمادة الخامسة من ذات اللائحة، ووفقا للمادة السابعة من نظام الجنسية السعودية، فإن الأب يحق له إضافة الأبناء، كما يحق له الاعتراض على قرار المنع الصادر من وزارة الداخلية.

قال إنه بحاجة إلى المؤازرة لا النقد

الدكتور القصادي: ما يرصده السجل الوطني لا يمثل جميع الحالات المعنفة

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ٠٤ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧١٦
http://www.al-jazirah.com/20100418/ln38d.htm

الخبر - سلمان الشثري

أوضح رئيس الجمعية الوطنية لطلاب الطب الدكتور عادل القصادي أن الإحصاءات بشأن عدد الحالات المعنفة في أوساط الأطفال التي أُعلنت في بعض الصحف والمقيدة في السجل الوطني التابع للبرنامج الوطني للأمان الأسري، الذي قام البرنامج مشكوراً بتفعيله أخيراً، تمثل خطوة إيجابية في انطلاقة السجل، والحديث عن عدم شموليتها أو دقة تلك الإحصاءات لم يكن على سبيل الانتقاد بحال من الأحوال. مؤكداً أن ما يرصده أي سجل وطني لا يمثل جميع الحالات مهما يكن اختصاص هذا السجل، باعتبار أن الحالات التي يتضمنها هذا السجل تحديداً هي ما يتم تبليغه عن طريق الجهات التي تستقبل الحالات المعنفة كالمستشفيات. مشيراً إلى أن الحالات المعنفة قد لا تصل إلى المستشفيات، ولاسيما أن هناك حالات عنف ضد الأطفال تحدث في ظروف مختلفة كالمدرسة على سبيل المثال ولا تتطلب النقل إلى المستشفى، وهذا ما يمليه المنطق العلمي عند مقاربة هذا الموضوع. وأضاف أن انطلاقة المهرجان الوطني لحماية الطفل في نسختيه الأولى والثانية للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠م، الذي تنفذه الجمعية الوطنية لطلاب الطب سنوياً، كانت بالأساس لدعم الحراك الذي يقوده البرنامج الوطني للأمان الأسري، وقد استُلهمت فكرة المهرجان للمرة الأولى من وحي المؤتمر الإقليمي العربي الثالث حول حماية الطفل الذي نظمه البرنامج في العام الفائت في الرياض. معتبراً ذلك قيمة عليا في الجمعية الوطنية لطلاب الطب، التي تسخّر طاقات الجمعية وتمكّن طلبة وطالبات الطب حول المملكة من أن يكونوا رافدا لدعم توجهات القيادة وإرادتها لرفاهية وتنمية المجتمع .

معنفو الزوجات يعانون الاكتئاب والعدائية وضعف تقدير الذات

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٨ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3488&id=144876&groupID=0

الدمام: سهام الدعجاني

كشفت دراسة علمية أن مرتكبي العنف ضد زوجاتهم يعانون من الاكتئاب والعدائية وسرعة الاستثارة كما أنهم يتسمون بالعدوان والسكيوباتيه والهستيريا والنرجسية والفصام والسلبية والسلوك المضاد للمجتمع، بالإضافة لاتصافهم بالعصبية وضعف تقدير الذات وضعف قوة الأنا وعدم الاتزان الانفعالي والجمود والتصلب والاندفاع والعدوان.

وأوضح الباحث وأستاذ الصحة النفسية في كلية التربية بالجبيل الصناعية البروفسور ربيع شعبان في دراسته أن العنف الزوجي في أشد صورة انعكاس للضغوط التي يتعرض لها الزوج وخاصة الضغوط الاقتصادية والزوجية والمهنية والصحية. كما أن الأزواج العنيفين يعانون ضغوط اجتماعية كتدني المستوى التعليمي والمهني والدخل وصغر سن الزوج وعدم قدرته الاعتماد على نفسه في تحمل أعباء الحياة الأسرية.

وأرجع الباحث العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسري إلى الإحباطات المتكررة والمرتفعة التي يتعرض لها الأزواج ككثرة الأعباء الاقتصادية والمشكلات المتعلقة بالأبناء والمشكلات الزوجية وتدني مستوى تعليم أحد الطرفين. وأشار إلى أن هذه الإحباطات تتجه بطابع عدواني إلى مصدر الإحباط من أحد الزوجين خاصة إذا كان جانبه ضعيفا أو أقل في المستوى التعليمي أو المادي وأضاف أن العنف قد ينصب على شخص ليس له علاقة بمصدر الإحباط كالطفل.

وأضاف أن مستخدمي العنف ضد زوجاتهم ينظرون لأنفسهم نظرة سلبية لأنهم يشعرون بالعجز واليأس ولا يثقون في أنفسهم ومن ثم تبدو قدرتهم على مواجهة الظروف الاجتماعية ضعيفة، ومن ثم لا يشعرون بالارتياح في المناسبات الاجتماعية أو أية تجمعات، حيث يفضلون الانسحاب والانزواء. وأرجع ذلك لانخفاض التفاعل الاجتماعي السليم والعلاقات الاجتماعية غير الناضجة، نتيجة معاناتهم من نقص الحب بينهم وبين زوجاتهم مما يجعلهم يلجؤون للعنف ضدهم كي يخفون وراءه ما يعانونه من اضطراب في بناء حياتهم الزوجية، ناعتا ذلك العنف بالقناع الذي تختفي وراءه شخصية الزوج الحقيقية.

وأظهرت الدراسة أن الأزواج الذين تزوجوا في سن صغير ومستوى تعليم دون الجامعي يتسمون بالعنف الأسري لأن صغار الأزواج يكونون مهيأين لاستخدام العنف بدرجة أكبر من كبار الأزواج الذين يتزوجون في سن النضج والشباب.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

إذا أرادت وزارة الصحة الارتقاء بخدماتها

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٠٤ هـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100418/Con20100418345126.htm

عبدالله مغرم

ضعف مستوى الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الصحي بشقيه العام والخاص هي نصف الحقيقة التي لا يشك فيها أحد، والنصف المكمل تشترك في أسبابه عدد من أجهزة القطاع العام والتي يجب أن تقوم بدور فاعل في المحافظة على الصحة العامة والتي تمثل رأس المال الحقيقي لنهضة الأمم.

إن التوسع في عدد الأسرة وزيادة عدد المستشفيات المتخصصه والعمل على توفيرها خارج المدن الرئيسية يعد مؤشرا جيدا، ولكنه يعد بمثابة مسكنات، لأن نسبة عدد الأسرة مقارنة بالنمو السكاني لم يتماش بالتوازي لفترات طويلة، وبالتالي ما يتم إعداده اليوم هو لمواجهة الطلب الحالي، وليست لمكافحة جذور المشكلة الحقيقية، والتي تتمثل في نوعية الجرعات الغذائية والممارسات اليومية للمجتمع، فالبنية الصحية تتأثر بعوامل عدة جوهرية، ومن أهمها المنتجات الغذائية بما فيها المصنعة، وبما تحتويه من مواد حافظة تسبب في الأجل الطويل أمراض بعضها يستعصي علاجه، وكذلك المواد الملونة والتي تؤثر في سلوك الأطفال وتحد من مستوى تركيزهم الذهني، وغيرها من الأعراض والأمراض التي تتسببها ضعف ضوابط المنتجات الغذائية.

إن ضبط المنتجات الغذائية ليست أمرا بالغ السهولة وخصوصا أن القطاع الخاص اعتاد على تحقيق معدلات أرباح عالية بمجهود محدود ودون اهتمام كبير بالآثار غير المباشرة طويلة الأجل التي تسببها بعض المنتجات الغذائية والتي تعلن عن سحبها من الأسواق من وقت لآخر هيئة الغذاء والدواء، وهذا يتطلب إعداد ضوابط صحية يتم تطبيقها بالتدريج لحماية الصحة العامة، ومع الأيام ستقل حاجة المواطنين إلى زيارة المستشفيات وترتفع كذلك إنتاجية المواطنين، والتي من السهل ملاحظة نتائجها على النتائج المحلي الإجمالي.

التحول التدريجي إلى استخدام ضوابط صحية للمنتجات الغذائية في الأسواق سيرفع من تكاليف إنتاجها بلا شك، ولكن تكلفة حماية الدولة لتلك الزيادة سيكون تأثيرها المباشر وغير المباشر أقل تكلفة من استمرار الهدر في التوسعة المستمرة لزيادة عدد المستشفيات لتلبية الطلب المتزايد دون الوصول إلى مرحلة الاكتفاء.

إن تفعيل ضوابط ومعايير للمنتجات الغذائية يتطلب تعاونا كبيرا وبشكل عملي بحت، بين الوزارة وكل من: وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة والمياه، وهيئة الغذاء والدواء وغيرها، بعيدا عن إهدار الوقت في مذكرات التعاون والصور التي تلتقط لوسائل الإعلام، فتطبيق معايير جديدة تتطلب العمل على مراحل، فالوعي لدى المزارعين على سبيل المثال محدود، وهم إما غير متخصصين في علوم الزراعة، أومتخصصون وأدمنوا الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي يستغرق ضخ ثقافة عمل جديدة وقتا وجهدا من وزارة الزراعة في ضبط ممارساتهم والمواد التي تستخدم لتسريع عملية نمو المنتجات الزراعية، فالمبيدات الكيميائية التي تستخدم لزيادة الغلة الزراعية قد تسبب السرطان والفشل الكلوي والكبدي، وبعض المزارعين للأسف يقسم مزرعته بناء على الاستخدام، فالجزء الذي يستخدمه وأسرته فالأسمدة العضوية مصيره، وأما الجزء الذي يذهب للسوق فبالهناء والشفاء.

تبقى دور حيوي من الرئاسة العامة لرعاية الشباب ووزارة الثقافة والإعلام، فالأولى مطالبة بالخروج من نفق التركيز على أنشطة أندية الدرجة الممتازة، والاهتمام بضخ ثقافة الرياضة بطرق عملية تساهم في إعادة تشكيل الوعي في المجتمع، وبالتالي يتخلص المجتمع من عدد كبير من الأمراض الصحية والنفسية التي يسببها الخمول وعدم ممارسة الرياضة، ووزارة الثقافة والإعلام مطالبة بممارسة دور مظلة الوعي في المجتمع وتوفير قنوات تواصل إعلامي، ومتى نجحت وزارة الصحة في إعداد وصفة شركاء سيتقلص تدريجيا الضغط المتواصل على المستشفيات وفي نفس الوقت يكون لديها وقت أكبر للتركيز على كادرها الصحي ورفع جودة أدائه ومكافحة قصور القطاع.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

زواج القاصرات بين النظرية والواقع والمأمول

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٥/٠٤ هـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٧
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100418/Con20100418345054.htm

حصة بنت سلمان بن عبد العزيز آل سعود *

شهدت السنوات العشر الماضية نقاشا متزايدا في وسائل الإعلام حول قضية زواج الأطفال والعنف الأسري في المملكة العربية السعودية، بيد أن هناك في مجتمعاتنا من يحاول تهميش هذه القضية ويعتبرها من الظواهر نادرة الحدوث، التي لا تستحق منا بالتالي كل هذا الاهتمام!. ويرى هؤلاء أن بعض وسائل الإعلام تبالغ في تصوير القضية من أجل زيادة مبيعاتها، وربما تلجأ أحيانا لرواية أحداث كاذبة، الأمر الذي يؤثر على إمكانية الوصول إلى تقييم حقيقي لحجم المشكلة في الواقع.

وتجدر الإشارة هنا إلى حالات لزواج القاصرات نالت اهتماما إعلاميا كبيرا، كان من بينها حالة الطفلة اليمنية نجود علي، المطلقة رغم أن عمرها لم يتجاوز العشر سنوات، وألفت كتابا نال شهرة عالمية وترجم إلى عدة لغات، كما سمعنا أيضا خبر الطفلة اليمنية الأخرى البالغة ١٢ عاما، والتي زوجت من شاب عمره ٢٠ عاما، مما قاد إلى وفاتها مؤخرا بسبب أضرار فسيولجية عقب الزواج مباشرة. أما في المملكة العربية السعودية فتأتي قصة فتاة «القصيم» لتؤكد أن هناك ظاهرة تستحق النقاش، حيث أقدم والد تلك الفتاة على تزويجها برجل سبعيني مقابل (٨٥ ألف ريال) وهي لم تتجاوز بعد الاثني عشر ربيعا لتقوم والدتها برفع دعوى ضد الأب لموافقته على زواج ابنتهما الصغيرة، وحظيت القضية باهتمام من منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية وكذا دعم المحامين، لكن الأم سحبت القضية التي كان يأمل الناس في أن تكون سابقة تمهد الطريق لمستقبل أفضل.

ويتعلل البعض في سياق الجدل الدائر حول هذه المسألة بزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) من السيدة عائشة رضي الله عنها، وهي بنت تسع سنوات. وهؤلاء لم يعطوا لأنفسهم حتى فرصة تأمل حقيقة تمكنهم من فهم هذه الواقعة على صورتها الصحيحة. وقد قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «والاستدلال بقصة عائشة فيه نظر، ووجه النظر أن عائشة زوجت بأفضل الخلق (صلى الله عليه وسلم) وأن عائشة ليست كغيرها من النساء، إذ إنها بالتأكيد سوف ترضى وليس عندها معارضة، ولهذا لما خيرت (رضي الله عنها) حين قال لها النبي (صلى لله عليه وسلم): (لا عليك أن تستأ مري أبويك)؛ فقالت: إني أريد الله ورسوله، ولم ترد الدنيا ولا زينتها». وقال أيضا رحمه الله: «فمن هذه حالها لو استؤذنت لأول مرة أن تتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم هل تقول: لا؟، يقينا لا، وهذا مثل الشمس، فهل في هذا الحديث دليل لهم؟، ليس فيه دليل»

ثم إن هناك آراء مختلفة في تحديد عمر السيدة عائشة وقتئذ، ما بين التاسعة والتاسعة عشرة، حيث صارت قادرة على رواية الحديث وتبليغ الدعوة، ولكن الأسانيد الصحيحة تؤكد أنها كانت في التاسعة من عمرها وأنها كانت تتميز بنمو عقلي وجسدي له خصوصيته. وأيضا لأن الناس في ذلك الزمان قد يكونون مختلفين فسيولوجيا عما عليه الناس الآن، إضافة إلى أنه لا يمكن مقارنة مجتمع قوامه ستة وعشرون مليون نسمة بالجماعة الصغيرة التي كانت تحيا في زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، خصوصا أن مسألتنا هذه ليست من أصول الدين ولا من الثوابت؛ بل هي من مسائل الفروع التي تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص.

وبعض الناس يأخذ بالعموم في فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) في زواجه من عائشة (رضي الله عنها) وهي ابنة تسع سنين، وأن هذا يعد فعلا منه (صلى الله عليه وسلم) وليس بقول، وبعض أهل العلم من الأصوليين يعدون القول مقدما على الفعل، وعلى هذا تصبح هذه الحالة من فعله صلى الله عليه وسلم دليلا ليس في قوة القول وإرادة التبليغ.

ونعود إلى عصرنا الحالي لنجد تقارير عن فتيات أعمارهن ثماني سنوات، وقد تزوجن برجال بالغين تبدأ أعمارهم من ١٨ عاما في أفضل الأحوال، بينما البعض الآخر تتجاوز أعمارهم ٧٠ عاما في أسوئها.
ورغم أن تعميما صدر مؤخرا عن وزارة العدل السعودية إلى المأذونين ينص على أنه لا يجوز تزويج الفتيات الصغيرات لرجال أكبر سنا منهن بكثير، فإن هذا التعميم يعتبر بمثابة حل لمشكلة أخرى، لأن المشكلة التي نحن بصدد الحديث عنها هي التعاقد على تزويج فتيات صغيرات في السن، وليست مشكلة الفجوة العمرية بين الفتاة والزوج.
ولا أريد هنا تكرار ما سبق من نقاش أو الدخول في المزيد من الجدل، إنما أريد أن أضيف إلى وجهات نظر المعنيين بالقضية أنه مهما كان نوع الجدل، فإننا جميعا مسؤولون عن حماية أطفالنا ورعاية مصالحهم.
وقد انضمت المملكة إلى اتفاقية حقوق الطفل، التي صدرت عام ١٩٨٩، ويحدد التقرير الأول للاتفاقية الحد العمري الأدنى (من ١٥ إلى ١٨ عاما) التي يخضع الطفل فيها للعقاب حال إتجاره في المخدرات، ويتم عندها قبوله في وظائف القطاع العام، ويمكن أن يعاقب عند بلوغه هذه المرحلة بالسجن حال انتهاكه القانون، ويلتحق بالقوات المسلحة في هذه المرحلة السنية، ويصبح له الحق في رفع دعوى أمام القضاء وأن يلتمس الاستشارة القانونية أو الطبية دون إذن من أبويه.
وتقسم السعودية الطفولة إلى أربع مراحل: من الميلاد حتى سن ٧، ومن سن ٧ إلى ١٠ ومن سن ١٠ إلى ١٥ ومن سن ١٥ إلى ١٨ عاما.
في عام ٢٠٠٠م، انضمت المملكة إلى اتفاقية عام ١٩٧٩م لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع تحفظ عام على النصوص التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وتنص المادة ٢/١٦ من هذه الاتفاقية على عدم شرعية تزويج الفتيات صغيرات السن وتوجب على الدول سن قانون يحدد الحد الأدنى لسن الزواج.
ووفقا لاتفاقية حقوق الطفل، تنتهي مرحلة الطفولة في سن ١٨ عاما، ما لم ينص القانون المحلي على سن أدنى من هذه السن. وفي حين أن سن البلوغ (١٨) لا يكون دائما مرادفا للحد الأدنى من سن الزواج، إلا أن هذا ينطبق على كثير من الدول التي تجيز الزواج في سن السادسة عشرة بشرط موافقة أبوية.
ولم تصوت المملكة لصالح المادة ١٦ من الإعلان العام لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨،لأنها تمنح الرجال والنساء الحق في الزواج بغض النظر عن الديانة؛ بينما في الشريعة الإسلامية لا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج سوى رجل مسلم، كما أن المادة ١/١٦ تمنح الحق في الزواج للنساء والرجال الذين بلغوا سن الرشد، وهو ما يستوجب تحديد السن التي يصبح فيه «قانونا» الصبيان رجالا والفتيات نساء فيما يتعلق بحق الزواج وكذلك ما يعنيه مصطلح «سن البلوغ أو الرشد».
ووفقا للمذهب الحنبلي، السائد في المملكة، يجوز للأب أو الجد الموافقة على زواج ابنته أو حفيدته إذا كانت دون سن التاسعة أو كانت بكرا قبل أو بعد سن البلوغ أو ثيبا، لكنها لا تزال قاصرا، دون استئذانها، لرجل يتمتع بالقدرة الجسدية والعقلية، والمرأة البكر، التي بلغت سن الرشد أو المرأة الثيب التي يتجاوز عمرها تسع سنوات ينبغي أن توافق على الزواج. بيد أن المعاشرة الزوجية ينبغي ألا تحدث قبل بلوغ المرأة سن الرشد.
والسبب التاريخي وراء موافقة الأب على تزويج ابنته، التي لم تبلغ بعد سن تسع سنوات أنه كان يخشى ألا يجد لها زوجا أفضل لاحقا إذا هو رفض هذا الشخص، الذي جاء لخطبتها، كما كان الأب يعتبر أنه من الإضرار بمصالح الفتاة تضييع هذه الفرصة عليها. لذلك كان يرى أنه من واجبه الديني أن يوافق على خطبة ابنته إذا تقدم لها من هو أهل للزواج منها، رغم أنه من المنظور الإسلامي الشرعي، ينبغي على الأب أن يركز على الاضطلاع بمسؤوليته كاملة حيال ابنته، وأن يؤمن بأن الله سوف يرزقها بالزوج المناسب، عندما يحين الوقت، بدلا من أن يتخلى عن مسؤوليته عن ابنته من خلال الاتفاق على زواجها.
وأصبحت أخيرا مبررات بعض الآباء في الاتفاق على تزويج فتياتهم الصغيرات تنحصر في المكاسب المادية التي يحققونها لأنفسهم. ويرى البعض أنه ربما يكون من صالح الفتاة أن تتزوج وهي صغيرة السن وأنه من الضرر بالنسبة لها أن تنتظر حتى تبلغ السن القانونية للزواج. لكن الواقع يؤكد أنه إذا تزوجت الفتاة قبل أن تبلغ السن القانونية للزواج، التي تحددها السلطات المحلية المختصة، فإن الضرر الذي سيلحق بها حينئذ سيفوق المنفعة، فالطفلة لن تنتفع بزواجها إذا طلبت بصورة قانونية الطلاق في سن الرشد وربما تعرض عن خوض تجربة زواج مستقبلية نافعة لها.
وليس كل الآباء يتصرفون مثل الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته، فرغم أن نظامنا يفترض أن كل الآباء أسوياء، تفيد التقارير الخاصة بزيجات الأطفال عادة بأن الأب يعاني من مشكلات فيما يتعلق بالصحة العقلية، ويتسم بكراهية النساء وبإساءة استخدام ممتلكاته وبأنه يريد التخلص من المسؤولية عن الأبناء أو يتسم بالتسلط الأسري. وفي كثير من زيجات الأطفال يقوم الأب بتحديد مهر الزواج ليس حفاظا على حق ابنته، وإنما لتحقيق منفعته الشخصية، وفي حالات أخرى يكون الآباء غائبين ولم يروا بناتهم من قبل لسنوات طويلة ثم يعودون بهدف تزويجهن، بغية تحقيق مكاسب مادية، أو انتقاما من زوجاتهم السابقات.

وتلقي أربع حالات تمت مناقشتها في مطبوعات محلية، من خلال مقابلات مع الآباء والأزواج شملت صورا لهم، الضوء على مشكلات زيجات الأطفال، حيث اشتكى بعض الأزواج من أن زوجاتهم اللواتي هن في سن الطفولة ينمن لفترات طويلة، وكانوا يزدرون كسلهن أو لعبهن في الشارع مما ينعكس على عدم أدائهن لواجباتهن الزوجية والمنزلية، والتي يرون أنها تشمل الواجبات المنزلية واستقبال الضيوف.
إن واجبات الزوجة من المنظور الإسلامي تشمل المعاشرة الزوجية والإنجاب والرضاعة وليس القيام بأعمال المنزل، وهي أمور فوق طاقة الطفلة، مع العلم أن الأطفال والمراهقين يحتاجون إلى ساعات نوم أطول.
ويشتكي أزواج آخرون من أنهم لا يستطيعون الحديث مع زوجاتهم اللواتي هن في سن الطفولة، وأنهم يقومون بضربهن لعدم فهمهن لاهتماماتهم.
وقد يجادل البعض بأن عقود زواج الأطفال لا تتضمن المعاشرة الزوجية، لكن من يراقب أو يضمن ذلك، كما أن مسألة المعاشرة الزوجية والإنجاب ليست هي المشكلة الوحيدة، فهناك أيضا ضغوطا نفسية واجتماعية تفرض على الطفلة، كما هو الحال بالنسبة لطفلة من منطقة «القصيم» تزوجت في سن السابعة وترملت في سن التاسعة، وتعرضت للانتقاد في المجتمع للعبها خارج البيت خلال فترة الحداد وهي ترتدي ملابس الحداد. وقد وجدنا حالة صبي من الجنوب في سن ١١ عاما زوج من ابنة عمه للاحتفاظ بملكية الأرض داخل الأسرة.
ويثار الجدل بأن زواج الأطفال في إطار ظروف كل حالة على حدة وفي ضوء تطور كل حالة فسيولوجيا يضع في الاعتبار حقوق الأفراد، لكنه غير مناسب في الوضع الراهن، فلا يمكن أن نقارن مجتمعا يضم ٢٦ مليون نسمة بالمجتمع الصغير، الذي كان موجودا في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث كان الناس يتزوجون في سن صغيرة لأنهم كانوا يموتون في سن صغيرة مقارنة بالوقت الحالي، وفي حالة الأثرياء، كان الهدف من الزواج في سن صغيرة هو الحاجة إلى أبناء يرثون أموالهم، لكن معدل الأعمار زاد كثيرا في وقتنا الراهن، وهذه المسألة ليست قاصرة على المجتمعات الإسلامية، بل هي ظاهرة كانت موجودة في كل مكان، ويكفي التذكير بأنه كانت تتم زيجات مشهورة بين العائلات المالكة الأوروبية لأغراض سياسية كوراثة العرش أو التحالف مع الغير.
ويتغير المجتمع وتتغير الرفاهية فيه في كل حقبة زمنية حسب الظروف، وهو ما تسمح به الشريعة الإسلامية وتحض على قيام السلطات بدفع الضرر، فإذا قام الحاكم بتطبيق أحكام الشريعة على قضية زواج الأطفال من أجل منع الضرر (درء المفاسد)، وإذا تم تقديم ذلك على تحقيق المنافع (جلب المصالح)، فإننا يمكن أن نعمل جوهر الشريعة ومقاصدها الحقيقية لتحديد سن الزواج، فبينما لا يستطيع ولي الأمر تغيير أو تقييد أحكام الشريعة، فإنه يستطيع الاجتهاد لتنظيم عملية تطبيقها وتحقيق مقاصدها، والرأي الذي يختاره الحاكم سوف ينهي أي خلاف حول هذه القضية، وقد تناول علماء مثل الماوردي في كتاب «الأحكام السلطانية» وابن تيمية في كتاب «السياسة الشرعية» هذه الأمور في كتاباتهما حول الشريعة والسياسة.
وقد قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «ولا مانع من أن نمنع الناس من تزويج النساء اللاتي دون البلوغ مطلقا، فها هو عمر (رضي الله عنه) منع من رجوع الرجل إلى امرأته إذا طلقها ثلاثا في مجلس واحد، مع أن الرجوع لمن طلق ثلاثا في مجلس واحد كان جائزا في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر وسنتين من خلافته، والراجح أنها واحدة».
ومنع من بيع أمهات الأولاد، فالمرأة السرية عند سيدها إذا جامعها وأتت منه بولد صارت أم ولد، في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأبي بكر، كانت تباع أم الولد، لكن لما رأى عمر أن الناس صاروا لا يخافون الله، ويفرقون بين المرأة وولدها، منع (رضي الله عنه) من بيع أمهات الأولاد».
لقد اتفق الجميع على أن الأم مدرسة، لكن عندما تكون الفتاة أما، وهي في المدرسة الابتدائية فلن يكون لديها الكثير الذي تعلمه لأبنائها، فالطفلة التي لم تصل إلى سن المراهقة أو تلك التي وصلت إلى مرحلة المراهقة المبكرة لا تعلم أي شيء عن الزواج ودوره الاجتماعي، وبالتالي يجب توعية طرفي الزيجات بمعنى وأهمية الزواج ويجب أن يقبلا بذلك الزواج دون ضغوط أو غرر.
إن الحديث الذي يقول فيه الرسول (صلى الله عليه وسلم): «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء»، موجه للشباب وليس للأطفال، فالزواج يهدف إلى منع الزنى وبناء أسرة، ويتطلب أن يكون لدى الرجل القدرة المالية على ذلك، والتي يمكن أن يمثل غيابها مؤشرا على عدم اكتمال النمو الجسدي والعقلي، وبالتالي أرى أنه من الأنسب أن يدعو أئمة المساجد وأولياء أمور الأطفال والمراهقين إلى الصوم كعلاج بدلا من إلقاء

مسؤوليتهم للمجهول، وإذا طلبت فتاة في سن الثالثة عشرة الزواج، يجب أن ينصحها والداها ويجب أن يقوما بحماية عفتها حتى تصل إلى السن القانونية للزواج، وهذه في رأيي النظرة الشمولية الأكثر صدقا تجاه ديننا الحنيف.
ومن ناحية اقتصادية، تلتحق النساء بسوق العمل من أجل المشاركة في إعالة أسرهن في الطبقات الفقيرة وحتى المتوسطة، وأيضا قد تأتي مشاركة المرأة المقتدرة هي جزء حتمي في مسؤوليتها الاجتماعية والوطنية، ومن طموح الأم والأب الطبيعي تجاه أولادهم وتقديم أفضل نوعية من التعليم لهم والسعي لرفاهيتهم. وعلى الفتيات أن يحصلن على شهادة إتمام المرحلة الثانوية أو التعليم المهني والتمكين الذين يؤهلهن للعمل ومجاراة الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحديث، وذلك لا يمكن أن يتم قبل أن يبلغن سن ١٧.
ووفقا للحديث الشريف المشار إليه سابقا فإن الشباب يحتاجون (الباءة) وهي المقدرة المالية لبناء أسرة. ولكن مع ارتفاع نسبة الطلاق المتزايدة في مجتمعنا بشكل واضح بحيث أصبحت أعداد المطلقات والأرامل تشكل عبئا على المؤسسات الخيرية الحكومية والخاصة. وحين ما زالت تترك الطفلة أو المراهقة تعليمها للزواج ثم يطلقها زوجها ويهرب من المسؤولية تاركا إياها وأطفالها بلا معيل، وللأسف هذه من الظواهر التي أصبحت منتشرة في كل مكان في ظل الضغوط الحياتية المعاصرة وكثرة التشتت في المجتمع الكبير باختياراته المتوافرة. ولا يزال البعض يرى أن تزويج الفتيات صغيرات السن لرجال بالغين يتمتعون برفاهية مادية هو الصفقة الكاسبة التي تضمن لهم السعادة.
ولا أقصد هنا عدم التفاؤل، ولكن إعداد الإنسان يأتي أولا كما في الحديث الشريف «اعقلها وتوكل».
وقد أخذت الجمعيات النسائية مثل جمعية الوفاء الخيرية النسائية، وجمعية النهضة الخيرية النسائية التي أسستها صاحبة السمو الأميرة عفت الثنيان آل سعود زوجة الملك فيصل (رحمهما الله) سنة ١٣٩٥هـ، على عاتقها توفير الملاذ الآمن للمعنفات من النساء والقاصرات بالتعاون مع أجهزة الدولة. وقد انبثقت منها في العام الماضي حملات توعوية عن العنف الأسري شملت مناطق مدينة الرياض وكانت هذه الحملة تستند على دراسات وإحصائيات قامت بها عضوتا جمعية النهضة الخيرية النسائية الدكتورة الجازي الشبيكي والدكتورة لانا بن سعيد.
إن توفير الحماية والأمان للأسرة كانت وما زالت من أهم استراتيجيات المملكة العربية السعودية والاهتمام الملموس والمميز الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) لقضايا المرأة والطفل في مجتمعنا بهدف تذليل أية عقبات يمكن أن تعوق النهوض بهما أو ضرر يلحق بهما. لقد أمر بتأسيس «مركز الأمان الأسري الوطني» في مستشفى الحرس الوطني في نوفمبر عام ٢٠٠٥ م، وترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبد العزيز (حفظها الله)، ونائبتها صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز (حفظها الله)، والذي يعنى بحالات المعنفين من نساء وأطفال إناث وذكور والتحقيق في حالات العنف وعلاجها، وضمان استمرار الحفاظ على سلامتهم وأمنهم الاجتماعي، وتشرف على إدارته الدكتورة مها المنيف طبيبة الأطفال التي لها خبرة لسنوات طويلة في هذا المجال ودراسات علمية وإحصائيات.
في الوقت نفسه، يجب أن تتضافر جهود الدعاة وعلماء الشريعة الإسلامية وعلماء النفس والاجتماع من أجل مؤازرة أصحاب القرار، وخصوصا أن مسألة زواج القاصرات ذات حساسية شديدة لأنها ليست مسألة قانونية فقط أو اجتماعية، بل شرعية في المقام الأول.
وختاما، يأمل غالبية المعنيين بهذه القضية أن تقوم الجهات المسؤولة بسن قانون شرعي ونظامي واجب التنفيذ، مع تحديد عقوبات واضحة يتم تنفيذها على ولي الأمر الذي يوافق على تزويج طفلته، والمأذون الذي يوثق هذا الزواج، وذلك من أجل منع زواج الفتيات الصغيرات. كما ينبغي تأسيس سلطة تراقب حالات الخطبة والزواج، ففي الوقت الذي يثور الجدل حول ضرورة أن يكون الحد الأدنى لسن الزواج في السعودية ١٦ أو ١٨عاما، تتم الموافقة على تزويج فتيات تقل أعمارهن عن تسع سنوات.

- **باحثة في قانون حقوق الإنسان**

المرأة بين الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة الوطن الأحد ٤ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٨ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٨ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3488&id=18900&Rname=43

أميمة أحمد الجلاهمة

سررت بالمشاركة في مؤتمر (اتفاقيات ومؤتمرات المرأة الدولية وأثرها على العالم الإسلامي) والذي انعقد في مملكة البحرين، تحت مظلة (جمعية مودة) البحرينية و(مركز باحثات لدراسات المرأة) السعودي، وبرعاية الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ما بين (٢٨ ربيع الآخر إلى ١ جمادى الأولى الحالي)، فهو الأول من نوعه وفريد في أهدافه ومعطياته، فمن الجميل أن يدلي المجتمع المدني العربي والإسلامي برأيه في ما يدور حوله عالميا، وبما يخطط لحياته بشكل عام بل وحياته الخاصة وعلاقاته بأفراد أسرته.

ومن جانب آخر لا يمكننا رفض كل ما تقدمه الحضارة الغربية من إيجابيات، فما يتفق منها مع معطياتنا الدينية والوطنية فأهلا به، أما ما يتعارض معها فلا يمكن فرضه علينا بشكل من الأشكال، كما لا يمكن لنا فرض رؤيتنا الخاصة على غيرنا، فكما يحتفظ الآخر بحقه ويتمسك برؤيته الخاصة لكافة القضايا التي تمس حياته، نحتفظ نحن برؤيتنا الإسلامية والوطنية الخاصة والمتعلقة بحياتنا والتي هي بطبيعة الحال من شأننا الخاص.

والمؤتمر المعني هنا اهتم بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي جعلت المرأة شغلها الشاغل، ونحن عندما نتدارس هذه الاتفاقيات وتلك المؤتمرات لا نغفل العديد من القضايا المتفق عليها بين الكثير من الأمم بحكم الأصل الإنساني المشترك، ومن هنا صادقت الدول الإسلامية على هذه الاتفاقيات مع تحفظ معظم هذه الدول على كل ما يتعارض من بنود هذه الاتفاقيات وتعاليم الشريعة الإسلامية.

تحفظ كهذا أدرك إدراكا تاما وقائما على التجربة الشخصية محاولات القائمين على هذه الاتفاقيات رفعه والإيحاء أنه تحفظ غير قانوني، بل وتحريض بعض العاملات في الشأن العام في بلادنا العربية والإسلامية على التحرك في هذا المنوال، وإغراؤهن بتسخير كافة الخبرات الإدارية التنظيمية والدعم المالي لتسهيل هذا التوجه، ومن هنا لزم المشاركة في هذا المؤتمر لعلي أبرئ ذمتي أمام ربي ووطني. ولزم المساهمة في بيان إيجابيات وسلبيات هذه الاتفاقيات وقوة موقفنا الإسلامي، فنحن كمسلمين نستطيع أن نقدم أنموذجا إنسانيا محفزا للمرأة العالمية المناضلة لدراسة وتأمل معطيات الشريعة الإسلامية بحيادية مطلقة، فالتعاليم الإسلامية يمكن أن تكون إرثا عالميا يخدم الإنسانية على اختلافها.

وأود هنا الإشارة إلى بعض التوصيات التي انتهى إليها المؤتمر والتي كان منها: التأكيد على الالتزام بالمرجعية الإسلامية في التعامل مع قضايا المرأة ومطالبها ومشكلاتها، رفض كافة الاتفاقيات التي تخالف الشريعة الإسلامية، ويطالب المؤتمر الحكومات الإسلامية، ومؤسسات المجتمع المدني، تفعيل المادة ٢٦ من اتفاقية (سيداو) والتي تمنح الأطراف الموقعة عليها حق إعادة النظر في الاتفاقية، الإسهام الفاعل والايجابي في تبني قضايا المرأة المسلمة وحقوقها الشرعية، ورفع الظلم عنها وتصحيح المفاهيم المغلوطة في العادات والتقاليد الاجتماعية، دعوة المؤسسات المتخصصة في العالم الإسلامي إلى إبراز قيم الإسلام الاجتماعية وتقديمها إلى العالم، التأكيد على دور المؤسسات الشرعية كمؤسسات الفتوى والمجامع الفقهية في العالم الإسلامي، في بيان حكم الشرع في مضامين الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وإنشاء مؤسسات أهلية للحفاظ على هوية الأمة وتعزيزها ورفع مستوى الوعي لدى فئات المجتمع، وإنشاء المراكز البحثية التي تعنى بدراسة واقع المرأة والمؤتمرات التي تعنى بها، التأكيد على دور الإعلام في ترسيخ هوية المرأة المسلمة والدفاع عن قيمها، ضرورة إصدار وثيقة إسلامية لحقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، تشكيل تجمع للمنظمات الأهلية والجمعيات بهدف توحيد الرؤى وتنسيق جهود المتخصصين في قضايا الأسرة والمرأة، التواصل مع المؤسسات والمنظمات المناهضة لمؤتمرات واتفاقيات المرأة الدولية على الصعيدين المحلي والعالمي، توجيه ببيان إلى هيئة الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية لاحترام خصوصية الشعوب، والتحذير من خطورة إكراه الشعوب على تطبيق ما يخال معتقداتها وهويتها، عقد المؤتمر وما ينبثق عنه من ندوات بشكل دوري في عدد من دول العالم الإسلامي.

ويجدر بي بيان أننا نفهم أبعاد هذا التحرك العالمي الداعي لرفع الظلم الواقع على المرأة في المجتمعات الغربية والشرقية، مجتمعات انتهكت حقوق النساء الطبيعية والإنسانية، ولقرون متتالية، حيث قررت أنظمتها وقوانينها أنها فاقدة الأهلية، تحتل منزلة أدنى وبمراحل من منزلة الرجل هذا الواقع المأساوي للمرأة يفترض أن يكون خارج نطاق المجتمعات الإسلامية جملة وتفصيلا، فمضامين الشريعة الإسلامية كفلت تحديد وحماية الحقوق الإنسانية، ليس للمرأة فقط بل لكافة أفراد المجتمعات الإنسانية، بل ولبقية الكائنات الحية.

ومع ذلك نحن لا ننكر وقوع الظلم على بعض النساء في المجتمعات الإسلامية إلا أن هذا الظلم يرجع في المقام الأول إما لوجود حالات شاذة تمارس التمييز ضدها، وهي حالات فردية، أو بسبب تبني ثقافات غريبة عن تراثنا الإسلامي بعضها أصبح له من القوة ما يمكن أن يصنف على أنه من التقاليد المحلية.

ونحن كمسلمين نتمسك بمعارضتنا الكاملة كدول وشعوب لما يتعارض من بنود هذه الاتفاقيات وأحكام الشريعة الإسلامية، إذ نعتقد أن الإسلام عندما أقر التمايز الإيجابي بين المرأة والرجل، أقر باختلاف القدرات بينهما، لكنه لم يجعل ذلك الاختلاف سببا في التمييز ضدها، بل جعلها ميزة وشرفاً لها، فالاختلاف بين الرجل والمرأة اختلاف تكامل لا اختلاف تعارض فهو كالسالب الموجب، اختلاف يتحقق من خلاله التزاوج بين الرجل والمرأة، وينتج عنه مجتمع سوي متكامل، كما أن الاستفادة من أي منجز حضاري يجب أن يكون عن وعي ويجسد إرادة الشعوب، ذلك أن أي مبادرات خارجية، أو ضغوط أجنبية للتغيير يخلق مناخا من عدم الاستقرار، وعادة ما يكون مصيره الفشل بسبب عدم توافقه مع المعتقدات والموروثات الثقافية الخاصة.

أمير جازان يستجيب لاستغاثة سجينة سابقة

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/٠٥ هـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100419/Con20100419345248.htm

افتخار باحفين ـ جازان

لم يدر في ذهن السعودية «صابرة. د» البالغة من العمر (٣٨ عاما) وهي تغادر أسوار السجن منتصف الأسبوع الماضي بعد شمولها بالعفو الملكي، أن يتفاعل أمير منطقة جازان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز مع شكواها بهذه السرعة، خصوصا أنها تمر بتداعيات القهر والمرارة نتيجة تمادي زوجها في هجرها منذ عشر سنوات تقريبا.

ولم يدم انتظار صابرة طويلا، لتفاجأ باتصال هاتفي أمس من رئيسة القسم النسائي في لجنة رعاية السجناء عائشة بنت شاكر الزكري، التي زفت إليها بشرى توجيه أمير المنطقة الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب الشكوى وإحالة قضيتها بشكل فوري إلى المحكمة الشرعية في محافظة أحد المسارحة للنظر فيها بالوجه الشرعي.

إلى ذلك، دعا رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في منطقة جازان علي بن موسى زعلة إلى ضرورة المسارعة بإقرار نظام واضح وفعال بالتنسيق بين وزارة الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية، ووضع الآليات المناسبة لتنفيذه بما يضمن حصول المرأة السعودية على حقوقها الشرعية والنظامية بأقصر الطرق بعيدا عن التعقيدات الاجتماعية وروتين التعاملات الحكومية.

"الخارجية" تنهي ٢٥ ألف قضية لسعوديين في الخارج... و١٥٠٠ "عالقة"

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ١٩ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/132179

الرياض – أحمد غلاب

أكد وكيل وزارة الخارجية الأمير خالد بن سعود، أن وزارته أنهت حل ومعالجة أكثر من ٢٥ الف قضية تخص مواطنين سعوديين في الخارج منذ ٢٠٠٧، ولم يتبق سوى ما يقارب ١٥٠٠ قضية فقط وقال ان «هناك ٢٧ ألف حالة وقضية لمواطنين سعوديين في الخارج منذ عام ٢٠٠٧ تقريباً، تم حل ومعالجة ٢٥٥٠٠ ألف قضية، وتبقت ١٥٠٠ يتم حلها الآن مع الأجهزة المعنية في هذه الدول، وهذا يعتبر من دون شك إنجازاً كبيراً تحقق، وأيضاً نسبة السجناء السعوديين في الخارج انخفضت إلى ٥٠ في المئة في الفترة الماضية، واستطاعت سفارات خادم الحرمين في الخارج طوال السنوات الثلاث الماضية معالجة وإنهاء إيقاف هؤلاء، بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الحكومات، إضافة إلى توفير محامين في المرافعات التي تحصل ضدهم في الخارج، وتتولى السفارات رفع القضايا نيابة عن المواطنين، من خلال محامين ذوي كفاءة، وتتحمل تكاليف المحامين المادية كافة بالنسبة للقضايا، وأيضاً دفع تكاليف الكفالات الضامنة لخروج المواطنين من السجون».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مفوضة حقوق الإنسان تطلع على جهود المملكة في هذا المجال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٥/٠٥/١٤٣١ هـ الموافق ١٩ إبريل ٢٠١٠ العدد ٦٠٣٤
http://www.aleqt.com/2010/04/19/article_381149.html

د. بندر حجار خلال استقباله أمس نافانيثم بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والوفد المرافق لها. واس

الرياض – واس:

أطلع الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار نائب رئيس مجلس الشورى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافانيثم بيلاي والوفد المرافق لها على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين والنائب الثاني حفظهم الله في مجال حقوق الإنسان، كما أطلعهم على ما يبذله مجلس الشورى من جهود في هذا المجال. جاء ذلك خلال استقباله في مكتبه في مقر المجلس في الرياض أمس مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وقدم الدكتور حجار في اللقاء نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية.

بعد ذلك صحب الدكتور بندر حجار مفوضة الأمم المتحدة في جولة داخل المجلس شملت القاعات الرئيسة وشاهدت ما تضمه من تجهيزات تقنية حديثة. حضر الاستقبال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين، وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في المجلس الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي وأعضاء المجلس الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي، و علي بن ناصر الوزرة، والدكتور محمد بن مهدي الخنيزي، ومدير إدارة المراسم محمد بن حمد البراهيم.

إضافة بدل الإعاشة والنقل في نظام التقاعد العسكري

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٩ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3489&id=144946&groupID=0

الرياض: عبد الله فلاح

وافق مجلس الشورى أمس على توصيات اللجنة الخاصة بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري بعد أن أنهى مناقشته للتعديلات المقترحة في جلسة سابقة، ووافق المجلس على تعديل المادة الثالثة من النظام ليضاف بدل الإعاشة والنقل إلى الراتب الأساسي الذي بموجبه يتم حساب راتب التقاعد.

كما وافق على تسوية المعاش التقاعدي.

وافق مجلس الشورى أمس على توصيات اللجنة الخاصة بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري بعد أن أنهى مناقشته للتعديلات المقترحة في جلسة سابقة، ووافق المجلس على تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من نظام التقاعد العسكري ليضاف بدل الإعاشة والنقل إلى الراتب الأساس الذي بموجبه يتم حساب راتب التقاعد. كما وافق على تسوية المعاش التقاعدي على أساس جزء من ٣٠ جزءاً من الراتب الأساس، وتعديل سن إحالة الفرد إلى التقاعد بحيث يتم زيادتها عما هي عليه في النظام الحالي بمعدل ٤ سنوات لكل رتبة من الجندي إلى رئيس الرقباء.

كما وافق على تعديل نظام التقاعد العسكري الحالي لينص على"إذا رقي رئيس الرقباء إلى رتبة ضابط فإنه يحال إلى التقاعد بعد إكماله ٣٥ سنة من الخدمة أو بلوغه ٥٦ عاماً من العمر، ويتم تسوية نسب التقاعد وتسوية المعاش التقاعدي له لكل خدمة على حدة."

كما وافق على إضافة ٣ سنوات للضباط الجامعيين الملتحقين بالخدمة العسكرية بموجب شهاداتهم الجامعية، ورأت اللجنة الخاصة أن هذا يعتبر تعديلاً في نظام الخدمة العسكرية فأوصت بإحالته إلى اللجنة الأمنية كما أحالت لها مقترحا لنظام الادخار لأنه خارج نظام التقاعد العسكري.

النقل والاتصالات

كما وافق مجلس الشورى أمس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع لائحة المسؤوليات والغرامات الخاصة بمنع التدخين داخل المطارات، وقرر المجلس الموافقة بالأغلبية على مشروع اللائحة التي تتكون من ١٢ مادة حددت الأماكن التي يمنع فيها التدخين ومسؤولية الإشراف على تطبيق أحكام اللائحة، كما حددت متطلبات تطبيقها والغرامات على من يخالف أحكامها وكذلك آلية تحصيل الغرامات. كما وافق المجلس على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية التي سبق للمجلس مناقشتها، حيث جاءت التوصية الأولى بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية، وجاءت التوصية الثانية نصها دعم ميزانية الهيئة العامة للسياحة والآثار بموارد إضافية لتنفيذ الإستراتيجية وخطتها التنفيذية.

الموارد البشرية

واستكمل المجلس أمس مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع نظام عقوبات إفشاء الوثائق السرية الذي سبق للمجلس مناقشته وستقوم اللجنة في جلسة قادمة بالرد على ما أبداه الأعضاء من ملحوظات ومن ثم التصويت على مشروع النظام .

إلى ذلك نوه مجلس الشورى في مستهل جلسته أمس بالأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين، أول من أمس بإنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة .

مدينة الملك عبد الله للطاقة

جاء ذلك خلال كلمة نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار الذي ترأس جلسة أمس حيث أكد أن هذه المدينة ستعمل على تلبية احتياجات المملكة من الكهرباء والمياه المحلاة باستخدام مصادر بديلة مستدامة وموثوقة لتوليد

الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة مما يقلل من الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية وبالتالي يوفر ضماناً إضافياً لإنتاج الماء والكهرباء في المستقبل ويوفر في الوقت ذاته الموارد الهيدروكربونية الأمر الذي سيؤدي إلى إطالة عمرها وبالتالي إبقائها مصدراً للدخل لفترة أطول .

وأكد أن إنشاء هذه المدينة العلمية يعكس مدى حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على تنويع مصادرها في إنتاج الطاقة ولا سيما في ظل النمو المتزايد على الكهرباء في المملكة مما استوجب البحث عن بدائل للطاقة الناضبة والتحول إلى الطاقة المتجددة كونها أقل تكلفة على المدى البعيد.

وقال حجار إن المجلس إذ يبارك هذه الخطوة المهمة ويثمنها فإنه يقدر عالياً اهتمام قائد مسيرة الإصلاح والتنمية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتوطين التقنية الحديثة واستثمارها في تنمية المملكة في مختلف المجالات للرقي بها إلى المكانة العلمية اللائقة بها . وكان مجلس الشورى قد وافق في العشرين من شهر رجب ١٤٣٠هـ على مشروع النظام الوطني للحماية من الإشعاعات المؤينة وأمان المصادر المشعة الذي نص في مادته الرابعة على إنشاء هيئة سعودية للطاقة الذرية .

بعد انقطاع دام ٤ سنوات

الأمير محمد بن فهد يعيد ٣ فتيات إلى والدتهن

المصدر: جريدة اليوم الأثنين ١٤٣١-٠٥-٠٥هـ الموافق ٢٠١٠-٠٤-١٩م العدد ١٣٤٥٧ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13457&P=1

سلطان العتيبي - الخبر

وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية بضرورة إنهاء معاناة امرأة في محافظة حفرالباطن وذلك برؤية بناتها الثلاث واحتضانهن مؤخرًا بعد انقطاع دام أربع سنوات.

وأوضح رئيس لجنة التكافل الأسري بإمارة المنطقة الشرقية الشيخ الدكتور غازي الشمري أن المرأة كان زوجها يماطلها بعد أن طلقها ورفض أن تحتضن بناتها أو تراهن طوال السنوات الماضية وتم استدعاؤه حيث يعمل في أحد القطاعات العسكرية بحفرالباطن ومن ثم التوصل إلى حل لإعادة الفتيات إلى أحضان والدتهن.

وأضاف الشمري: «ليس مستغربًا على سموه فعل الخير وهذه المبادرات الإنسانية التي عوّدنا عليها حيث ساهم سموه في إنهاء معاناة العشرات من القضايا الأسرية من خلال لجنة التكافل الأسري والتي مضى عليها نحو عام ونصف العام».

موضحًا أن التوجيهات السديدة في إنهاء معاناة المطلقة لرؤية بناتها كان لها بالغ الأثر في نفوس المرأة وبناتها.

تجريم "الواسطة" يثير خلافاً بين "قانونيين" ... ومطالب بتشديد العقوبات على مرتكبيها

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ١٩ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/132002

جدة - جود العمري

مواطنون يراجعون "مدني جدة" بعد الكارثة التي كان التلاعب و الواسطة من أسبابها الرئيسية (أحمد الطاحون)

اختلف عدد من القانونيين حول اعتبار الواسطة «جريمة»، إذ رأى بعضهم ضرورة تجريمها بحجة إسهامها في تجاوز الأنظمة، وإضاعة حقوق كثير من المواطنين، مشددين على أهمية تطبيق أنظمة تحمي المتضررين منها، فيما اعتبر آخرون الواسطة ليست جريمة بل منها ما هي محمودة، وهي المبنية على الشفاعة الحسنة لافتين إلى عدم وجود قوانين حتى الآن يلجأ إليها المتضررون من الواسطة.

وميزوا في حديثهم إلى «الحياة» بين الواسطة والرشوة، مطالبين بسن عقوبات على الواسطة التي تحابي فئات على أخرى، حفاظاً على حقوق الجميع.

وأوضح المحامي نايف يماني لـ «الحياة» أن القانون السعودي لا يجرم الواسطة بطريقة مباشرة، بل يجرم استخدام الصلاحيات والسلطات والتعدي على النظام وتجاوز القوانين، مشيراً إلى أن الواسطة تعني استثناء شخص معين من بعض الاشتراطات والأنظمة، أو تقديم شخص على آخر.

وبين أنه لا يوجد تجريم للواسطة بقدر ما هو تجريم للموظف لتجاوزه النظام، بإتمامه معاملة لشخص ما أو تخفيف الإجراءات عليه، بمجرد حصوله على دعم مسؤول أو توصية منه.

وشدد على أهمية تطبيق الأنظمة في حال اكتشاف تجاوز لها، معتبراً تلك الطريقة أكثر نجاعة وفعالية للحد من سطوة الواسطة، «وبالتالي يمكننا ضبط جهات الوساطة ومحاسبتها».

ورأى أن للوساطة أوجهاً عدة، سواء كانت من قبل شخصية لها نفوذها، أو بتسهيل إجراءات ابن القبيلة عن الذين ينتمون إلى قبائل أخرى، موضحاً أنه يحق للمتضرر من الواسطة أن يتقدم بشكوى للجهات العليا حول التجاوزات التي صدرت من الموظف وحرمته حقوقه، إضافة إلى المطالبة بالتعويض عما لحقت به من أضرار.

وميّز يماني بين الرشوة والواسطة، مشيراً إلى أن الشرع فرق بينهما ولا يمكن الخلط بين المخالفتين.

وذكر أن الرشوة تكون حين ينهي شخص معاملته مقابل دفع مبلغ مالي معين للموظف، فيما الواسطة تعتمد أن يمنح الموظف الأولوية في إتمام معاملة شخص ما لمجرد أنهما من نفس القبيلة أو أنه يمتلك بعض النفوذ، مشيراً إلى أن ذلك يعد تجاوزاً للأنظمة والقوانين ولا نستطيع تطبيق نفس المعايير على المخالفتين.

بدوره، شدد المحامي طارق الشامي على أهمية تجريم الواسطة، مشيراً إلى أن النظام السعودي لا يجرمها، على رغم أنها تضر بشخص ما.

وبين أن الواسطة تعتبر سلطة استخدام نفوذ وسوء استخدام الوظيفة، بيد أنه لم يرد نص صريح في تجريمها أو سن عقوبة ضد مرتكبها، مطالباً بإصدار قوانين تجرم الواسطة، وتعزز المساواة في المجتمع.

وقال: «النظام في الدولة ساوى بين جميع المواطنين في الحصول على ما يقدم فيها من حقوق سواء في الخدمات التنموية أو التعليم أو العلاج، ولم يفرق بين أحد من أطياف المجتمع، وأعتقد أن الأشخاص الذين يتعاملون بالواسطة يتعمدون مخالفة القانون وتفضيل أشخاص عن آخرين».

وأشار الشامي إلى وجود إجراءات قانونية تحمي المتضررين من الواسطة، برفع دعاوى قانونية لدى المحاكم الإدارية في بعض الحالات، مثل محاباة فرد على آخر على رغم تساويهما في التعليم والمؤهلات والقدرات، أو تقديم خدمات لفئة من دون أخرى.

وبين أن الرشوة لا تقارن بالواسطة، موضحاً أن الأولى لها شروط معينة لضبطها، فيما الواسطة هي سوء استخدام السلطة أو الوظيفة.
وكشف أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي وجود جريمة اسمها استجابة لرجاء أو توصية تتعلق بالموظفين العموميين فقط، مؤكداً أن الواسطة لا تعتبر جريمة.
ولفت إلى أن الواسطة ليست كلها سوءاً، موضحاً أن لها نوعين وهما شفاعة حسنة وشفاعة غير حسنة، معتبراً الواسطة في أمور لا تنطوي على تجاوزات الأنظمة مطلوبة، «لكن إذا كان ينتج منها الإخلال بنظام، أو إهدار مال عام، أو التضحية بالمصلحة العامة فتجرم».
وألمح إلى أنه لا توجد إجراءات تحمي المتضررين من الواسطة حتى الآن، عاداً الواسطة من الجرائم الملحقة بنظام الرشوة.
وذكر أن عقوبات الواسطة تؤخذ من عقوبات الرشوة، بيد أن تعريفها يختلف تماماً عن الرشوة.

مدير الجمعية الفيصلية لـ عكاظ: بيروقراطية أخّرت صرف المساعدات

١٨١٢ أسرة فقيرة تكابد الحرمان ٥٠ يوماً

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/٠٥ هـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100419/Con20100419345409.htm

حسين هزازي ـ جدة

تعيش ١٨١٢ أسرة معتمدة على مساعدات جمعية الفيصلية الخيرية في جدة الحرمان طوال ٥٠ يوما، إثر تأخر استلام المخصصات الشهرية بفعل بطء في آلية إجراءات الصرف ــ كما جاء على لسان أفراد الأسر.
وبينت لـ«عكاظ» مديرة جمعية الفيصلية في جدة فوزية الطاسان أن تأخر ٣٠٠ أسرة من الأسر المستفيدة من خدمات الجمعية في توقيع وثائق استلام المخصصات لدى البنوك ــ وفق نظام وزارة الشؤون الاجتماعية الجديد ــ أوقف عملية الصرف للأسر المتبقية طوال الفترة الماضية.
وقالت مديرة الجمعية إن نظام وزارة الشؤون الاجتماعية الجديد يقضي بمنع تسليم مبالغ نقدية على شكل مساعدات للأشخاص مباشرة، ويجب استخدام البنوك في فتح حسابات وتحويل مبالغهم بشكل منتظم.
وأوضحت الطاسان أن الجمعية بدأت بالفعل في تنفيذ توجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية في تحويل المساعدات إلى حسابات في البنوك، مضيفة «ولكن البنوك اشترطت توقيع المستفيدين على وثائق استلام، حتى يتسنى للبنك تحويل الحسابات عليها».
وأكدت مديرة جمعية الفيصلية أهمية إمضاء سندات الاستلام لدى البنوك بشكل جماعي، حتى يتسنى لموظف البنك المخصص لخدمة هذه الفئة سرعة إنجاز معاملاتهم، وإنهاء تحويلات الحسابات.
وأشارت إلى أن الجمعية أصدرت بطاقات بنكية لعدد كبير من الأسر في الفترة الماضية، موضحة أن الأسر التي فقد أولياؤها البطاقات البنكية تم استخراج بدل فاقد لهم بمتابعة من الجمعية.
ودعت الطاسان مؤسسة النقد إلى وضع برامج استثنائية للبنوك لمساعدة الأسر الفقيرة في سرعة استلام مساعداتها.
وأضافت «لنا تجربة في الشيكات مع المستفيدات، ولكن البنوك رفضت هذه العملية بسبب وجود حسابات لبعض المتبرعين في تلك البنوك، فأجبرونا على تحويل الحسابات».

أنجزه مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية

نظام يسرِّع انتقال الدوريات لمواقع الاستغاثة

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/٠٥ هـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100419/Con20100419345242.htm

منصور الشهري ـ الرياض

تتجه وزارة الداخلية ممثلة في مركز المعلومات الوطني إلى بناء نظام معلومات جغرافي موحد يخدم كافة قطاعات وزارة الداخلية ويوحد الجهود فيما بينها في مجال تقديم الخدمة بشكل متكامل وسريع.

وأوضح مدير مشروع النظم الجغرافية المقدم الدكتور فهد المسعود، إن النظام يقوم عليه متخصصون فنيون على أعلى مستوى لتنفيذه بالتنسيق مع الدوريات الأمنية والدفاع المدني ووكالة الوزارة لشؤون المناطق.

وأكد أن المشروع يعزز خدمات قطاعات الوزارة الأمنية بشكل كبير، بفضل ما يتمتع به من إمكانيات منها نظام استقبال المكالمات الواردة إلى غرف العمليات، تحديد موقع المتصل على الخريطة مباشرة، وإنقاذه وإغاثته بشكل أسرع وإمكانية حساب أقصر مسافة للوصول إليه بشكل دقيق.

ويتيح النظام أيضا ـ بحسب المسعود ـ فرصة الانتقال لموقع الحادث بشكل دقيق عن طريق استقبال البلاغات وإرسالها مباشرة إلى الدوريات الأمنية وفق برنامج تتبع المركبات.

وذكر أن برنامج نظم المعلومات الجغرافية يضم أيضا خريطة تستخدم جهاز الحاسب الآلي وتوفر بنية تحتية من المعلومات لجمع مختلف البيانات بطريقة جغرافية.

كما تساند عملية اتخاذ القرارات الموحدة في مختلف القطاعات وعلى مستويات متعددة، وألمح إلى أن تطبيق المشروع سيكون على مرحلتين، تعنى الأولى بتغطية قطاعات الوزارة في مدينة الرياض، تتبعها مرحلة أخرى لتغطية كافة قطاعات الوزارة في مدن ومحافظات المملكة المختلفة.

التوصية بزيادة أعداد عنابر السجون وتشجيع بدائل العقوبات

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/٠٥ هـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100419/Con20100419345237.htm

عبد الله الداني ــ جدة

أوصت لجنة من وزارة الداخلية بزيادة أعداد العنابر في بعض الإصلاحيات ودعم الموجود حاليا بالخدمات الطبية، بما يتناسب مع أعداد السجناء. ودعت اللجنة في دراسة قدمتها حول أوضاع السجون بالتخفيف من تكدس النزلاء عبر إطلاق سراح بعضهم خصوصا الأجانب منهم، لا سيما أنهم سيبعدون إلى بلدانهم، «إذ لا فائدة من بقائهم في السجون» ـــ على حد تعبير اللجنة.ورأت دراسة اللجنة (حصلت «عكاظ» على نسخة منها) أهمية إبعاد السجناء الوافدين المطالبين بغرامات جمركية أو مخالفين لنظام مراقبة البنوك التي حالت دون مغادرتهم البلاد والتي لا تزيد على ٥٠ ألف ريال، بشرط أن تكون جرائمهم غير خطيرة ولا تندرج في الجرائم التي تمس أمن الدولة أو تهريب وترويج المخدرات أو الأسلحة أو المتفجرات وفق ضوابط محددة، بالتنسيق مع الجهة المطالبة بالغرامة.وشجعت دراسة اللجنة على الأخذ ببدائل عقوبة السجن للمحكومين في الحق العام، ووضع إجراء لإبعاد من ليست جرائمهم خطيرة ولا تندرج في الجرائم التي تمس أمن الدولة أو جرائم تهريب وترويج المخدرات والأسلحة والمتفجرات، وذلك بعد التطبيق الشامل لنظام البصمة الإليكترونية للحيلولة دون عودتهم إلى المملكة تحت اسم وجواز جديدين.

بين البنك والضمان .. إعانة معوقتين عالقة

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/٠٥ هـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100419/Con20100419345390.htm

محمد المؤيد ـ نجران

منذ أسبوعين، تترقب أرملة وبناتها الثلاث (اثنتان معوقتان) وابنها، صرف شيك صادر عن الضمان الاجتماعي في نجران، إبان رفض البنك (تحتفظ عكاظ باسمه) صرفه بذريعة ورود خطأ في اسم المستفيد. وكانت الأرملة ثريا فرج (٣٤ عاما) توجهت إلى القسم النسائي في البنك بغية صرف الشيك، بيد أن المسؤولين هناك رفضوا صرفه، وطالبوها بضرورة تعديل الخطأ الوارد في اسمها، ما دفعها إلى مراجعة الضمان الاجتماعي لوضع حد لمعاناتها.وهنا عدلت إدارة الضمان الاجتماعي اسم المستفيدة كتابيا على أصل الشيك، حتى تتمكن من صرفه، إلا أن البنك رفض اعتماده وطلب تعديله مرة أخرى، الأمر الذي تعاملت معه إدارة الضمان الاجتماعي بتحرير خطاب رسمي موجه إلى إدارة البنك، يفيد بصحة البيانات ومطابقتها لبيانات المستفيدة، إلى جانب تحملهم مسؤولية التعديل على الشيك، ولكن ذلك لم يجد نفعا مع إدارة البنك التي رفضت الصرف وتمسكت بقرارها.من جهته، استغرب وكيل الورثة أحمد مرزوق تعطيل البنك صرف الشيك الخاص بأسرة شقيقه المتوفى، رغم التجاوب الذي أبدته إدارة الضمان الاجتماعي في المنطقة مع الحالة، وتعديل الخطأ الوارد فيه، وتزويدهم بخطاب رسمي لاحقا، يثبت صحة البيانات الواردة فيه.وأردف أن أرملة شقيقه وأبناءها يعيشون حالة نفسية وصحية متردية، جراء تأخير صرف شيكهم المستحق، خصوصا أن اثنتين من بناتها معوقتان وتحتاجان إلى رعاية مستمرة، وطالب بضرورة تدخل الإدارة العليا للبنك لإنهاء معاملتهم والبدء في عملية الصرف، حتى يتمكنوا من شراء المستلزمات الأساسية للحياة، دون الحاجة إلى طلب العون من آخرين.وفي حين رفضت إدارة البنك التعليق حول الموضوع، أكد لـ «عكاظ» مدير الضمان الاجتماعي في نجران سعيد الشهراني وجود خطأ في اسم المستفيدة، مشيرا إلى تعديلهم البيانات على أصل الشيك والمصادقة عليه كما هو متعارف في التعاملات المصرفية.وزاد الشهراني أن البنك رفض صرف الشيك، ما دفعهم لتزويد المستفيد بخطاب رسمي يثبت صحة البيانات الواردة فيه، رغم تضمنه الرقم الصحيح للسجل المدني الخاص بالمستفيد.

وكيل الأرصاد يطالب ببرنامج وطني لإدارة السيول والأودية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٩ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3489&id=144978&groupID=0

أبها: نادية الفواز

طالب وكيل شؤون الأرصاد بالرئاسة العامة للأرصاد الجوية الدكتور سعد المحلفي أمس بضرورة إيجاد برنامج وطني لإدارة السيول والأودية في المملكة باعتبارها من أهم الموارد الطبيعية التي يجب استثمارها.وقال المحلفي في تصريح صحفي إننا نحتاج إلى تضافر الجهات ذات العلاقة من أرصاد جوية ووزارة الزراعة والمياه وهيئة المساحة الجيولوجية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والدفاع المدني وكافة الجهات المعنية من هيئات ومراكز جيولوجية لمعرفة أماكن تمدد السكان وسكنهم في وسط الأودية، وذلك لتفادي ما يحدث من كوارث نتيجة جريان السيول .وشدد المحلفي على ضرورة مراقبة الأودية الموجودة وحمايتها كمورد طبيعي يستغل لتخزين المياه، حيث تعد المورد الثاني للمياه في المملكة بعد مياه البحر.وحول الأمطار التي هطلت على جنوب المملكة، قال إنها أمطار متوسطة وهي عبارة عن تيارات قادمة من إفريقيا ومن بحر العرب، وشملت المرتفعات من اليمن إلى الطائف، واختلف هطولها من منطقة لأخرى تبعا للمواقع المختلفة وللسحب الرعدية التي تنشأ في أقل من ساعة، مبينا أنه ستبدأ هذه السحب خلال اليومين القادمين في الإنجلاء رويدا رويدا في فترات الصباح مع بقائها ما بعد الظهر وخاصة على الحدود الجنوبية من نجران وشرورة.وأشار إلى أن ما حدث من أضرار لم يكن نتيجة هطول أمطار غزيرة لأن الأمطار كانت متوسطة واعتيادية وفي نطاقها المعتاد، ولكن المشكلة في وعي المجتمع بأهمية عدم الخروج للنزهة والفرحة بالمطر والتخييم في الأودية وقت هطول الأمطار نظرا لوجود موجات جفاف طويلة لأكثر من ١٥ عاماً في مواقع من الباحة وبيشة أدت إلى تمدد السكان في مواقع الأودية. وشدد على ضرورة توعية المواطنين بآلية التصرف المناسب وقت الأمطار وأهمية البقاء في المنازل وأهمية الابتعاد عن الأودية لأن معظم الحوادث كانت نتيجة للتخييم وسط الأودية ومجارف السيول وإقامة مزارع في أماكن منخفضة وهذا ما يؤكد ضرورة إيجاد برنامج وطني واع لإدارة السيول والأودية بالسعودية.

السالم يلتقي المفوضة السامية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ١٩ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/132146

الرياض - «الحياة»

نيابة عن النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، استقبل وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد بن محمد السالم في الرياض أمس المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافا نيثم بيلاي، بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان.وأوضح السالم أن المملكة حريصة على تعزيز علاقتها بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن ضمنها مجلس حقوق الإنسان من خلال عضويتها في عدد من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية، إذ إن المملكة عضو في مجلس حقوق الإنسان من خلال عضويتها في عدد من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية، كما أنها عضو في مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٦. وقال: «المملكة تولي موضوع حقوق الإنسان أهمية بالغة، لكون ذلك نابعاً في الأساس من دينها الإسلامي ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم اللذين يعتبران مصدراً لتشريعاتها ومن الثوابت التي يقوم عليها المجتمع والتي لا تميّز بين مواطن أو مقيم على أرض هذه البلاد».

مفوضة "أممية" تصف جمعية سعودية بـ"الإدراك غير العادي لحقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، ١٩ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/132133

الرياض – «الحياة »

وصفت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أفانيثم بيلاي، جهود جمعية الأطفال المعوقين بغير العادية لحقوق الإنسان وللأطفال المعوقين، مبدية خلال زيارتها أمس لمركز الملك فهد لرعاية الأطفال المعوقين في الرياض، تقديرها لما اطلعت عليه من برامج وأنشطة في مختلف أقسام ووحدات الجمعية.

وكان رئيس مجلس إدارة الجمعية رئيس مجلس إدارة مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز استقبل أمس مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أفانيثم بيلاي والوفد المرافق لها، وذلك خلال زيارتها أمس لجمعية الأطفال المعوقين في إطار زيارة رسمية للسعودية .

واستمعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والوفد المرافق لها إلى شرح موسع حول برامج وأنشطة الجمعية، التي تستهدف توفير الرعاية الشاملة للأطفال المعوقين، وتم تقديم شرح متكامل حول رسالة مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، إضافة إلى مختلف البرامج البحثية التي يتبناها .

وجالت أفانيثم بيلاي ووفد الأمم المتحدة في مختلف الأقسام الطبية والتعليمية والتأهيلية في جمعية الأطفال المعوقين، كما اطلعت على الخدمات المتخصصة التي تقدمها الجمعية مجاناً في مجال علاج وتعليم وتأهيل منسوبيها من الأطفال المعوقين.

وأعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ختام زيارتها عن إعجابها وتقديرها لما تقدمه الجمعية من خدمات متخصصة في مجال رعاية الأطفال المعوقين، مشيدة بجهود الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز في رعاية قضية الإعاقة والمعوقين على مستوى المملكة، وذلك من خلال الجمعية ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة.

يذكر أن أفانيثم بيلاي عيّنت مفوضة للأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٨ وهي من جنوب أفريقيا، وتعتبر أول امرأة تبدأ ممارسة القانون في مقاطعة ناتال من منزلها عام ١٩٦٧، وعملت كمحام للدفاع عن نشطاء مناهضة الفصل العنصري، وفضح التعذيب، والمساعدة في إنشاء الحقوق الأساسية للسجناء في جزيرة روبن.

كما يعرف عنها أنها عملت قاضية في المحكمة العليا في جنوب افريقيا، وتم اختيارها قاضية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأيضاً في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

"العمل": لجنة حكومية لتوظيف المتعافين من الإدمان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٠٦ هـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100420/Con20100420345435.htm

محمد العنزي ـ الدمام

أبلغ «عكاظ» رئيس قسم توظيف السعوديين في مكتب العمل في المنطقة الشرقية حمد الصقور، تشكيل لجنة من الإمارة والإدارة العامة لمكافحة المخدرات وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والصحة، ممثلة في مستشفى الأمل ومركز السموم، لتوظيف السعوديين المتعافين من الإدمان على المخدرات في القطاع الخاص.

وبين الصقور أن اللجنة سوف تتعامل بسرية تامة مع ملفات المتعافين، ومن ثم الدفع بهم في القطاع الخاص في وظائف تتناسب مع قدراتهم العلمية والعملية، ويضيف: «الهدف من الخطوة هو إعادة تأهيل المتعافين اجتماعيا، خصوصا أن البعض منهم فقدوا أعمالهم ومصدر رزقهم نتيجة تعاطيهم للمخدرات، إضافة إلى الأخذ في الاعتبار حال أسرة المتعافي من الإدمان». وتابع: «استطاعت اللجنة بالتنسيق مع مكتب العمل في الدمام خلال الفترة الماضية، من توظيف عدد من المتعافين في وظائف مناسبة لقدراتهم، وأن نتائج متابعة أدائهم في العمل كانت مرضية».

من جهته، أوضح مدير المجمع الطبي للصحة النفسية في الدمام الدكتور محمد الزهراني، أن المتعافين من الإدمان يمكنهم أن يعودوا إلى ممارسة حياتهم وأعمالهم بشكل طبيعي، ويضيف: «لدينا نماذج كثيرة، فهناك من أصبح متميزا في عمله وحصل على شهادات شكر وتقدير من رؤسائه في العمل».

برنامج لتأهيل السجينات بجمعية الشقائق بجدة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٤٣١-٠٥-٠٦هـ الموافق ٢٠١٠-٠٤-٢٠م العدد ١٣٤٥٨ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13458&P=1&G=5

ثابت الاحمد - جدة

تقرر البدء فى برنامج تأهيل السجينات نفسيا وحرفيا بدورته الثانية بجمعية الشقائق النسائية بجدة، حيث يتم اخضاع السجينات اللاتى أوشكت عقوبتهن على الانتهاء لأربع دورات حرفية وعشر دورات أخرى فى تطوير الذات، أوضح ذلك رئيس مجلس إدارة الجمعية الشيخ عبدالله العثيم مشيرا الى أن برنامج تأهيل السجينات نفسياً وحرفياً يهدف لتعزيز الثقة بالنفس ومواجهة نظرة المجتمع والتخلص من المشاعر السلبية وضغوط الحياة واكتساب المستفيدة مهارات حرفية في صناعة الإكسسوارات والطهي وتغليف الهدايا وأسس المكياج بالإضافة مهارات استخدام الحاسب الآلي، يذكر أن جمعية الشقائق النسائية تُعد من الجمعيات النسائية القلائل على مستوى المملكة التي تستهدف الفتاة والمرأة من خلال برامج وأنشطة متنوعة وبطريقة مبتكرة وعصرية كتأهيل الفتاة للزواج وإنشاء ناد خاص يهتم بمواهب الفتيات وتخصيص استشاريات لحل مشاكل المرأة والفتاة من خلال خدمة استشارية مجانية إضافة إلى برنامج تأهيل المطلقات.

القطيف: وزارة العدل تُوقف إفراغ ٥٢٠ أرضاً رغم تعميمات وزيرها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، ٢٠ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/132503

القطيف – محمد الداوود

اتهم عدد من مساهمي «مخطط الزهراء» في القطيف، كتابة العدل في المحافظة، بـ «تأخير إفراغ ٥٢٠ أرضاً»، على رغم صدور قرار وزير العدل الدكتور محمد العيسى، المؤيد من المقام السامي، بـ «إفراغ الأراضي إلى أصحابها» بعد فترة توقف استمرت أكثر من خمسة أعوام. وطالب المساهمون، الوزير بضرورة «التدخل لتنفيذ التوجيهات، التي أكدت بوضوح تام، على أهمية إفراغ الأراضي للمساهمين، من دون عرض الأمر على أي جهة أخرى، مهما كانت».

وكان الوزير العيسى، طالب كتابة العدل في القطيف، باعتماد الإفراغ للمواطنين، بناءً على توجيهات خادم الحرمين الشريفين، والمبنية على وثائق منح، صدرت من وزارة الدفاع والطيران، ومعتمدة من ولي العهد، وإشعار كتاب العدل بحسب تعميمين يعودان إلى شهر رجب الماضي. وقال الوزير: «إن الأمر السامي واضح، ويقضي باعتماد الصكوك كافة التي صدرت بأمر ولي العهد، وعدم عرض أي منها على اللجان المشكلة لدرس الصكوك، إضافة إلى تعميم صدر في شهر رمضان من العام الماضي، المتضمن «أمر خادم الحرمين، القاضي باعتماد هذه الصكوك كافة، وإشعار كتابات العدل، العمل بما يشمل الجوانب الشرعية والنظامية كافة المتعلقة في هذه الصكوك، وما بُنيت عليه، وما تفرع منها».

وأضاف العيسى «يشمل الأمر السامي أية ملاحظة متعلقة في الولاية المكانية على هذه الصكوك. ويُعتمد عدم عرض أي صك منها على اللجان المُشكلة لدراسة الصكوك، سواءً في الوزارة، أو في كتابات العدل. ويعتبر هذا التعميم شاملاً ووافياً للجوانب المتعلقة في هذه الصكوك كافة، منهياً بذلك أي إيقاف، أو استفسار، أو ملاحظة شرعية، أو نظامية على أي منها، فاعتمدوا العمل بموجبه».

إلا ان كتابة العدل في القطيف لم تتعامل بالتعاميم الصادرة من وزير العدل والمؤيدة من المقام السامي. وقامت اللجنة الأهلية المُكونة من عدد من المساهمين، بمتابعة هذا الأمر مع كتابة العدل، بعد صدور التعاميم، إلا ان كتاب العدل بحسب اللجنة قاموا برفع المعاملة مع مخططها إلى شركة «أرامكو السعودية»، بحجة «تطبيق قرار عرض جميع المخططات على الشركة»، الذي صدر قبل نحو ثلاثة أعوام. ويقول أعضاء من اللجنة: «إن كتاب العدل لم يتقيدوا بأن تنفيذ القرار يسري على المخططات التي صدرت بعد صدور القرار، وليس قبله، فيما اعتمد مخطط الزهراء من جانب وزير الشؤون البلدية والقروية، قبل ثمانية أعوام. وعُزز الاعتماد بخطاب من أمين المنطقة الشرقية، صدر قبل ستة أعوام»، معتبرين هذا «دليلاً على عدم وجود أي مُبرر لتطبيق القرار على هذا المخطط».

أمير المدينة يغلق ملف "طفل الحدود" ويأمر بتمكينه من العودة مع والدته

أصدر توجيهاته إلى الشرطة والأحوال المدنية والجوازات والخدمات الاجتماعية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٩٠ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3490&id=145173&groupID=0

المدينة المنورة: مريم الجهني

أغلق أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمس ملف قضية الطفل السعودي من أم سورية، والذي كان قد تركه والده في وقت سابق في منطقة حدودية خالية إثر خلاف مع الأم.

وكانت "الوطن" قد انفردت بنشر تفاصيل قضية الطفل للمرة الأولى في الرابع من شهر مارس الماضي.

وأسفرت جهود أمير منطقة المدينة ومتابعته الدائمة عن حل القضية التي عرفت باسم "طفل الحدود" بشكل نهائي من جميع الجوانب وتصحيح وضعه وتمكينه من العودة مع والدته إلى سوريا.

وكان الأمير عبدالعزيز قد وجه شرطة منطقة المدينة المنورة بإلزام طليق السيدة السورية إلهام أبو الخير بسرعة إضافة طفلهما عبدالرحمن (١٣ عاماً) إلى كرت العائلة الخاص به وتمكينه من السفر مع والدته كونه متنازلاً عن حضانته وفق ما ثبت بصك الطلاق. كما وجه أيضاً الأحوال المدنية بسرعة استكمال إجراءات إضافة الطفل لكرت العائلة الخاص بوالده، والجوازات بتمديد مدة تأشيرة أم الطفل ووالدها الذي قدم معها من سوريا محرماً لها لمدة شهر للدواعي الإنسانية لحين استكمال إنهاء إجراءات القضية، وكذلك وجه الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة بتأمين السكن والإعاشة للطفل ووالدته ومحرمها حتى انتهاء قضيتهم. بذلك أغلق سموه ملف قضية " طفل الحدود" بحلها من جميع الجوانب .

من جانبها ثمنت والدة الطفل إلهام محمد أبو الخير في حديثها لـ "الوطن" أمس جهود أمير منطقة المدينة المنورة وتجاوبه الإنساني مع حالة ابنها وحل قضيته وتمكينه من مرافقتها والعيش بكنفها بعد فراق دام تسعة أشهر، مثمنة في الوقت ذاته الموقف النبيل للمواطن عمر الحربي، الذي تطوع لكفالة طفلها ورعايته طيلة تلك المدة في منزله ووسط أبنائه رغم وجود ذويه الذين رفضوا استلامه.

وكانت تفاصيل قصة الطفل قد بدأت عندما أحضر المواطن السعودي (إبراهيم .ح) زوجته وابنه من سوريا حيث مقر إقامتهم للإقامة لديه بالمدينة المنورة، إلا أنه بعد أسبوعين من قدومهم في شهر شعبان المنصرم حدث الطلاق بينهما، وتم عمل تأشيرة خروج نهائي لطليقته التي رفض السماح لها باصطحاب ابنها معها ورعايته رغم أنه متنازل عن ذلك وفق ما كُتب بصك الطلاق، وبعد أن غادرت طليقته الحدود ترك ابنهما البالغ من العمر ١٣ عاماً في موقع يجهل الطفل اسمه، وذلك وفق ما ذكره الابن بإفادته للشرطة.

وكانت دورية أمنية عثرت عليه وقامت بتسليمه إلى شرطة تبوك التي مكث بها يومين حتى استلمه المواطن عمر الحربي الذي تكفل برعايته بالرغم من أنه ليس له عليه أي ولاية سوى أنه تكفل برعايته ابتغاء للأجر من الله تعالى.

آل شويل لـ عكاظ: تعاقدنا مع المقيمة بطريقة نظامية

"المظالم" ينظر دعوى مواطن ضد صحة نجران

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٠٦ هـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100420/Con20100420345450.htm

قايد آل جعرة ـ نجران

ينظر ديوان المظالم في منطقة عسير دعوى تقدم بها مواطن ضد مديرية الشؤون الصحية في منطقة نجران، يتهمها فيها باستبعاده من وظيفة مساعد صيدلي تقدم لها على نظام التشغيل الذاتي في مستشفى الملك خالد في المنطقة، وتوظيف مقيمة من جنسية عربية مكانه على نفس الوظيفة.

وأوضح لـ «عكاظ» المواطن سلطان مهدي آل شيبة، أن الشؤون الصحية في نجران جاملت أم المقيمة التي تعمل أساسا في صحة المنطقة منذ فترة طويلة، مشيرا إلى أن صحة المنطقة تجاهلت شكواه من استبعاده وتعيين المقيمة مكانه.

وقال آل شيبة إنه تفاجأ بتوظيف المقيمة في الوظيفة التي تقدم لها، رغم أنها ليست على كفالة الشؤون الصحية، مشيرا إلى أن «الوظيفة كان يشغلها موظف سعودي، ورشحتني وزارة الخدمة المدنية عليها، كما تم قبولي من خلال مدير مستشفى الملك خالد، إلا أن مساعد المدير العام للشؤون المالية في صحة نجران رفض ذلك، مطالبا مدير المستشفى بإجراء مفاضلة حسب التعليمات، وعدم الترشيح للوظيفة بصفة فردية.

وأفاد المواطن آل شيبة أنه تقدم بشكوى رسمية لإمارة المنطقة التي أحالتها إلى وزارة الخدمة المدينة ومنها إلى الشؤون الصحية في نجران للإفادة، إلا أن الأخيرة حفظتها في أدراجها، ما دفعني للتقدم بشكوى إلى ديوان المظالم في منطقة عسير، والذي ينظر في قضيتي حاليا.

وبحسب آل شيبة، فإنه سبق أن عملت في مستشفى الملك خالد ورشحت على الوظيفة من مدير المستشفى نظير التزامي بالعمل وعدم وجود ملاحظات على أدائي ومهنيتي داخل صيدلية المستشفى، متسائلا: «كيف تتعين أخرى مكاني رغم أن شهادتها لا تتناسب مع الوظيفة الشاغرة، وكيف تتجاهل صحة نجران الأنظمة التي تلزم بتوظيف المواطنين للقضاء على البطالة»، مطالبا بتدخل وزير الصحة في قضيته.

من جانبه، أكد لـ «عكاظ» مدير عام الشؤون الصحية في منطقة نجران الدكتور يحيى بن محمد آل شويل أن المقيمة جرى التعاقد معها بشكل نظامي وحسب لائحة توظيف غير السعوديين، بعد عرضها على لجنة تقييم في المستشفى وكونها تحمل المؤهلات المناسبة لشغل الوظيفة ومصنفه من الهيئة السعودية للتخصصات.

كما عينت المقيمة بناء على الحاجة للعنصر النسائي وعدم توفر سعوديات بنفس المؤهل، وبالنسبة لإحالة ملف آل شيبة لإدارة شؤون الموظفين، فتم ذلك بناء على قرار وزير الصحة، مشيرا إلى أنه في حال توافر وظيفة مناسبة لمؤهلاته وخبراته فإنه سيدرج ضمن قائمة المرشحين للمفاضلة والتقييم أسوة بغيره، مؤكدا أنه لا وجود للمجاملات في العمل، وأن الأنظمة والقوانين المعمول بها تطبق على الجميع وبدون استثناء.

القضاء المصري مصدرا أول لمقارنة الأحكام العربية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٩٠ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3490&id=145072&groupID=0

الدمام: سهام الدعجاني

اعتمد القضاء المصري ليكون المصدر الأول الذي تقارن معه الأحكام القضائية للدول العربية الأخرى وذلك بعد النظر إلى الإرث القضائي لمحكمة النقض المصرية والقضاء المصري الإداري والدستوري. وأطلقت موسوعة شبكة المحامين العرب للأحكام القضائية المقارنة موسعتها المقارنة الأولى من نوعها في العالم العربي لأحكام القضاء في الدول العربية لتسهيل الحصول على المعلومة القانونية وتيسير الوصول إليها.

وذكر مدير عام شركة شبكة المحامين العرب المحدودة عبدالله الناصري أن هذه أول موسوعة عربية تعتمد المقارنة بين أحكام القضاء العربي في مواضيع مشابهة، مضيفا أنها تهدف إلى إثراء القضاء والفقه ومذكرات المحامين وأحكام القضاء في الدول العربية بمعلومات جديدة عن طريق تنويع المصادر أمام المختص، إضافة إلى عرض خيارات مختلفة وتبادل الخبرات وتوحيد المصطلحات والأحكام والاستفادة من الإيجابيات والسلبيات التي لا يخلو منها أي عمل بشري.

في لقاء بين وزير العدل ومفوضية الأمم المتحدة

استعراض الشأن القضائي في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٠٦ هـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100420/Con20100420345458.htm

عبد الله الداني ـ جدة

استعرض وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى في لقاء جمعه مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافانيثم بيلاي والوفد المرافق لها في الرياض البارحة الأولى، الشأن القضائي والحقوقي في المملكة.

وسلم وزير العدل المفوضية السامية درعا تذكارية بهذا المناسبة، وحقيبة عدلية مكونة من مجموعة من الكتب والمعلومات ذات الشأن القضائي والحقوقي، فيما ثمنت بيلاي لوزير العدل ما قدمه من إيضاح واف حول جميع الاستفسارات.حضر اللقاء، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، مدير عام مكتب وزير العدل عبد العزيز المفلح، والمستشار في وزارة العدل عبد الحميد بن عبد العزيز الغليقة.

الشورى: ٦ ملاحظات على أداء وزارة الخارجية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٩٠ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3490&id=145076&groupID=0

الرياض: عبد الله فلاح

كشف عضو في مجلس الشورى أمس أن العمالة الهاربة كلفت الدولة نحو مليار ريال خلال الـ٨ الأشهر الأولى من عام ١٤٣٠، اعتراضاً على توصية لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس بعدم تمكين العمالة الهاربة من المغادرة إلا بعد تسوية الحقوق المالية، وذلك أثناء مناقشة المجلس تقرير وزارة الخارجية للعام المالي ٢٩/٢٨، وبرر الدكتور سعد مارق اعتراضه باعتبار أن السجون لا يمكنها استيعاب هذا العدد الكبير من العمالة الهاربة، قياساً إلى حجم الخسائر المادية التي ذكرها. وكانت لجنة الشؤون الخارجية أوصت وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات المعنية بعدم تمكين العمالة الهاربة من المغادرة إلا بعد تسوية الحقوق المالية.وشهدت الجلسة تبايناً في مواقف الأعضاء تجاه أداء وزارة الخارجية وإن غلب عليها الجانب الانتقادي الذي تمثل في ٦ ملاحظات. وانتقد الدكتور عبد الله الدوسري التقرير لأنه لا يضيف جديداً لدى عضو الشورى عند قراءته، مستفسراً عن سبب أن الوظائف الشاغرة في الوزارة عددها ٢٣٥ وظيفة بينما يبلغ عدد الموظفين في السفارات يتجاوز ١٤٠٠منهم ٤٠٠ سعودي فقط، كما تساءل عن عدم تزويد وزارة الخارجية بما يتم بخصوص زيارات عدد من المسؤولين في الدولة إلى الدول الأخرى وما تم خلال تلك الزيارات الرسمية، ولفت سعود الشمري إلى أن التقرير لم يعكس نجاحات وإخفاقات أنشطة الوزارة الدبلوماسية في الخارج، ولم يبين تراجع السياسة الخارجية للمملكة خلال السنوات الماضية بعد أن كان لها عام ١٩٩٠ نفوذ سياسي في عدد من الدول كما خسرت المملكة نفوذها في القرن الأفريقي - على حد قوله -.من جهته لفت المهندس محمد القويحص إلى أن بعض السفارات السعودية لا تهتم بالمواطن وطالب اللجنة بأن تطلب من الوزارة وضع آلية لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين من خلال فتح الباب أمام السعوديين. كما طالب الدكتور عبد الله السبيعي بتوفير مواقع إلكترونية لسفارات المملكة في الخارج لأنها ستوفر جهدا كبيرا على المواطن وتوفر المال والجهد.وكانت لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس قد أوصت بزيادة التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة لدعم التواجد السعودي آسيويا وإفريقيا، ودعم وزارة الخارجية في مطالبها لاعتماد وظائف قانونية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء ١٠٦ عام ١٤٢٩ هـ، وإنشاء مقر دائم للمعهد الدبلوماسي وتدعيمه بالكفاءات والخبرات التي تمكنه من لعب دور أكبر كجهات تدريبية واستشارية وبحثية، وتطبيق جدول رقم ٣ من بدلات التمثيل للمواطنين العاملين في الخارج.

ديوان المراقبة

كما ناقش المجلس أمس خلال جلسته التي ترأسها الدكتور بندر حجار تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧،حيث تناولت اللجنة أهمية ما يقوم به الديوان في مجال ضبط الأداء الحكومي بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.

توصيات لجنة الإسكان

كما وافق مجلس الشورى بالأغلبية على توصيات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالإحساء والمشروعات التابعة لها والتي تنص على التأكيد على تكثيف الهيئة من الجهود والتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء بالتوسع في تنفيذ مشروعات محطات تنقية مياه الصرف الصحي ومعالجتها ثلاثيا في محافظة الإحساء والقرى التابعة لها لتتواكب مع مشروعات الهيئة مع هذا الخصوص، وأكدت التوصية الثانية على تعزيز التكاليف المالية لمشروع نقل المياه المعالجة من مدينة الخبر والأحساء للاستفادة من المياه الجاهزة حاليا للنقل.

التدريب التقني والمهني

ووافق المجلس بالأغلبية على توصيات للجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٢٩/١٤٢٨،ودعت التوصية الأولى إلى عمل المؤسسة في اتخاذ التدابير المناسبة للنهوض بمستوى تأهيل خريجيها خاصة في اللغة الإنجليزية وقيم العمل والتدريب التعاوني، وشددت التوصية الثانية على ربط تطبيق الخطة العامة للمؤسسة بمضامين ومقتضيات ما ورد في الخطط الوطنية التنموية الإستراتيجية ذات العلاقة ومنها

الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية والخطة الوطنية لتقنية المعلومات والخطة الإستراتيجية للتعليم العالي، فيما أكدت التوصية الثالثة على قيام المؤسسة بتنفيذ قرار مجلس الشورى المتعلق بإجراء دراسة تقويمية لوضع المؤسسة وملاءمة مخرجات برامجها لاحتياج سوق العمل لرقم ٧٥/١١٢ بتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ ونصه يكلف مجلس إدارة المؤسسة أحد بيوت الخبرة المتخصصة لإجراء دراسة تقويمية لوضع المؤسسة الإداري وبرامجها التعليمية والتدريبية الخالية ومخرجات هذه البرامج ومدى احتياجاتها لسوق العمل على أن تقدم نتائج هذه الدراسة ضمن تقرير المؤسسة للعام المالي ١٤٣٠/١٤٢٩هـ، فيما نصت التوصية الرابعة على توجيه برامج المؤسسة إلى التدريب التقني المنتهي بالتوظيف.إلى ذلك أقر المجلس توصية لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات والتي تنص على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.

مبعوثة الأمم المتحدة تشيد بجهود المملكة في تعزيز دور المرأة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ٦ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٩٠ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3490&id=145176&groupID=0

جدة: سامية العيسى

عبرت مبعوثة الأمم المتحدة نافانيثم بيلاي عن دهشتها للدعم الكبير الذي يوليه ولاة الأمر في المملكة لتعزيز وتفعيل دور المرأة على كافة المجالات، والنهضة العلمية الراقية التي تمثلت في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (كاوست)، جاء هذا خلال اختتام زيارة مبعوثة الأمم المتحدة للمملكة أمس بلقائها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمقر المنظمة بجدة البروفيسور أكمل الدين أحسام أوغلو.،وقال البروفيسور أوغلو "تباحثنا مع مبعوثة الأمم المتحدة حول إنشاء هيئة إقليمية لحقوق الإنسان تضم منطقة الخليج عبر مركز يتبع الأمم المتحدة، وسيأتي هذا بعد موافقة الدول الأعضاء، وسيعلن عنه في مؤتمر وزراء الخارجية الذي سيعقد في شهر مايو المقبل في طاجستان" وفي الاجتماع المغلق الذي تم بين الطرفين بيّن الأمين العام للمنظمة أن النقاش تضمن حقوق الأقليات المسلمة في بعض الدول الأوروبية وتايلاند والفلبين والصين، موضحا أنه "سيعقد بعد شهرين منتدى يدور حول حقوق المسلمين في أوروبا في مدينة وارسو، والذي أجل بسبب وفاة رئيس بولندا، واتفقنا على قيام ورشة عمل في لبحث حقوق المسلمين في تايلاند"وقال أوغلو "تطرق اللقاء إلى محاولة التنسيق بين الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، ودعم دورها من خلال اتحاد الأفكار والقرارات، كما تحدثنا حول حرية الأديان وحرية التعبير، واحترام مشاعر المسلمين".وكانت مبعوثة الأمم المتحدة نافانيثم بيلاي قد عبرت عن شجبها لقمع حرية الأقليات المسلمة، وقالت "نتفق معكم أن حرية التعبير ليست مطلقة إذا أدت إلى العداء والاضطرابات، وعلينا أن نجد طريقة لإقناع الغرب في التفريق بين حرية التعبير وحرية المعتقدات"، وشددت على ضرورة حمل المسلمين هدفا واضحا لإستراتيجية منظمة تعتمد في منهجها نشر مفهوم الدين بكل وضوح . وتطرقت مبعوثة الأمم للصورة التي ينقلها البعض عن المرأة المسلمة في الغرب، ودعت إلى توضيح دور الإسلام المنصف للمرأة من خلال الجمعيات المتخصصة بنشره، وبينت أن المساعي الراهنة لتقديم الدين الإسلامي على أنه دين التسامح لم ترق للمستوى المنشود الذي يدحض أخطاء الغرب المتشدد.وأعلن خلال اللقاء عن إطلاق (الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان) التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي وافقت عليها الدول الأعضاء الـ ٥٧ ، وسيعلن عنها خلال مؤتمر وزراء الدول الأعضاء الذي سيقام بعد شهر في القاهرة .وكشف الأمين العام أوغلو عن إنشاء مركز يعنى بحقوق المرأة المسلمة سيكون مقره القاهرة، ويهدف إلى تنمية دور المرأة ثقافيا واجتماعيا من خلال خطة وصفها بالمرتبة والهامة، وسيعلن عنها في مؤتمر لقاء الوزراء العرب بالقاهرة. واختتمت نافانيثم بيلاي حديثها وأثنت على جهود الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفيسور أوغلو وعلى جهوده في مجال حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، وحقوق الأقليات المسلمة في الغرب .يذكر أن مبعوثة الأمم المتحدة اختارت المملكة كأول محطة لزيارتها لدول المنطقة، وستنطلق منها إلى قطر ثم البحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت .

المملكة وتونس توقعان مذكرة تفاهم للدفاع عن حقوق المستهلكين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٤-٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/2010/04/21/article518568.html

وقعت جمعية حماية المستهلك في المملكة والمنظمة التونسية للدفاع عن المستهلك مذكرة تفاهم تهدف الى تحديد الاطار العام لارساء علاقات تعاون بين المنظمتين، من خلال العمل المشترك على نشر ثقافة الاستهلاك الرشيد لدى المستهلكين بالبلدين. وتنص المذكرة على تبادل المعطيات ووجهات النظر بخصوص المواضيع المتصلة بالشان الاستهلاكي، وتقضي المذكرة التي وقعها في العاصمة التونسية رئيس جمعية حماية المستهلك السعودية الدكتور محمد بن عبدالكريم الحمد، ورئيس المنظمة التونسية للدفاع عن المستهلك عبداللطيف صدام، بأن تشمل مجالات التعاون الاعلامي الموجه للمستهلك كل ما له صلة بالمستجدات العالمية ذات العلاقة المباشرة، او غير المباشرة بالشأن الاستهلاكي وتبادل المعلومات والوثائق والتشريعات والمطبوعات الموجهة الى المستهلك في كلا البلدين، كما تقضي إلى تبادل المختصين والخبراء خلال الانشطة والتظاهرات ذات الاهتمام المشترك، وتنظيم ندوات وورشات عمل لمصلحة الكوادر لدى الجانبين

لجنة وزارية من ٦ جهات لدراسة تباين توزيع الوظائف بين مناطق المملكة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢١ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/241897

صدرت توجيهات عليا بتشكيل لجنة من ست جهات حكومية هي وزارات الداخلية، الخدمة المدنية، المالية، التربية والتعليم، والصحة، بالإضافة إلى الأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الاداري لدراسة البيانات الاحصائية والارقام التي وردت من قبل وزارة الخدمة المدنية في تقريرها الرسمي والذي اوضحت فيه وجود تباين في توزيع الوظائف المعتمدة بسلم رواتب الموظفين العام (عددا ومستوى) في بعض مناطق المملكة مقارنة بعدد السكان، ووجود تفاوت في توزيع شاغلي الوظائف العليا حسب المناطق.

وتم ايكال دراسة الوضع الى هذه اللجنة السداسية من اجل الوصول الى الصيغة المطلوبة لمنع هذا التفاوت والتوزيع بالشكل المطلوب، وتم تفريغ اعضاء اللجنة للعمل في دراسة الوضع بالكامل ومن ثم رفع التوصيات للجنة التنظيم الاداري.

يشار الى ان هناك تكدسا في اعداد الموظفين والموظفات في العديد من الادارات الحكومية بمختلف مسمياتها نتيجة التكليف والنقل دون الحاجة الى ذلك فيما يوجد نقص كوادر بشرية في مواقع اخرى مختلفة.

ولي العهد يتسلّم وثيقة منظمة الطفولة العربية ووشاحها

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء، ٢١ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٢٨٩٢/

تسلّم ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام الأمير سلطان بن عبدالعزيز أمس، وثيقة منظمة الطفولة العربية، عرفاناً بما يوليه من اهتمام ودعم لحقوق الطفل على وجه العموم والطفل العربي على وجه الخصوص. كما تسلّم وشاح المنظمة.

وكان ولي العهد استقبل في قصره العزيزية في الرياض وفد المنظمة العربية لحقوق الطفل يرافقهم أطفال سعوديون وعرب مقيمون في المملكة.

وفي بداية الاستقبال ألقى الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية في الرياض حسين بن عبدالرحمن العذل كلمة أعرب فيها عن اعتزاز المسؤولين في المنظمة العربية لحقوق الطفل باستقبال ولي العهد لهم، منوهاً بما يحظى به الطفل العربي عموماً والسعودي خصوصاً من اهتمام ورعاية من الأمير سلطان.

ثم ألقت الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الطفل الدكتورة مشاعل العتيبي كلمة أكدت فيها أن المنظمة حريصة على تقديم كل رعاية واهتمام للطفل العربي من خلال برامجها وأنشطتها المتعددة.

بعد ذلك قدّم الأطفال أوبريتاً بعنوان: «أطفال العرب»، بمناسبة عودة ولي العهد إلى أرض الوطن.

عقب ذلك تشرّف الأطفال بالسلام على ولي العهد وتسلّم هداياهم التذكارية منه. كما سلّم الأمير سلطان الهدايا لأعضاء وفد المنظمة العربية لحقوق الطفل، والتقطت الصور التذكارية، ثم دوّن الأمير سلطان كلمة في سجل المنظمة.

حضر الاستقبال وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ونائب رئيس ديوان ولي العهد حمد بن عبدالعزيز السويلم.

أمير جازان يرعى توقيع عقود تنفيذ ٢٢٤٩ وحدة بالحصمة لإسكان النازحين

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، ٢١ أبريل ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/241903

عمر عثمان - جازان تصوير: حسين عتودي

رعى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان يوم أمس توقيع عقد تنفيذ المشروع الأول لإسكان النازحين بالمنطقة في موقع الحصمة.وقع العقد في قاعة الاجتماعات بمقر الإمارة كل من وزير الشؤون الاجتماعية المشرف العام على مشروع إسكان النازحين بجازان الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين مع شركة الراشد للتجارة والمقاولات بتكلفة إجمالية قدرها ملياران و٢٧٣ مليون ريال.ورفع سموه أسمى آيات الشكر والتقدير باسمه ونيابة عن أبناء المنطقة عامة والإخوة النازحين من المناطق الحدودية خاصة، لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لما تحظى به منطقة جازان من اهتمام متواصل من قبل القيادة الرشيدة كبقية مناطق بلادنا المباركة، وأوضح د.العثيمين أن مشروع إسكان النازحين بالحصمة يشتمل على ٢٢٤٩ وحدة سكنية و١١ مسجدا و١٥ مدرسة للبنين والبنات ومركزين صحيين كما تتوفر به كافة مرافق البنية التحتية يذكر أن مشروع الحصمة أحد خمسة مشاريع ستنفذ في خمسة مواقع مختلفة في ثلاث محافظات هي صامطة وأحد المسارحة والعارضة وستخدم أكثر من ٦,٠٠٠ أسرة تمثل عدد النازحين الذين تم حصرهم من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض.

المعتقل السعودي في إسرائيل العطوي... من السجن إلى العمل الإجباري

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء، ٢١ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٢٩١٣

كشفت «مؤسسة مانديلا لرعاية شؤون الأسرى والمعتقلين» أن الأسير السعودي المعتقل في السجون الإسرائيلية عبدالرحمن العطوي تم الإفراج عنه في منطقة الرملة، لكنه أحيل إلى العمل الإجباري في مناطق زراعية تحت أعين رجال الأمن الإسرائيلي، إلى حين تسليمه لأي دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة. وأوضحت المحامية الفلسطينية في المؤسسة بثينة دقماق لـ«الحياة» أن السجون الإسرائيلية «أخبرتنا في زيارتنا الأخيرة للعطوي في منتصف شباط (فبراير) الماضي، أنه تم الإفراج عنه ونقل إلى مناطق تخضع لحراسة رجال الأمن ليقضي وقت فراغه في العمل، إلى حين حصول الأمم المتحدة التي أجرت تحقيقاً معه أخيراً، على إذن بتسلمه من أي دولة.«

وقالت دقماق: «أجرينا اتصالات مع الصليب الأحمر الدولي في الأراضي المحتلة، وأبلغونا بأنه تم إطلاقه إلى مناطق يوجد بها عمل، من دون أن يحددوا لنا مكانه بالتحديد من أجل زيارته، كون المؤسسة تترافع عنه منذ توقيفه في آذار (مارس) ٢٠٠٥«، وأشارت إلى أن الصليب الأحمر تلقى مبلغاً مالياً من ذويه يتعين توصيله إليه بعد خروجه من السجن .

ولفتت المحامية الفلسطينية إلى أن هناك مخاطبات مع السجون الإسرائيلية في منطقة الرملة من أجل معرفة مكانه، حتى تتسنى للمؤسسة زيارته. وأضافت أن الاتصالات لا تزال جارية مع ذويه.

وكان المعتقل السعودي في إسرائيل عبدالرحمن العطوي أوضح لـ«الحياة» في وقت سابق أن حاله الصحية في تدهور مستمر. وقال: «أخاف أن يدهمني الموت في إسرائيل»، مشيراً إلى أن الوجبات التي تقدم له في السجن رديئة. وأضاف: «لا أستطيع شراء طعام معلب يكفيني مثل بقية المعتقلين، بسبب دخلي الذي لا يتجاوز ١٠٠ شيكل إسرائيلي (٢٨ دولاراً أميركياً)، وهو المبلغ الذي يصرفه لي الصليب الأحمر الدولي شهرياً .«

وكان الأمن الاسرائيلي ألقى القبض على العطوي على الحدود الإسرائيلية - المصرية بعدما تاه في صحراء سيناء، إذ إنه كان في رحلة سياحية إلى مصر، وكان يقطن في شقة في حي المهندسين في محافظة الجيزة.

وحكمت إسرائيل على العطوي بالسجن لمدة ٣ أشهر فقط، وبعد قضاء مدة محكوميته رفضت السلطات الإسرائيلية إطلاقه بحجة أن خمس دول رفضت استقباله.

المؤتمر الإسلامي تدرس إنشاء لجنة دائمة لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء، ٢١ أبريل ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٣٢٨٩٧/

أوضح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو خلال لقائه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافا نيثم بيلاي، أن منظمة المؤتمر الإسلامي على وشك إنشاء لجنة دائمة مستقلة لحقوق الإنسان.
جاء ذلك خلال استقبال أوغلو في جدة أمس لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافا نيثم بيلاي، وذلك في إطار زيارتها الحالية إلى المملكة العربية السعودية. ورحّب الأمين العام ببيلاي والوفد المرافق لها، مشيداً باضطلاعها منذ توليها لهذا المنصب المهم لمهامها بثقة وموضوعية وحياد.
وأبلغ الأمين العام المفوضة السامية بأن المنظمة على وشك إنشاء لجنة دائمة مستقلة لحقوق الإنسان، لافتاً إلى قرب استكمال النظام الأساسي لهذه اللجنة واحتمال دخوله حيز النفاذ بعد اعتماده من الدورة المقبلة لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة المقرر عقدها في دوشنبي الشهر المقبل، بحسب «وكالة الأنباء السعودية.«
وأعرب الأمين العام عن أمله بأن يشكل إنشاء اللجنة تحولاً منهجياً داخل منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد تناغم حقوق الإنسان العالمية والحريات مع القيم الإسلامية في إطار منظومة متماسكة ومتينة تهدف إلى تسهيل عملية التمتع بجميع حقوق الإنسان بصورة كاملة في الدول الأعضاء في المنظمة.
من جانبها، هنأت المفوضة السامية الأمين العام على إنشاء اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤكدة دعم مكتبها الكامل للمشروع خلال مرحلته الإنشائية.
وأشادت بالأسلوب القيادي الذي ينتهجه الأمين العام ومساهمته في إنجاح مؤتمر ديربان الاستعراضي، معربة عن أملها باستمرار التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي في المستقبل.

100متدرب يستشرفون آفاق صياغة العقود.. أبو راشد:

٤٠٪من القضايا المنظورة أمام المحاكم المختصة ناشئة عن غموض في صياغة العقود

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ٢١-٤-٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/2010/04/21/article518380.html

تشهد جدة برنامجاً تدريبياً للمحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد نائب رئيس منظمة العدل الدولية بباريس بعنوان (صياغة العقود وجهات الاختصاص) وذلك يوم الأحد المقبل (٢٥ ابريل الجاري) ويستمر على مدار يومين بإشراف من المؤسسة العامة للتدريب التقني والفني بجدة بمشاركة ١٠٠ شخصية من رجال الاعمال والمحامين والمستشارين القانونيين والباحثين والمحكمين العاملين في الأعمال التجارية والإنشاءات والمقاولات من مختلف مدن المملكة خلال الدورة التي يستعرض خلال أبو راشد عضو معهد المحكمين الدوليين بلندن والمحكم بمركز التحكيم بدول مجلس التعاون الخليجي والمحكم المعتمد بوزارة العدل السعودية أحدث الأساليب في صياغة العقود وسيحصل المشاركون على الشهادات المعتمدة من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والفني .

ويناقش البرنامج أهمية الدقة في صياغة العقود بمختلف أنواعها سواء كانت عمالية أو عقارية أو مقاولات أو شراكات من مختلف أنواع الشركات ومناقشة الجهات القضائية المختصة بالنظر في الخلافات الناشئة عن هذه العقود وتسليط الضوء على وسائل الإثبات التي يؤخذ بها لدى الجهات القضائية، وكذلك مناقشة نظام التحكيم في جو من الحوار المفتوح والتفاعل بين المحاضر والمشاركين .

من جانبه أكد أبو راشد أن اغلب الخلافات أو القضايا في الجهات القضائية تكون ناشئة عن غموض أو عدم وضوح أو قصور في صياغة بعض بنود العقود التي تشكل ما نسبته 40% تقريبا من مجمل العقود التي تم تداولها مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وفقدانها مؤكدا أن البرنامج يهدف إلى نشر الوعي لدى القطاع الخاص ومعرفة ما له وما عليه من حقوق وواجبات وأهمية صياغة العقود في حفظ وضمان الحقوق خاصة وان هناك الكثير من الحقوق التي تضيع على أصحابها بسبب عدم توثيقها أو عدم وجود بيانات عليها أو بسبب ضعف صياغة العقود وجهات الاختصاص في ظل المتغيرات العالمية والتطورات المتسارعة في إبرام العقود وصياغتها بما يكفل حقوق المنشأة والحد من القضايا التجارية التي تنظر في أروقة المحاكم والجهات المختصة.

عطالة المرأة وحلها

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٥/٠٥ هـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٨
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100419/Con20100419345354.htm

عبدالله ابو السمح

وأخيرا اعترفت وزارة العمل بأن تكاليف تعليم البنات وهي تبلغ آلاف ملايين الريالات تذهب هدرا بسبب العقبات التي توضع في وجه تشغيلهن. وكذلك تلك المحاولة التي تجربها الغرفة التجارية بجدة لإيجاد عمل لمائة وخمسين ألف خريجة من منازلهن لن تكون ناجحة ولا عملية وتغطية للمشكلة، مالم تفتح جميع الوظائف لعمل المرأة وخريجات الجامعة على الخصوص فإن هدر الأموال يظل مستمرا، البطالة بين الخريجات تصل إلى ٣٠%، والعاملات منهن محصورات في التدريس وفي المجال الطبي وبعض البنوك، والصعوبات قائمة مع ملاحقة هيئة الأمر بالمعروف في الكشف على أماكن عملهن والإصرار على وجودهن في أماكن معزولة، الأمر المكلف والمزعج لأصحاب العمل فيفضلون الابتعاد عن توظيفهن، وفي العمالة الأجنبية غنى وكفاية وتوفير وبعد عن وجع الرأس، مئات من خريجات الصيدلة مثلا لايجدن عملا رغم وجود متسع لهن في العمل في الصيدليات وفي دوام الصباح مثلا، وهناك مجالات متخصصة كثيرة تستوعب المئات، لحل مشكلة بطالة خريجات الجامعة لابد أن نأخذ موقفا واضحا من ذلك بفتح جميع مجالات العمل وفرض ملابس (يونيفورم) تحقق مفهوم الحجاب الإسلامي كما هو في الدول الإسلامية كماليزيا وغيرها بدون نقاب، وكما قيل ففي حالة اختلاف الآراء والاجتهاد الشرعي فإن لولي الأمر ترجيح الرأي الشرعي المتوائم مع ضروريات الحياة المعاصرة، يقول ربنا سبحانه وتعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)، فلماذا نخنق حياتنا بالعسر والتشدد!! لايمكن التغلب على البطالة إلا بفتح المزيد من الأعمال لكلا الجنسين يعملان معا دون عقبات ولا تخرصات، دعونا ننطلق.

العنف المدرسي: نظرة شمولية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ٥ جمادى الأولى ١٤٣١ـ ١٩ أبريل ٢٠١٠ العدد ٣٤٨٩ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3489&id=18922&Rname=97

جبرين الجبرين

العنف المدرسي ظاهرة خطيرة بدأت تزداد في مدارسنا في الآونة الأخيرة وتشهد تطوراً ليس فقط في كمية أعمال العنف وإنما في الأساليب التي يستخدمها الطلاب في تنفيذ السلوك العنيف كالتهديد بالقتل والهجوم المسلح وإطلاق النار على سيارات المعلمين والاعتداء على الممتلكات الخاصة بالمعلمين، بالإضافة إلى أشكال أخرى تتمثل في المضاربات الجماعية بين الطلاب، ناهيك عن عنف الجنس الناعم الذي تشير بعض المصادر إلى ازدياده في الفترة الأخيرة كما حدث في قصة "فتاة الجبيل" التي اعتدت على مديرة المدرسة. والباحث عن أسباب هذا العنف يواجه بسيل من التهم المتبادلة بين الأطراف المشتركة فيه، وربما يجد نفسه أمام مجموعة من الحلقات المترابطة التي لا يمكن فصلها أو تحييد أي منها في البحث عن الأسباب، الأمر الذي يؤكد أن تبني أي تفسير أحادي للعنف المدرسي أمر يصعب قبوله.

فمجتمع المدرسة تحول من مجتمع تربوي إلي مجتمع شبه تعليمي يفتقر إلى التربية، وتحولت المؤسسة التربوية إلى مجرد مؤسسة ضبط وتلقين وإعطاء تعليمات، ولم تعد المؤسسة التربوية تساهم بشكل فاعل في بناء شخصيات الطلاب من خلال القدوة الحسنة وغرس المفاهيم والقيم السليمة في أذهان الطلاب. هذه البيئة المدرسية التي تعيشها مدارسنا اليوم تتداخل فيها الرسالة التعليمية مع شبكة من النسيج الاجتماعي المثقل بالأزمات الفكرية والاجتماعية والمطعم في بعض الأحيان بنعرات الجاهلية التي تسمح بتسرب المعايير القبلية والطبقية ومباركتها من قبل بعض المعلمين والمعلمات. فالحديث عن شاعر المليون وقبيلته وناقة المليون ومالكها أمور يصعب أن نستبعد تأثيرها في ما يدور داخل المدارس. ويتضح ذلك من خلال المضاربات الجماعية التي انتشرت بين الطلاب عند بوابات المدارس حيث استدعى الأمر عددا من الدوريات الأمنية لفض إحدى المنازعات، ووصل الأمر إلى المطالبة بمدرسة لكل قبيلة في إحدى مناطق المملكة، وهذا يثبت تأثير هذه المعايير في حدوث العنف.

ربما يحدث العنف بسبب المعاملة السيئة من قبل بعض المعلمين والمعلمات وعدم احترام الطلاب خصوصا في فترة المراهقة والاستهزاء بهم ووضعهم مكانا للسخرية والتندر عليهم وعقابهم جماعيا بدون مبرر مقبول، وقد يكون ذلك بسبب امتعاض بعض المدرسين لمنع الضرب في المدارس فتجدهم يلجؤون إلى استخدام العقاب المعنوي من خلال استخدام المفردات النابية ضمن إطار التهكم والسخرية التي قد يكون أثرها أشد من أثر العقوبة الجسدية متناسين أن الطلاب في المرحلة المتوسطة والثانوية في مرحلة حرجة ويكونون في بحث دائم عن الاحترام والاعتزاز بالشخصية وبحث دائم عن الهوية ويريدون إثبات استقلاليتهم بكل الوسائل، إلا أن جميع هذه الأمور تتحطم على أسوار المدرسة ويجدون بعض المعلمين الذين لا يراعون جميع هذه الأمور.

الأسرة والبيئة التي يعيشها الطالب تشكلان حلقة أخرى من حلقات العنف وانتقال أسبابه إلى خارج المحيط المدرسي ويتمثل ذلك من خلال استحسان التصرفات العنيفة أو التقليل من قيمة المعلم ووصفه بأوصاف سلبية تنمي روح التمرد لدى الابن وتكون بمثابة الضوء الأخضر للطالب بعدم احترام المعلم بأي شكل. يأتي ذلك متزامنا مع الانخفاض الواضح في مكانة المعلم لدرجة عدم الاحترام، وصراع دائم بين الأسرة والمدرسة وتبادل للتهم في التقصير. فالمدرسون يرون أن مكانة المعلم قد انخفضت وهيبة المعلم تحطمت بسب الأسرة التي تشجع أبناءها على ذلك بمباركة من وزارة التربية والتعليم التي كبلت المدرس كثيرا ونتج عن ذلك ضعف السلطة المدرسية، وضياع كامل لهيبة المدرسة والمعلم. في حين أن الأسر تلقي باللائمة على المعلمين وعلى الوزارة التي تساهلت كثيرا بعملية إعداد المعلمين مما نتج عنه وجود عينات تسيء للعملية التعليمية بكاملها، الأمر الذي يقود إلى اتساع الهوة بين البيت والمدرسة، ناهيك عن أن بعض المعلمين في صراع فكري دائم مع الأسرة وربما مع الوزارة بسبب بعض الأفكار الأيديولوجية التي يفترض ألا تكون المدرسة مكانها المناسب.

وزارة التربية والتعليم تتحمل جزءا من المشكلة ويصعب منحها صكا للبراءة من هذه المشكلة، فالمعلمون والأسر يرون أن البيئة المدرسية بكل عناصرها والتخبط المستمر وكثرة القرارات وتناقضها علاوة على المواقف الارتجالية السريعة

بين فترة وأخرى حولت المدارس والطلاب والمعلمين إلى حقول للتجارب وهذا بدوره يخلق بيئة متوترة تساهم في حدوث العنف من قبل الطلاب وإساءة المعاملة من قبل المدرسين كتعبير عن الامتعاض من جميع هذه الأمور.
وختاما فإن طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية الذين يعتبرون في مرحلة المراهقة يتعرضون كثيرا للنقد والتوبيخ من قبل المجتمع وتغلق أمامهم أبواب التعبير عن الشخصية ويغلق أمامهم الكثير من الأماكن الترفيهية، فهم ممنوعون من دخول المراكز التجارية وممنوعون من دخول الحدائق العامة، يأتي ذلك متزامنا مع انعدام كامل لقنوات تفريغ طاقة الشباب في مرحلة المراهقة التي يتمتع فيها المراهقون بطاقة جبارة ويكونون دائمي الحركة ويحبون أن يلفتوا انتباه المجتمع وربما يلجؤون إلى درجة التحدي وكسر الأعراف الاجتماعية ولعل هذا ما يفسر أحد أسباب لجوئهم إلى العنف المدرسي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الوعي الحقوقي للمستثمر في سوق المال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ٥/٠٥/١٤٣١ هـ الموافق ١٩ إبريل ٢٠١٠ العدد ٦٠٣٤
http://www.aleqt.com/2010/04/19/article_381233.html

كلمة الاقتصادية

إن حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على احتيال أو خداع أو غش أو تلاعب أو التداول بناءً على معلومات داخلية في الأسواق المالية، تسهم في رفع وتحقيق تكافؤ الفرص العادلة، وتعزز من كفاءة وأداء أي سوق مالية ناضجة.

والهيئة – كما يظهر تقريرها السنوي – تمضي قدما في رفع كفاءة سوق المال المحلية، وهي تعمل في خطين متوازيين في هذا الجانب؛ الأول سنّ التشريعات وتطبيقها على أرض الواقع، والثاني تكوين جهاز إشرافي ورقابي فاعل يعمل على تطوير السوق بما يخدم المستثمرين والمتعاملين ويوفر بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار. وتعمل الهيئة من هذا المنطلق على تلقي الشكاوى من المتعاملين والمستثمرين في السوق المالية والنظر فيها ودراستها وإجراء التحقيقات اللازمة للتأكد من صحة الشكوى، والعمل على تسوية المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المشاركة فيما يتعلق بالأوراق المالية وإصدار الإشعارات والإخطارات لمن لم تتحقق لهم التسوية.

ويبقى أن يعي المستثمر (المتداول في سوق المال) أنه عنصر أساسي في رفع كفاءة السوق وتحقيق أقصى درجات العدالة فيها؛ وذلك من خلال استفادته من حقه المشروع في المطالبة أو الشكوى تجاه أي ضرر لحق به أثناء التعامل، مستفيدا في ذلك من القنوات التي وفرتها هيئة السوق المالية؛ فقد بنت الهيئة إدارة متكاملة تعنى بشكاوى المستثمرين ودعمتها بالكوادر المتخصصة لمواكبة تعدد وتنوع مخاطر السوق التي يتعرض لها المستثمرون نتيجة التطور المستمر في المنتجات المالية والأدوات الاستثمارية وازدياد الأطراف المشاركة في السوق والشركات المدرجة وشركات الوساطة المرخص لها. ليس هذا فحسب، بل نظراً إلى أهمية الوقت في مجال الاستثمار في أسواق المال، فقد فتحت الهيئة جميع القنوات الممكنة لاستقبال شكاوى المشاركين في السوق ومقابلتهم والاستماع إليهم وتعريفهم بحقوقهم ودراسة اعتراضاتهم بشكل سريع وفاعل للحد من الخسائر التي يتعرض لها الطرف المتضرر. هنا تبرز أهمية الوعي الحقوقي للمستثمر في السوق الذي يعول عليه كثيرا في معاضدة جهود الهيئة نحو رفع كفاءة السوق، ففي حال غياب الوعي الحقوقي لن تعطي جهود الهيئة أكلها كما ينبغي.

وربما يتساءل الفرد المستثمر خاصة: كيف يفعّل هذا الحق؟ وكيف تأخذ الهيئة بيده لاستعادة حقه؟ يمكن هنا القول إن إجراءات معالجة الشكوى تبدأ فور استقبالها في الإدارة المعنية في الهيئة، إذ يتم الاتصال بالشاكي للاستيضاح ومعرفة تفاصيل الشكوى واستكمال مستنداتها المطلوبة ومناقشة موضوعها ثم دراستها وإجراء التحقيقات اللازمة للتأكد من صحتها وجهة الاختصاص ومدى وجود مخالفات نظامية من قبل الأشخاص المرخص لهم أو غيرهم، ليتم بعد ذلك مخاطبة الأطراف ذات العلاقة بموضوع الشكوى لاستكمال المستندات والاستيضاح عن مسببات الشكوى.. لتتم التسوية بين الطرفين. وإن تعذرت التسوية خلال ٩٠ يوما وفقا لما حددته الفقرة (هـ) من المادة (٢٥) من نظام السوق المالية، فإنه يحق للشاكي متابعة شكواه أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، ويمكن للشاكي رفع القضية إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قبل إتمام الـ ٩٠ يوما إن كانت لديه قناعة بعدم إمكانية التسوية مع الطرف الثاني (محل الشكوى).

يبقى القول: إن الهيئة تيسر جوانب الوعي الحقوقي لدى المستثمرين؛ فعلى موقعها الإلكتروني كتيب يوضح بالتفاصيل كيفية تقديم الشكوى (كتيب كيف تقدم شكوى؟)، ومتاح أيضا على الموقع نفسه دليل إرشادي لكيفية التعامل مع جهات التقاضي في منازعات الأوراق المالية.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

حقوق الإنسان: قراءة معاصرة لتراث قديم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٥/٠٦ هـ ٢٠ أبريل ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٢٩
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100420/Con20100420345535.htm

د. توفيق السيف

تعرف المجتمع العربي على مبادئ حقوق الإنسان منذ زمن طويل نسبيا، لكنها مع ذلك لا تزال موضوع جدل عريض بين الباحثين في المجال الإسلامي والسياسة العربية، ويدور معظم الجدل حول موقف الدين من تلك المبادئ، وما إذا كان ممكنا الرجوع إلى التراث الإسلامي لإعادة إنتاج المفاهيم المعاصرة على أرضيته أو في إطاره. لا شك أن تراثنا القديم يتضمن بعض الأساسات المناسبة لبناء منظومة قيم ومبادئ تضمن حقوق الإنسان، لكن من المبالغة اعتبار تلك الأساسات منظومة كاملة أو قابلة لحل إشكاليات الموضوع في صورته المعاصرة.لاحظ المفكر المغربي عبد الله العروي أن قدامى الإسلاميين قد ناقشوا مسألة الحرية التي تمثل المبدأ الأول في منظومة حقوق الإنسان من زاويتين؛ أولاهما ضمن إطار الجدل المعروف حول الجبر والاختيار، أي استقلال الفرد بإرادته، وبالتالي فعله، أو كون إرادة الفرد وفعله امتدادا مباشرا لإرادة الخالق. أما الزاوية الثانية فدار النقاش فيها حول الدوافع الداخلية للفعل الفردي، ومدى قدرة الإنسان على التحكم في نزعاته الانفعالية، وهو ما يعرف في الفلسفة بالعلاقة بين النفس العليا والنفس الدنيا. واهتم بالزاوية الأولى المتكلمون، بينما اهتم بالثانية المتصوفون والفلاسفة، لا سيما في إطار نظرية الكمال الذاتي التي تحدث عنها ابن عربي وغيره.

في كلتا الزاويتين عولج موضوع الحرية كشأن فردي. موضوع النقاش ضمن الزاوية الأولى، أي حصة الفرد من المسؤولية عن فعله، مثل موضوع الزاوية الثانية، أي قدرته على بلوغ الكمال من خلال قهر شهواته والتزام القيم العليا في أفعاله، كلاهما يشير إلى حرية الفرد في ذاته وضمن عالمه الخاص المنفصل عن الجماعة. أما موضوع الحرية وحقوق الإنسان الذي يتحدث عنه العالم اليوم فهو يدور حول التزاحم بين إرادة الفرد وإرادة الجماعة. يقصد بالحرية في المفهوم المعاصر «المساحة التي يتمتع الفرد فيها بحق التصرف من دون تدخل الآخرين، بل ومن دون الحاجة إلى استئذانهم». حقوق الإنسان تعني أن المجتمع والقانون يقر لكل فرد بتلك المساحة؛ باعتبارها حقا يضمنه القانون ويمنع سلبه أو خرقه أو استنقاصه أو العدوان عليه. أيا كان رأينا في المفهوم التراثي للحرية وحقوق الإنسان، فلسنا بحاجة إلى مناقشته الآن؛ لأن جميع المسلمين المعاصرين، التقليديين منهم والحداثيين، يرون في ضمان حرية الإنسان وحقوقه الأساسية مسلمات شرعية وعقلية، فوق كونها ضرورة لانتظام الحياة الاجتماعية وارتقاء المجتمع. لكن الشيطان يكمن في التفاصيل، كما يقول المثل الإنجليزي. فوراء التسليم بالحرية وحقوق الإنسان، ثمة مجادلات عريضة حول معنى تلك الحقوق وحدودها، ومرجعيتها، وما يترتب عليها من واجبات وما يلزم إرفاقها بها من ضوابط.. إلخ. في هذه المجادلات تعود الحاجة إلى قراءة التراث المتعلق بالموضوع. فالذين يجادلون الفكرة يبحثون عن مرجعية لها أو هم يستندون إلى مرجعية يتصورونها إطارا مناسبا لفهم الفكرة والتعبير عنها. من هنا فقد اقترح بعض المفكرين التمييز بين ما سبق درسه في التراث الإسلامي وما لم يطرح فيه؛ في الحالة الأولى اقترحوا تطوير الأفكار أو البناء عليها، واقترحوا للثانية الرجوع إلى القواعد العامة في التشريع أو تحكيم العقل رجوعا إلى أصل البراءة إو الإباحة أو عدم التكليف. في كلتا الحالين؛ فإننا بحاجة إلى الاهتمام بالفوارق بين ذهنيتنا وذهنية من ننقل عنهم، أي بين عصرنا وعصرهم. ذلك أن كل مسألة هي نتاج الظرف الخاص الذي ولدت فيه، وكل جواب هو ثمرة الثقافة والهموم السائدة في بيئة السائل والمجيب، ونعرف أن هذه تختلف بين عصر وآخر ومكان وآخر، فكيف إذا كنا نتحدث عن فارق زمني يبلغ عدة قرون.كثير من المفاهيم التي نتحدث عنها اليوم، هي نتاج لتطور الثقافة الإنسانية، وكثير منها لم يكن مطروحا لا بلفظه ولا بمضمونه، وبعضها له مضمون بلفظ آخر أو أن فكرته مبثوثة في سياقات أخرى، لا يمكن لنا أن نستخرج من التراث نظرية تطابق ما نتحدث عنه اليوم، وليس هذا مطلوبا ولا سليما. في كل عصر يطور البشر مفهومات جديدة تتفاعل في الوقت نفسه مع تراثهم ومع ثقافتهم الراهنة، لكن الصيغة التي يطورونها لتلك المفاهيم هي الصورة التي تعبر زمنهم وواقعهم. استعمال المسميات التي تشي بأصول تاريخية ليس أمرا ضارا، فهو يسهم في جعل المفهوم الجديد مألوفا وقابلا للفهم من جانب المتلقين، لكن على أي حال علينا أن نوضح الفارق بين النقل عن التاريخ وبين استخدام صوره أو رموزه.

حقوق الإنسان في العالم

حول حرية الإعلام في دول الخليج

مقومات حقوق الإنسان تعقد ندوة إقليمية في مايو

المصدر: جريدة القبس الاحد ٢٠١٠/٠٤/١٨
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٥٩٦٠٢٣&searchText=حقوق%٢٠الانسان&date=٢١٠٤٢٠١٠

قال رئيس جمعية مقومات حقوق الانسان د. عادل الدمخي ان الجمعية ومن خلال بروتوكول شراكة مؤسسي مع قسم الحريات العامة وحقوق الانسان بشبكة الجزيرة ومنظمة الامم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو ـ مكتب الدوحة) ستعقد تحت شعار «من اجل اعلام مستقل ومتعدد» الندوة الاقليمية «حرية الاعلام في دول الخليج العربي» في الفترة من ٣ الى ٤ مايو القادم في الكويت التي ستستضيف فيها نخبة من المختصين والناشطين الاعلاميين والحقوقيين وذلك لتعزيز حرية الاعلام باعتبارها الاساس في بناء التقدم الحضاري والانساني، مثمنا ومشيدا بدور الرعاة الذين قاموا بدعم هذه الندوة، وهم مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بصفتها الناقل الرسمي ومجموعة مواسم لخدمات الحج والعمرة، وبدور الرعاة الاعلاميين وهم «القبس» و«الانباء» و«الرؤية» و«السياسة» و«الوطن».

وافاد ان هذه الندوة تأتي في اليوم الذي يحتفل فيه العالم بذكرى اليوم العالمي لحرية الصحافة والذي يوافق الثالث من شهر مايو من كل عام، لافتا الى ان حرية الاعلام تكتسب اهمية قصوى باعتبارها الاساس الذي تقوم عليه عملية نشر ثقافة حقوق الانسان وحرياته العامة وحمايتها في فضاء تتكاثر فيه الانتهاكات والمخالفات التي تقع يوميا بحق الشعوب والجماعات والافراد حول العالم، لا سيما ان منطقة الخليج العربي واحدة من اهم مناطق الشرق الاوسط التي تعج ساحتها بوفرة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

الضرورات الخمس

واكد الدمخي ان جمعية مقومات حقوق الانسان حرصت في مسيرتها على عقد المؤتمرات والندوات الحقوقية وذلك لنشر الوعي حول حقوق الانسان التي كفلتها الشريعة والمواثيق الدولية، مبينا ان هذه الندوة تسير وفق استراتيجية الجمعية لاقامة شراكات مؤسسية مع الجهات المختصة والمهتمة بحقوق الانسان، لافتا الى ان هناك قدرا كافيا بين حقوق الانسان من منظور الاسلام الذي اعتبرها من الضرورات الخمس وبين حقوق الانسان من منظور الاعلان العالمي.

وأصدر المنظمون للندوة نبذة عنها، مؤكدين ان حرية الاعلام تكتسب اهمية قصوى باعتبارها الاساس الذي تقوم عليه عملية نشر ثقافة حقوق الانسان وحرياته العامة وحمايتها في فضاء تتكاثر فيه الانتهاكات والمخالفات التي تقع يوميا بحق الشعوب والجماعات والافراد حول العالم.

وتؤمن شبكة الجزيرة بالدور المتعاظم الذي يجب ان تقوم به تجاه مشاهديها في مجال ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الانسان وحرياته العامة، وذلك من خلال قدرة قنواتها على مخاطبة اوسع نطاق من المشاهدين والمستمعين والقراء عبر الكلمة والصورة وباللغتين العربية والانكليزية في عالم حصرته الفضائيات وجذبت فيه اعين الناس صغارا وكبارا.

وتحقيقا لهذه الغاية نشأ قسم الحريات العامة وحقوق الانسان كجسم متخصص يعنى بنشر ثقافة حقوق الانسان وحمايتها على الصعيدين الدولي والمحلي ويسعى لتوطيد شراكة استراتيجية مع المنظمات الدولية الحقوقية المعنية والمراكز المتخصصة والمدافعين الحقوقيين باعتبارهم الفاعلين في المجال والاكثر قدرة على تنزيل الاهداف المشتركة.

ولما كانت منطقة الخليج العربي واحدة من اهم مناطق الشرق الاوسط التي تعج ساحتها بوسائل الاعلام عربية المنشأ وعالمية الاهداف ومتعددة الرسائل، رغب قسم الحريات العامة وحقوق الانسان بقناة الجزيرة في تبني وادارة حوار مثمر وبناء بين الاعلاميين حول واقع ومستقبل رسالة حقوق الانسان في وسائل الاعلام العربية والخليجية على وجه الخصوص.

ويشارك في الندوة ٤٠٠ مشارك من دول الخليج العربي يعملون في مجال الاعلام والصحافة والاذاعة والتلفزيون.
محاور المشاركين في الندوة:
• حرية الإعلام من منظور حقوق الإنسان
• تناول قضايا حقوق الإنسان والحريات في وسائل الإعلام العربية - الواقع والطموح؟
• أثر النظم السياسية العربية على مضمون الرسالة الإعلامية
• هل تمارس وسائل الإعلام العربي هامش الحريات المنصوص عليها في الدساتير؟ (تجربة ثلاث دول خليجية)
• كيف نؤسس لمعايير عالمية ضامنة لحماية الصحافيين
• مقومات تحقيق شراكة الاستراتيجية بين وسائل الإعلام والمنظمات والمراكز الحقوقية
أهداف الندوة:
• تبادل الرأي والخبرات حول واقع ومستقبل التعددية الاعلامية ومدى اسهامه في تعزيز الديموقراطية، وحقوق الانسان وحرياته العامة وحمايتها بين الجمهور.
• دعم وتشجيع المشاركة الواسعة في العملية الاعلامية لأجل ترسيخ الحوار والتفاهم بين الثقافات واحترام الرأي والرأي الآخر.
• تحقيق افضل الممارسات من اجل انظمة مواتية لحرية الاعلام، وتعدد وتنوع وسائل التعبير عنها.
• المساهمة في بناء القدرات المهنية للمؤسسات الاعلامية التي تعزز حرية الاعلام والتعدد والتنوع.
• تشجيع التداول الحر للمعلومات وابراز قيم ومبادئ حقوق الانسان الراسخة في موروثات شعوب المنطقة.
ستحاول الندوة الاجابة عن الاسئلة التالية:
• ما أهم العناصر المطلوبة لتحويل الخطاب الاعلامي عن الحريات العامة، وحقوق الانسان من خطاب نظري الى خطاب عملي؟
• الى أي مدى يمكن للاعلاميين تطوير هامش الحريات المتاح عبر تعدد وسائل الاعلام العربي؟
• لماذا لا تسلط وسائل الاعلام العربي الضوء على احداث وقضايا حقوق الانسان باعتبارها مادة بناء وتربية للمشاهدين، وليس باعتبارها حدث اعلامي عادي؟
• في نظرة الى الواقع: هل اسهمت وسائل الاعلام العربي في تحويل المشاهد من مجرد متلق ساكن الى مواطن نشط مدرك لحقوقه وواجباته؟
• هل يعكس الاهتمام المتزايد بحرية الاعلام في اعلام متعدد ومستقل الاطمئنان، ام الخوف على ترسيخ ثقافة الحريات العامة والحقوق؟
• هل يمكن ان يلعب الاعلام دورا مزدوجاً في تحفيز ثقافة الحريات العامة وحقوق الانسان وتثبيطها، باعتبارها ثقافة مختلفة في الوقت نفسه؟
• على من تقع مسؤولية تطبيق حرية الاعلام؟ على عاتق السلطة الحاكمة ام على المؤسسات الاعلامية؟ ام المنظمات والنشطاء الحقوقيين؟ ام هي مسؤولية جماعية؟
• كيف نحقق افضل ممارسة لحرية الاعلام المنصوص عليها في مواثيق حقوق الانسان على الصعيد الوطني؟
• ما المعايير المطلوب تطبيقها للمحافظة على مضمون الرسالة الإعلامية في ظل القيود القانونية المتصاعدة؟
• هل تعتمد وسائل الاعلام منهجا واضحاً لتأهيل كوادرها في مجال حقوق الإنسان؟
• أين واقع قضايا حقوق الانسان والحريات العامة في وسائل الاعلام العربية من حيث الطموح المنتظر؟
• كيف تنظر الى واقع وآفاق التعددية الاعلامية ومستقبل وسائل الاعلام المستقلة في المنطقة؟
• هل يتناسب التأهيل العلمي والتقني للإعلاميين لاستيفاء مطلوب الرسالة الاعلامية في واقعنا الحالي؟
• هل تتيح وسائل الاعلام المتعددة قدراً كافيا من المشاركة الجماهيرية في مجتمع المعرفة؟
• الى اي مدى عززت وسائل المعرفة بشمولية رسالة الاسلام في مجال حقوق الانسان والحريات العامة؟

طالب بصياغة مدونات للأسرة ورفض ما يهدد كيانها

مؤتمر (المنامة) يؤكد أهمية إنشاء مؤسسات أهلية تعنى بتشخيص مشكلات المرأة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ٠٣ جمادى الأول ١٤٣١ العدد ١٣٧١٥
http://www.al-jazirah.com/20100417/ln68d.htm

المنامة - وهيب الوهيبي - هياء الدكان:
طالب المشاركون في مؤتمر اتفاقيات ومؤتمرات المرأة الدولية وأثرها على العالم الإسلامي المنعقد في العاصمة البحرينية (المنامة) برفض كافة الاتفاقيات والمواثيق التي تخالف الشريعة الإسلامية، أو تهدف إلى إلغاء الفوارق الفطرية بين الرجل والمرأة، أو تهدد كيان الأسرة.وشدد المشاركون في المؤتمر في بيانهم الختامي على ضرورة التأكيد على الالتزام بالمرجعية الإسلامية في التعامل مع قضايا المرأة ومطالبها ومشكلاتها، ودعوة حكومات الدول الإسلامية والمفكرين إلى الاعتزاز بهوية الأمة، وصياغة مدونات للأسرة والمرأة وفق الشريعة الإسلامية وتعديل ما يناقضها، مشددين على ضرورة رفض التدخل الأجنبي في قضايا المرأة والأسرة في الدول الإسلامية.وطالب المؤتمر الحكومات الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني بتفعيل المادة ٢٦ من اتفاقية (السيداو) والتي تمنح الأطراف الموقعة عليها حق إعادة النظر في الاتفاقية.
وأكد البيان الختامي على أهمية إنشاء مؤسسات أهلية للحفاظ على هوية الأمة وتعزيزها ورفع مستوى الوعي لدى فئات المجتمع، كما تعنى بتشخيص المشكلات التي تقع على المرأة وتعمل على حلها، وإنشاء المراكز العلمية والبحثية التي تعنى بدراسة واقع المرأة والمؤتمرات الدولية التي تعقد من أجلها، ودعا المؤتمر إلى مخاطبة الجامعات في العالم الإسلامي للتصدي للدعوات الأممية التي تستهدف وجود الأمة حاضراً ومستقبلاً وذلك بدراسة قضايا المرأة في أبحاثهم العلمية.
كما دعا المؤتمر إلى التأكيد على دور الإعلام في ترسيخ هوية المرأة المسلمة والدفاع عن قيمها وضرورة إصدار وثيقة إسلامية لحقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، على أن يُستفاد من الوثيقة المعدة، من قبل مركز باحثات لدراسات المرأة.
وطالب المؤتمر بتشكيل تجمع للمنظمات الأهلية والجمعيات والشخصيات الاعتبارية بهدف توحيد الرؤى وتنسيق جهود المتخصصين في قضايا الأسرة والمرأة.
وطالبوا بتوجيه بيان إلى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لاحترام خصوصية الشعوب والتحذير من خطورة إكراه الشعوب على تطبيق ما يخالف معتقداتها وهوياتها، فضلاً عن عقد المؤتمر وما ينبثق عنه من ندوات وورش عمل بشكل دوري في عدد من دول العالم الإسلامي.